شؤون سعودية
Saudi Affairs

Issue 11 - December 2003

العدد الحادي عشر – ديسمبر ٢٠٠٣

تقرير أميركي حول الحرية الدينية في السعودية

أيديولوجية العنف الدموي في الرياض

كيف تدير الحكومة حربها على الإرهاب؟

منظرو العنف يتراجعون

الدولة ومراجعة الذات

مزاوجة سعودية: حقوق الانسان والتفسير الديني

هل تصلح الدولة ما أفسدته السلطة؟

التجذير الثقافي للحركة الإصلاحية في المملكة

أشكال حرية التعبير في المملكة

العمل المطلبي ودوره في تحفيز فاعليات التغيير

معالجات حكومية قديمة لمشكلة متجددة

نحو إعادة صياغة العلاقة بين الدين والدولة

نهاية المشروع

أحضِرْ سلّـهْ
ضَـعْ فيها (أربعَ تِسعاتٍ)
ضَـعْ صُحُفاً مُنحلّـهْ.
ضـعْ مذياعاً
ضَـعْ بوقَـاً، ضَـعْ طبلَـهْ.
ضـعْ شمعاً أحمَـرَ،
ضـعْ حبـلاً،
ضَـع سكّيناً،
ضَـعْ قُفْلاً.. وتذكّرْ قَفْلَـهْ.
ضَـعْ كلباً يَعقِـرُ بالجُملَـهْ
يسبِقُ ظِلّـهْ
يلمَـحُ حتّى اللاأشياءَ
ويسمعُ ضِحْـكَ النّملَـهْ!
واخلِطْ هـذا كُلّـهْ
وتأكّـدْ منْ غَلَـقِ السّلـهْ.
ثُمَّ اسحبْ كُرسيَّاً واقعُـدْ
فلقَـدْ صـارتْ عِنـدَكَ
.. دولَـهْ!

هويّـة

في مطـارٍ أجنبيْ
حَـدّقَ الشّرطيُّ بيْ
ـ قبلَ أنْ يطلُبَ أوراقـي ـ
ولّمـا لم يجِـدْ عِنـدي لساناً أو شَفَـهْ
زمَّ عينَيــهِ وأبـدى أسَفَـهْ
قائلاً: أهلاً وسهـلاً
.. يا صـديقي العَرَبـي!

شعر أحمد مطر

لافتات ٢

شؤون سعودية

مجلة شهرية سياسية

تصدر عن:

التحالف الوطني من أجل الديمقراطية
(في السعودية)

مسؤولا التحرير

■ فؤاد إبراهيم

■ حمزة الحسن

Saudi Affairs

A Monthly Political Magazine

Published By:

The National Coalition for Democracy in Saudi Arabia

Editors:

Fouad Ibrahim

Hamza Al-Hassan

Address: PO Box 201
Wembley
HA9 9ZQ
UK

Tel: 020 - 8385 0857

Fax: 020 - 8385 0857

Website: www.saudiaffairs.net

Email: editor@saudiaffairs.net

بسم الله الرحمن الرحيم

الورقة الاولى

هذه هي سعوديتكم

مشكلة بعض المواطنين السعوديين ممن صرعتهم الطائفية والمناطقية، وبينهم مسؤولون كبار، أنهم يريدون القفز على حقائق التعددية في البلاد، ثقافياً ودينياً وتاريخياً وجغرافياً واقتصادياً ومناخياً. ويحاولون الإنتقاص من (أكثرية) المواطنين وحقوقهم في المساواة والعدالة والمواطنة الحقّة.

ينسى هؤلاء أنهم أقليّة، وينسى هؤلاء أن ما بأيديهم هو أكثر بكثير من حقّهم، وينسى هؤلاء تاريخ توحيد (المملكة) وأن الإنتقاص لحق المواطنين (الأكثرية) ينذر بتذرّر الدولة وتفكيكها.

هل هي غلطة تاريخية أن كان سكان الشرقية يدينون بالمذهب الشيعي يوم سيطر عليها الملك عبد العزيز؟ فإذا لم يعجب (المسيطر) عليها شعبها حق له أن يستبدلهم بفلول من أصحاب الدماء الزرقاء المؤمنة، أو يستقدم كوريين وفلبينيين مكانهم؟! أم هي مصيبة أن سيطر السعوديون على الحجاز، فاكتشفوا أن شعبه لا يحفل بالقبلية، ولا يتمايز على أساس العرق.. فأصبح من الواجب على (الموحدين) أن لا يغيروا ديانة (البدعيين الصوفيين) فحسب، بل ويتخلصوا مما يسمونه (طرش البحر) و (بقايا الحجاج)، مع أن تاريخ هؤلاء المواطنين الأصلاء أقدم من قيام الدولة السعودية بقرون، وجذورهم ضاربة في أعماق الوطن قبل أن يكتشفه هؤلاء الطائفيون ويسيطروا عليه.

هذه هي السعودية.. متعددة الأعراق والمذاهب والثقافات.. فهل يريد الطائفيون المناطقيون استبدال الشعب بآخر (مستورد)؟!

هناك من اقترح عليهم، واقترح على بعض المسؤولين الطائفيين منهم، بأنه إذا لم يعجبكم السكان الأصليين لأسباب طائفية أو مناطقية أو عرقية، فارحلوا أنتم عن تلك المناطق، وفككوا دولتكم التي لم تعرف المساواة في تاريخها ولا العدالة، مع ملاحظة نسبية المفهومين.

وهناك في المقابل من بين الطائفيين من يقترح طرد (أكثرية المواطنين) من ديارهم، فالشيعي الشمري، والشيعي القحطاني والشيعي الخالدي والشيعي العجماني وغيرهم، يجب أن يرحلوا الى الطرف الآخر من الخليج، أي الدعوة الصريحة الى (التطهير الطائفي) وفي الحجاز يطرد البقية على أساس (التطهير العرقي).

ما يجمع المواطنين هو الأرض والنظام والمصير والمصالح المشتركة، لا المذهب ولا الأصل العرقي بالضرورة، وإذا كان هناك من يريد أن يعتبر أكثرية المواطنين من (الكفار) فهذا شأنه رغم سوئه، طالما بقي ذلك في إطاره النظري، أما أن يطبق ملحقات ومتواليات معتقده بحيث يرتب على ذلك وجوب إخراجهم (من جزيرة العرب!) فتلك دعوة لتدمير الدولة من أساسها، ليس لأن الطرد مستحيل التطبيق، بل لأنه يرسّخ قناعة (استحالة التعايش) مع الإختلاف، ويدفع بالمواطنين الى البحث عن خشبة خلاص من (الدولة) نفسها، وتكوين دولة (الخاصة) كحل نهائي، بدلاً من (وجع الرأس) الذي استمرّ منذ توحيد المملكة وحتى اليوم!

متعددون نحن ومتنوعون، كما هي كل شعوب الدنيا، حتى تلك التي تبدو أو تزعم أنها منسجمة Homogeneous دينياً وأثنياً. هذه هي الحقيقة التي قفزنا عليها منذ ان قامت الدولة. آن لنا أن نعترف بذلك، وأن نقبل بذلك، وإن كان بعضنا مضطراً مرغماً؛ ولنبحث عن المشترك ـ كما في كل الدنيا ـ فعلاقات الفرد بالدولة، وعلاقات الأفراد بعضهم البعض، قائمة على المواطنة ومستلزماتها في الحقوق والواجبات. في غير هذه الحال، وهو ما ينتج عن الفكر التكفيري والتطييف السياسي، سيذهب كلٌّ الى سبيله ـ بعد أن يخوض في الدماء ـ لتأسيس دويلات على أنقاض (سعوديتكم).

هل تصلح الدولة ما أفسدته السلطة؟

هل ثمة ما يفسّر قراري القيادة السياسية في بلادنا في إعلان انتخاب نصف أعضاء المجلس البلدي وتالياً التعديلات الواردة في نظام مجلس الشورى في ضوء التطلعات الاصلاحية لدى التيار العريض من السكان؟

يبدو أننا قد وصلنا الى مرحلة تفرض طرح المزيد من الاسئلة حول الاصلاح السياسي بسبب البون الشاسع بين رؤيتين ستاتيكية تقليدية وديناميكية واقعية: رؤية الطبقة الحاكمة، ورؤية التيار الوطني العام، الذي كان شديد الوضوح في التعبير عن أجندته في الاصلاح السياسي عبر وثيقتين متقنتين شكلاً ومضموناً، ورؤية الطبقة الحاكمة التي لم تعبّر عن نفسها سوى بقرارات وصفها أحدهم في تعبير تضادي ساخر بأنها أشبه ما تكون بخطوات أمامية للوراء. فما تأمله دعاة الاصلاح في تغييرات جوهرية في مجالس الشورى والمناطق جاء عكسياً من خلال البدء من أبجدية اصلاحية خارج اطارها الزمني الاصلاحي.

لم يظهر حتى الآن أن هناك إرادة عليا في الاصلاح بمفهومه الشامل كما عكسته عرائض التيار الوطني بكافة أطيافه الايديولوجية والسياسية، فالمنهج الذي تسير عليه الحكومة ينزع الى تجاوز أي رغبة شعبية في التغيير السياسي، ويؤكد بأن الاصلاح أملاً معلّقاً في الهواء وأن ما يترجم على الارض هو ما تمليه حاجة ومصلحة أهل الحكم.

إن هذا المنهج، كما يفسّر نفسه عبر القرارات الأخيرة، يصدر عن إحساس متعاظم بالخطر من تكسّر السلطة الى أجزاء تفقد معها العائلة المالكة تدريجياً إرثها السياسي ومجدها التاريخي، وهو المنهج الذي يطبع سياسات الدولة في التعاطي مع الشأن العام بكافة أبعاده الاقتصادية والامنية والدينية. فارتفاع معدلات البطالة وتفاقم الازمة الاقتصادية قد لا يعني لولاة الأمر مشكلة وطنية بقدر ما ينظر اليه بما يعكسه من مخاطر على السلطة وتماسكها، تماماً كما أن تدهور الاوضاع الأمنية وسقوط الضحايا في عمليات إرهابية لا ينظر اليه بما يحمل من تهديدات لأمن المواطنين بقدر ما يتركه من تأثير على استقرار السلطة واستمرارها. وحتى التوترات الاجتماعية التي خلقها الخطاب الديني المتشدد لم تجر معالجتها في زمن كان - ومازالت بعض إنفلاتاته الخطيرة فاعلة - يصنّف السكان الى مؤمنين ومشركين وأهل توحيد وأهل ضلال، ولكن حين إرتد الخطاب على صانعه الأول واصماً إياه بنعوت كان قد زرعها فيه ليقذف به مخالفيه حتى خشي من إنهدام السلطة، إستنفرت الأخيرة كل قواها محثوثة بالدفع الخارجي والدولي من أجل تخضيد شوكة التشدد في الداخل فدخلت معه في معركة وجود كي لا يتمدد داخل حريم السلطة. فاعترافات الخضير والفهد كما توحي إجاباتهما أنهما تراجعا عن فتاوى كانت تمثل إعتراضاً على مبدأ الولاء للسلطة وليس لكون هذه الفتاوى قد زهقت أرواح، وخرّبت ممتلكات، تماماً كما فعل رجال دين آخرين في المؤسسة الدينية الرسمية شهروا سلاح التكفير في وجه خصومهم وبعضهم طارت رقابهم أو كادت بسبب فتاوى القتل التي كانت تصدر بمرأى ومسمع السلطة وفي أحيان أخرى بأمرها. هذا كله يفيد بأن السلطة أصبحت تدرء عن نفسها أخطاراً من صناعتها ولكنها في الواقت الراهن مهددة لها، مستبعدة مادون ذلك حتى وإن زعزعت أمن السكان ومعاشهم اليومي.

ولذلك، فإن المشكلات التي تواجه الدولة تعالج وفق رؤية شديدة الخصوصية، تتعالق بدرجة كبيرة مع كون السلطة إمتيازاً خاصاً لابد من كف من هم خارجها - زعماً - عن الدخول فيها بدون إذن من أصحاب الأمر. وما لم تتبدّل هذه الرؤية فإن أية إصلاحات مرتقبة ستبقى هامشية وأسفل - بمسافة شاسعة - سقف التطلعات الشعبية في الاصلاح السياسي.

هذه الرؤية تعكسها بوضوح قرارات القيادة السياسية في بلادنا خلال العقد الأخيرة، إذ تأتي غالباً محمّلة على تأكيد الهيمنة المطلقة والنهائية للطبقة الحاكمة، ولهذا السبب فإن القرارات التي تم العمل لفترات طويلة على إعدادها بإتقان في الدوائر العليا تفقد قيمتها المعنوية لدى السكان فور لحظة الافصاح عنها، لأنها تأتي دائماً على خلاف مع رغبة المجتمع. وبصورة إجمالية، فإن القرارات التي صدرت عن القيادة السياسية طيلة العقد الماضي وحتى الوقت القريب كانت دائماً مخيّبة للآمال وصادمة في أغلب الأحيان، كونها تعالج مشكلات السلطة ذاتها وليست مشكلات الوطن الذي يراد إعادة تشكيله وفق أسس جديدة تكون فيه حدود العلاقة بين الحاكم والمحكوم واضحة ومحددة وتقوم على أساس حقوق متبادلة وواجبات مشتركة. كل ذلك مازال بعيداً حتى الآن لا لكونه مطلباً يتسم بالمثالية بل هو الى الواقعية أقرب ولكن لأن إرادة أهل الحكم مازالت دون الوصول الى مرحلة تكون قادرة على تقدير الأمور كما هي على الارض.

في التعديل الأخير لنظام مجلس الشورى ما يفيد بالرغبة الجامحة نحو تركيز السلطة وإحتكارها، فما يعطيه الملك باليمين يسترده بالشمال. فالتعديل في مواد النظام لا يتجاوز الشكل الفني والاجرائي، وأن المضمون منه يهدف الى تكريس مبدأ الحكم الفردي. بكلمة أخرى، أن التعديل يشرعن لاحتكار السلطة عوضاً عن تقاسمها، من خلال نقل جزء من سلطات مجلس الوزراء الى

مجلس الشورى، على أن يتم التعامل بناء على التعديل الجديد مقتصراً على طرفين هما مجلس الشورى والملك، الذي حظي قبل ذلك بالنصيب الأعظم في عملية صناعة القرار من خلال مواد النظام الأساسي.

وبينما كانت عرائض التيار الاصلاحي تؤكد على إحداث تغييرات تكوينية في نظام مجلس الشورى من أجل تأهيله للاضطلاع بمهمة السلطة التشريعية، عبر تغييرات جوهرية في مضامين نظامه، جاء التعديل الأخير لحبس المجلس في مساحة المناورة السياسية الهامشية التي قررت له منذ البدء عن إعلانه، أي حصر دوره في إطار المشورة والتناصح وأخيراً الاقتراح بحسب التعديل الأخير، وفي كل الاحوال فإن للملك وحده إصدار ما يشاء من قرارات في الموضوعات المختلف عليها بين مجلسي الوزراء والشورى.

ما يدعو للغرابة أن مجلس الوزراء رغم كونه يضم صفوة القوم الماسكة بزمام الأمر، والتي تدير أجهزة الدولة، يعجز عن إمتلاك سلطة مكافئة لسلطة الملك في عملية صناعة القرار، بل إن الملك وحده بحسب الصلاحيات المخوّلة اليه بناء على مواد النظام الاساسي وغيرها أن يعدّل ويبدّل ويقرّ ويشطب، فكيف يكون حال مجلس الشورى الذي يدنوه في المرتبة من حيث الصلاحية والمقامات السياسية لدى الاعضاء.

ثمة نظرة متفائلة للتعديل في مواد مجلس الشورى يجدر الالتفات إليها، وخصوصاً في بلد كالسعودية التي تعاني من جمود سياسي وبخاصة في عملية صناعة القرار منذ مرض الملك عام ١٩٩٦، حيث أصبحت السلطة منقسمة بين عدد من الامراء الكبار، فيما يمثّل بقاء الملك الحالي مؤشراً على خلاف حاد داخلي حول تقاسم السلطة، بالنظر الى عجز الملك عن القيام بمهام الحكم، وحتى حضوره في مجلس الوزراء لا يتجاوز حدود الفترة التي تستغرقها لقطات كاميرا التلفزيون، ثم يغادر الصالة تاركاً الامراء الكبار والوزراء من بعدهم يتداولون شؤون البلاد. وفي كثير من الاحيان ينشب الخلاف داخل جلسات المجلس فيضطر الوزراء من خارج العائلة المالكة مغادرة الصالة من أجل تسوية الخلاف بوساطة أحدهم. إن التعديل الأخير قد يؤسس لحل مستقبلي لمشكلة تتفاقم حالياً إثر تضخم أدوار وصلاحيات بعض الأمراء، بما يتطلب في المرحلة اللاحقة قوة حسم مدعومة. ويقال بأن الاصلاح السياسي الذي يأتي عن طريق ملك حائز على صلاحيات مطلقة يملك فرص نجاح أكثر من ذلك النوع الذي تكون فيه السلطة موزّعة بين عدد غير محدود من المتنفّذين. ولهذا السبب يقال أيضاً بأن الملكيات المطلقة تكون أقدر على إنتاج وتعميم برامج لبرلة الدولة، فهي تشق طريقاً آمناً ومستقراً للانتقال بالدولة الى مرحلة تكون فيها أضرار الانتقال طفيفة أو لا تحمل تهديدات مباشرة على وحدة الدولة.

وبطبيعة الحال، فإن أية تغييرات في بنية السلطة لابد أن تكون مسبوقة ومستندة على رؤية جديدة لطريقة إدارة الدولة، أي وفق تقديرات دقيقة لما يخلقه التغيير في السلطة من مكاسب إستراتيجية تجنيها الطبقة الحاكمة، وبين مقدار الخسائر التي تفرضها عملية التحوّل إثر تنازلات ضرورية من أجل الحفاظ على الدولة والاحتفاظ بالمكاسب المرجوة. ومؤسف القول بأن الطبقة الحاكمة لم تتخلص من هواجسها وصراعها من أجل تبني رؤية متحررة لاستدراك الفائت منها، في ظل ريتم التغيير السريع داخل وخارج تخومنا الوطنية. إن تكثيف الاهتمام على إنقاذ السلطة مع إغفال أزمة الدولة نفسها يفضي غالباً الى تصديع بنيتي المجتمع والدولة معاً، حيث تتقاسم الفئات الاجتماعية والسياسية إهتمامات منفردة، قد تلتقي أحياناً وقد تتصادم في أحيان أخرى، تبعاً لمنطق المصالح والخسائر، وهو المنطق الذي يحكم حالياً حركة السلطة بكل أبعادها.

لم يعد هناك في هذا البلد من ينتظر قرارات متلكئة وخائفة وهامشية، لأن المشاكل وفق ما أسفرت عنه من تجسيدات مرعبة في الاقتصاد والأمن والسياسة تفرض وبإلحاح شديد تقديم حلول جوهرية وشاملة، خصوصاً وأن الدولة لم تعد تملك من (خيارات الضرورة) ما يجعلها قادرة على المناورة على عامل الوقت، فالحل الاقتصادي حتى لو قدّر للدولة إعتماده كخيار ضرورة فإنه لا يمثل حلاً حاسماً، لأن المشكلة تفوق قدرة الدولة على حله بصورة نهائية ولابد حينئذ من تنويع مصادر الحل حتى يأتي بنتائج مرضية للجميع.

ليس هناك من يتطلع لحلول سحرية تأتي بها الدولة، وأن التعامل يجري حالياً مع مشاكل مشهودة وفي بعض المناسبات مدوّية، وإن المنتظر من السلطة هو غير ما تقدّمه من فتات لا يُلتفت إليه لأن أزمة الدولة قد أحاطت بحياة المواطن، وبرغيفه، ومصيره، وأن ثمة قراراً تاريخياً منتظراً لابد أن يصدر عاجلاً.

إن ما يشاع حالياً من أخبار عن أن هناك إرادة عليا بالاصلاح يدحضه ما يصدر عنها من قرارات، وما يقابلها من أنباء مضادة تصدر أحياناً عن أمراء كبار ومتنفذين ما يجعل هذه الارادة عاجزة وفي أحسن الاحوال ضعيفة عن الوصول الى نقطة الحسم. فقد سفّه أحد الأمراء ما يروّج عن ولي العهد بوصفه لوثر الاصلاح القادم في السعودية وقال بأنه ليس في مستوى يؤهّله للعب دور المصلح. والغريب أن هناك من يؤدلج لمضادات الاصلاح في البلاد واصفاً المجتمع بأنه غير مؤهل فكرياً ونفسياً للديمقراطية، متناسياً أن الديمقراطية هي مشروع ممارسة بالدرجة الأولى وليست مادة تثقيفية مدرسية ابتداءً، وكأن الاستبداد يجذب أعواناً له من داخل وخارج السلطة هذه الأيام.

إن الأداء السياسي للطبقة الحاكمة وما يصدر عنها من قرارات تعكس قناعة الطبقة بأن السلطة تعدل الوطن، وإذا كان الاستحواذ على السلطة يمثّل مرتكزاً في سياسات العائلة المالكة، فإن الغالبية المتضررة لا تعني لهم السلطة شيئاً بقدر ما تحقق لهم الحد الأدنى من إحتياجاتهم اليومية، وإذا ما فشلت هذه السلطة في الاضطلاع بهذه المهمة فإن وجودها وزوالها سواء بالنسبة لهم، إن لم يكن زوالها - بحسب رؤية الأشد تضرراً - يأتي بالفرج.

(التحرير)

حتمّية التغيير.. تحديات وتطلعات

مما لا يدع مجالا للشك بأن الحراك الإصلاحي بمختلف حيثياته قادم لا محالة؛ وكل المؤشرات تدفع باتجاه هذا القادم الذي لن يكون مجهولا طالما أجمع الكل على أن الإصلاح بات من الضرورة بمكان أن يأخذ حيزه البارز في ظل ظروف لا تحتمل التأجيل دون النظر فيها.

وما الإصرار الشعبي على رهان التغيير إلا مؤشر دافع باتجاه تعميق القناعة وتصليبها للوقوف جنبا إلى جنب مع القرار السياسي، وذلك من أجل الخروج من الأزمات الطاحنة عبر تبنّي مسار إصلاحي تتدافع إليه كافة فئات الشعب وطبقاته ومذاهبه واتجاهاته؛ عبر تعددية متسقة بحجم المساحة الجيو سياسية؛ وبواقع حراك مؤسسي يخرج الأغلبية من صمتها المطبق! ويدفع الأمور باتجاه مشاركة شعبية صحيحة.

إلا أن الهاجس الشعبي حيال المتغيرات المتلاحقة داخلياً وإقليمياً ما يزال في صيرورته التاريخية وانغلاقاتها فلم يخرج منها إلا مشدوها لواقع غير مستعد له، مما جعله حبيسا لأزماته النفسية تارة وعدم التفاؤل تارة أخرى.. لقناعته بأن كل هذا الحراك الاصلاحي ما هو إلا رجم بالغيب! وبسبب ضغوط خارجية أكثر من كونها داخلية.. لذا يكون المترجي من كل ذلك مجهولا لا يعول عليه بشكل أساسي في عملية التغيير المرتقبة!

الضاغط الخارجي ليس هدفه التغيير من أجل التغيير بقدر ما هي المصلحة التي تتقدم المشروع الغربي الأمريكي على وجه التحديد. فأمريكا تبحث عن ضمانات لهذا التغيير القادم بغض النظر عن الكيفية التي تمارسها من أجل تحقيق مخططاتها والتي لا تقف عن حدود معينة من أي من دول المنطقة. والإدارة الاميركية لن تتوانَ في تغيير وجه المنطقة المتداخل وتغيير الخارطة الجيوبولوتيكية وبالتالي تغييرات تكاد تكون جذرية على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

كذلك ثمة حراك داخلي قد لا يوازي من حيث القوة الضغط الخارجي، إلا أنه في طور النمو والحضور الناضج في تقديرات مقومات البناء للوطن وتعزيز الثقة في المواطنين ليتسنى لهم إدراك المرحلة وتثبيت القدم على الغالب من المكتسبات الإصلاحية في حال تحققها.

وقد جاء الحراك الداخلي متحليا بالمرونة والتعاطي مع امكاناتها بشكل مقبول إلى حد ما، وقد اتخذ أشكالاً متعددة كان أبرزها في العرائض السياسية التي قدمت للحكومة من لدن التيارات المختلفة الديني والليبرالي الوطني، والتي تضمنت مطالبة صريحة بإجراء إصلاحات سياسية واضحة، وهي بذلك تختلف اختلافا نوعيا عن العرائض التي قدمت في التسعينات والتي كانت تفتقر لعنصر المطالبة الواضحة. ويضاف لذلك ما يمارسه الكتاب المثقفون عبر الصحف المقروءة؛ وما يقدم من ندوات وحواريات سواء كانت على حيز الواقع أو الافتراض كشبكة الانترنت، والتي كان لها اليد المبسوطة لدفع وعي الإصلاح إلى فضاء أكثر تبلوراً وإيضاحاً. كل ذلك أدّى إلى رفع سقف المطالب في حدودها القصوى الممكنة؛ ومما لا شك فيه بأن العاملين الضاغطين الخارج والداخل على الرغم من تفاوت القوة والأثر.. إلا أن ذلك انعكس بشكل إيجابي على الوضع السياسي لمعظم دول الخليج العربية والتي من جملتها بلادنا، وما القرارات الأخيرة في تأسيس مركز للحوار الوطني والبدء بفعاليات انتخابية (المجالس البلدية) ووعود المشاركة الشعبية في صناعة القرار السياسي، إلا إفراز لتلك الضغوط الداخلية والخارجية.

لقد استضاف (منتدى الساحل الشرقي – واحة سيهات) (http://www.saihat.net/vb/) في شهر رمضان الكريم الفائت مجموعة من المثقفين السعوديين ممن يحملون الهمّ الإصلاحي للنقاش حول مواضيع إصلاحية حاضرة، كان من بينهم الأساتذة: (جعفر الشايب، محمد العباس، علي الدميني، توفيق السيف، الشيخ فيصل العوامي، فؤاد إبراهيم) كانت حصيلته هذا الملف المتميز والذي حوى الكثير من الآراء المختلفة والمتنوعة، والتي لا شك تشكل إضاءة في الطريق نحو مشاركة شعبية فاعلة في صناعة القرار السياسي في البلاد.

لقد تحدث المشاركون عن أشكال التعبير التي مرت بها المملكة، ودوافع التغيير، ونواقصه، وتجادل المتحاورون حول دور النخبة في قيادة الرأي العام ومدى التصاقها بجمهورها، كما ناقشوا الخطوة التالية التي يمكن للإصلاحيين القيام بها. وفي حين عدد الأستاذ الدميني إنجازات العمل المطلبي الوطني، ركّز الأستاذ محمد العباس على ضرورة التجذير الثقافي الذي بدونه لا يمكن للإصلاحات ان تقوم، كما أن الأستاذ توفيق رأى أن نقطة البداية تكمن في تشكيل التجمعات السياسية، بعيداً عن الحكومة، واعتبرها أمراً أهليّاً. اما الأستاذ جعفر الشايب فوضع يده على نواقص العمل الوطني المطلبي، في حين تحدث الأستاذ فؤاد إبراهيم عن تحدي الذات ومشكلة العنف الذي يختطف العمل الوطني وإشكالية التنوع والتعدد والقبول به، وأخيراً فإن الشيخ فيصل العوامي انتقد فوقانية العمل الإصلاحي وابتعاده عن نبض الشارع، وطالب بإصلاحات (على مقاس الجمهور) وليس (مقاس السلطة).

لقد قدم منتدى الساحل الشرقي خدمة جزيلة باستضافته مجموعة من المهتمين بالإصلاح، نشكره عليها، ونقدمها لقراء (شؤون سعودية) التي هي مهتمة في الأساس بهذا النمط من النقاش الواعي والحضاري.

الحراك الاصلاحي.. تحدي الذات

فؤاد إبراهيم

هناك هواجس وآمال تحوم في أرجاء حركتنا نحو الاصلاح الشامل والفوري وربما سنحتاج الى وقت إضافي كيما نضيء الجوانب المغفول عنها في تفكيرنا الاصلاحي. ففي سياق هروبنا الجماعي للأمام يمكننا أن نحتسب تلك الهواجس والآمال عناصر مشعة في الطريق، خصوصاً تلك المندسّة في ثنايا الافكار المكبوتة.

هواجسنا من إختطاف جماعات العنف لمنجز إصلاحي مأمول ووشيك، وإنزلاق المجتمع والدولة الى المنحدر الدموي، وإختطاف مجهود أو إستقالة التيار الاصلاحي الوطني المعتدل.. كلها هواجس تبطن في ظاهرها وهناً وانحناءً لمواجهة نفترض بأننا، أعني أصحاب الخيار السلمي في الاصلاح السياسي، عاجزون عن انتاج أدوات الفعل المؤثر في السياسة الداخلية، فالعنف يقفل كافة المنافذ ويسوق الجميع نحو خيار واحد: تكلم السيف فاسكت أيها القلم.

في الوقت ذاته تنبّه هذه الهواجس الى منطقة الفراغ الكبرى في تفكيرنا الاصلاحي، أعني تحديداً وعي شروط التحولات الكبرى في تاريخ المجتمعات، إذ ما تزال هناك بعض أشكال عدم التناسق الأصيل بين الثقافة الاصلاحية المشاعة والشروط الموضوعية والعلمية للتحول الاجتماعي، رغم أن جمعاً أولياً بين العمل الجوهري والابتكاري داخل الفعل الاصلاحي الحالي يجب الاشارة اليه.

هناك حالياً شيء من الممارسة ذات الصفات المعاصرة والتنوع، ولكن يجب أن نضع هذه الممارسة ونحددها في إطار التكيف مع قوانين التغيير الاجتماعي. فبين نبرة الحنين الى الماضي والنزعة الحداثوية المسلوبة نقف على قارعة خيارات حائرة، بين إعادة الانتاج المعاصرة لفترات منتقاة من الماضي، وبين التماهي في نموذج الدولة العالمية كما بشّر به الحلفاء الجديد (الولايات المتحدة وبريطانيا).

ورغم وجود اجراءات أكثر كفاءة من الناحية التقنية حالياً في الاتصال بالجماهير، الا أن ذلك لا يعني سهولة نقل المجتمعات من حال الى آخر، فالسياجات العازلة للمجتمعات قد جرفتها سيول العولمة بنزوعها الكولونيالي، ولم يعد هناك سيطرة تامة على داخل يهبّ عليه الاعصار من كافة الأرجاء.

تكويناتنا المعقّدة اثنياً وأيديولوجياً تهدي الى درجات الاستجابة المتفاوتة لنداء الاصلاح، ولكنها لا تنفصل بحال عن قوى وظروف التغيير في الداخل والخارج. فنحن هنا لا ندير عالمنا بصورة منفردة ومستقلة عما يجري حوله من خضّات ثقافية وسياسية. فالتكييف المريح لعالمنا مع خارجه بات تطلعاً محفوفاً بالاخفاق الذريع، خصوصاً حين يكون حجم استثمارنا في المشروع الاصلاحي متوقفاً على الفائض الاضافي من الوقت والجهد.

من جهة ثانية، إن الدول كما المجتمعات لا تتحول بعريضة ومقالة حذرة، فيما الانجرافات العنيفة تهدم كل حدودنا وسدودنا. وتكفينا تجارب الجوار مؤونة التدليل على الاستثمارات الضخمة التي أودعها دعاة الاصلاح في مشاريع التغيير.. من أمنهم، ومالهم، وأحياناً مصيرهم. فماذا أودعنا نحن في مشروع اصلاحنا؟

فيما يتعلق بالهم الإصلاحي، أظن بأن هدماً بين الداخل والخارج ضروري حتى لا نخضع لامتحان النوايا وكشوفات الحساب السياسي. فنحن نتحاور داخل حدود الوطن وليس خارجه، المعنى الايديولوجي والجيوبوليتيكي، وهذا يمنحنا العذر في أن نقول عن الوطن مقولتنا دونما ابتذال ومزايدة.

أتفق مع القائلين بأن هناك غياباً لثقافة اصلاحية متجذرة بتعبيراتها الوطنية الجامعة. والسبب في تقديري يعود الى أن الوطن ظل غائباً في السياسة فغاب تبعاً له في الفكر، والأدب، والشعر.. فالوطن منتج أمة والدولة مولود منها، وحين تشكل المولود خارج رحمه أضعف معه الاحساس بأصول نشاته. ولكن هل بتنا الآن جاهزين لاعادة تشكيل وطن يحمل صفاتنا الوراثية، وينقلنا الى الدولة الوطنية المكتملة التكوين؟ أعتقد بأن ذلك ممكن بشرط أن نكون مؤهلين ثقافياً ونفسياً للقبول بمتطلبات الوطن بكل شروطه وخصائصه كما يخبرنا بها فلاسفة السياسة وعلماء الاجتماع السياسي.

الكل يبحث عن وطن تسري فيه روح عامة، يتقاسم فيه الرغيف والهم والمصير، ويقع فيه الافراد متوحدين على أرضه، ويشترك الجميع في غنمه وغرمه، ويتبادل فرحته وحزنه. ما كتب حتى الآن عن الوطن هو النزر اليسير، لأن الاحساس به ضيئل، ولكن حين يكثر الباحثون عنه سيزداد الحديث عنه. فالوطن يؤسس بنيانه في المشاعر قبل التراب. ولا بد أن يفصل الوطن عن مترادفاته في البيان السياسي الرسمي، لأن الوطن لم يستكمل البناء في المشاعر حتى يتحول الى سلوك، وأجندة سياسية، واستراتيجية عمل وطني.

هناك مهمة منتظرة من النخبة الاصلاحية كيما تؤسس لثقافة وطنية قادرة على تعميق الوعي بالوطن لا كما يراد منه أن يتحوّل الى وثيقة إتهام في الولاءات، بل كما ينبغي أن يتحول الى قاعدة إجماع وانطلاق للمشروع الاصلاحي.

هناك هواجس وآمال تحوم في أرجاء حركتنا نحو الاصلاح الشامل والفوري وربما سنحتاج الى وقت إضافي كيما نضيء الجوانب المغفول عنها في تفكيرنا الاصلاحي. ففي سياق هروبنا الجماعي للأمام يمكننا أن نحتسب تلك الهواجس والآمال عناصر مشعة في الطريق، خصوصاً تلك المندسّة في ثنايا الافكار المكبوتة.

الحوار الداخلي بين دعاة الإصلاح أولاً

التجذير الثقافي للحركة الإصلاحية في المملكة

محمد العباس

هناك رغبة أكيدة وحقيقية لإنضاج ما يمكن اعتباره (حركة وطنية) بيد أنها تركز على المؤثر الخارجي، وعنصر الأصولي، بالاضافة الى شكل الاستقبال الرسمي أو المؤسساتي للفعل الاصلاحي، لكنها لا تتطرق الا بشكل طفيف للحوار المفترض بين مختلف الجهات الفاعلة في الحركة الاصلاحية، بمعنى أن هنالك جملة من الأصوات التي تتحشد في حركة مطلبية دون أن تحدث حوارها الداخلي، وتصل بهذا الحوار كقمة الى مستوى القاعدة، هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى يلاحظ، ومنذ ان بدأت تباشير السلم الاجتماعي وتبرعمات المجتمع المدني، اندفاع الحركة الاصلاحية بكل أطيافها الوطنية نحو تسييس الصراع والمطالب، واغفال مسألة (التجذير الثقافي) للحركة، وهو أمر غاية في الأهمية، فالحركة الوطنية ليست وليدة اليوم، وهي غير منبتة عن تاريخ طويل من العطاء الوطني لانسان هذه الأرض، ولكن بعد كل هذه العقود من النضالات المشهودة لا يوجد كتاب حقوقي واحد، ولا أي ملمح لتأسيس مثل ذلك الوعي بالحقوق المتعلقة بشكل الحرية، ومسألة الديمقراطية، والمواطنة الدستورية.

فهل يعقل أن تستمر الحركة بدون عقل، وبدون مرجعيات ثقافية؟ إن أغلب الموقعين على البيانات والعرائض، أو بعضهم، قضى كل عمره في خضم الحركة السياسية، وبعضهم تفوق خبرته السياسية أو على الأقل ممارسته للسياسة، كل وزراء الخارجية العرب وغير العرب! فهل يعقل أن يتصدى للاصلاح من لا ينتج كتابا بهذا الشأن، وتغيب برامجه عنا، فنحن لا نعرف هؤلاء الا كموقعين على عرائض، حتى عندما يكتبون مقالاتهم في الصحف العربية والمحلية، لا يتطرقون الى ما يحدث على أرضنا، فيما نلاحظ أن البحرين على سبيل المثال تنتج مثقفين لديهم القدرة على حرث الأرض بالمسائل الحقوقية وتجذير الوعي الثقافي بالمطالب السياسية.

أظن أننا أمام خلل كبير ينبغي تداركه بسرعة، فهذه الأسماء التي تقف في المقدمة بحاجة الى المساءلة عن كثير من مقاصدها وتصوراتها المستقبلية، وعن الكيفية التي تتم بها قراءة ما كنّاه وما يفترض أن نكونه، وهذا لا يكون الا بالحوار العلني بين مختلف الأطراف لإشاعة (ثقافة الحوار) قبل الحديث عن محاورة الآخر بكل أطيافه وتنوعاته.

كل حركة سياسية يمكن الوقوف على جوهرها من خلال تأمل رموزها ومنتجاتها الفكرية، وعليه أتساءل: أيعقل أن تكون لدينا حركة بكل هذا الطابور العتيد من الأسماء بدون أن تكون محايثة ولو بكتاب واحد يمفهم الحركة في صيرورتها الآنية من الناحية الحقوقية والديمقراطية والاجتماعية والسياسية؟ هنالك بعض التقصير الفاضح في قراءة المنجز الابداعي من هذه الوجهة، أي الوقوف على الصورة التي يتبدى بها الوطن في المنتج الابداعي المحلي، فالمرحوم عبدالعزيز مشري طالما تحسر على أدب بدون سحنة اجتماعية، ومعه حق، خصوصا عند النظر اليوم الى شكل المنتج الابداعي بكل تداعياته الفئوية والطائفية والشللية. أظننا نتشظى بشكل لا يعني التعددية بقدر ما يشير الى الفرقة، فمفاهيم الحرية والأرض والمواطنة والسلم تعني لدى كل طرف فكرة مغايرة، والسبب هو غياب مسألة (التجذير الثقافي).

هنالك حالة من الكفر بالوطن كما يبدو عليه الآن، فما الذي تعنيه هذه الأصوات الشعرية عندما يقول أولهم: وطن له رائحة قبر، ويتبعه الثاني: أدر نجمة الصبح.. صب لنا وطنا في الكؤوس.. يدير الرؤوس؟ وينادمهم الثالث: فقولي زكية ما تفهمين اذا رطن الناس باسم الوطن؟ لا أشك أبدا أن كل هؤلاء يحبون الوطن، ولكن بأي كيفية، لنقترب من وعيهم ولاوعيهم، لنحدث بعض التماس الثقافي مع أحلامهم بشيء من الثقافة التي هي عصب كل حراك الى المستقبل، وأظنها الرهان الأمثل على كل هذا السياسي الذي يؤدّى بحب ومثابرة.

حركة (عرائض)

لئلا ندخل في لعبة العناوين والهيكليات والترسيمات المضللة، نعيد مقولة الجنرالات تذكيرا: ترى كم يمتلك البابا من المدافع؟! فالتاريخ لا يتغير بالنيات، والعالم ـ جغراسيا ـ تنرسم معالمه وخرائطه كل حين من الدهر على دوي المدافع. أظن أن الأمر بحاجة الى بعض التفكيك فمؤشر التقدم في سقف المطالب التي حوتها العرائض يكاد لا يذكر، ومستوى الاستجابة الحكومية لا يذكر، بدليل استبعاد الوطنيين من مشاريع الحوار أو تأخير دخولهم لركنهم على هامش التخطيط والتغيير وتدبير شكل الوطن القادم، وبدليل جر القضية في متاهات التجادل أو التسالم الفئوي والطائفي، وكأن الدمار الذي يحيق بالوطن أصله خلاف بين طوائف وفئات وليس مرده سياسات خاطئة هي التي ربت هذه الوحوش واستنبتت ذلك العنف اللانمطي.

وبدليل الاستمرار في سياسة ايقاف الصحفيين حتى من المعتدلين؛ وبدليل قدرة المؤسسات على تلميع وإعادة انتاج طابور من المستتابين من التيار الأصولي وفرضهم على الساحة كوسطاء وبائعي أوهام ورأس مال رمزي بائت، مقابل تهميش واضح لجملة من الأسماء ذات التاريخ الوطني.

وبدليل الاستمراء في تضليل المجتمع بعناوين الاعتدال والوسطية الى آخر متوالية الدهاء السياسي؛ وبدليل الاستحواذ على المطالب الشعبية وإعادة طلائها بدهانات رسمية دون تبنيها ببرامج عملية واضحة، ولا التقدم بأي خطوة لتنفيذها سوى التأكيد على مشروعيتها.

وبدليل ترهيب الآخرين أو تثبيطهم عن المشاركة في كوكبة المنادين بالحقوق والمطالب لدرجة يكاد فيها الوضع أن يدخل دائرة الشقاق والصراع ـ وليس الاختلاف ـ حول طبيعة ومستوى الأسماء التي تقود عملية التغيير، حيث السخرية الجارحة من عدد ومهنية الموقعين على البيانات المتتالية.

يحدث هذا بتصوري لأسباب يكمن أهمها في الاستخفاف بأسماء الموقعين والمطالبين، وهو أمر على درجة من الواقعية، فالكثير من الأسماء بلا رصيد عملي، والكثير من تلك الذوات غير مستعدة لدفع ثمن التحدي، وهو أمر واضح ولا يحتاج لجدال، فنحن أمام ذوات لديها القدرة على

التكيف مع المقترح الحكومي أكثر مما لديها من الاستعداد للتجابه، فهي تدمن الحديث عن التغيير لكنها لا تغير ولا تتغير، وتسهب في الحديث عن أهمية الحوار لكنها ترفض ولا تريد وربما لا تقدر على التحاور، بل أن بعضها أقرب الى النفس والتصور الحكومي، وما كشفه الاعلان عن الانتخابات الجزئية للمجالس البلدية يؤكد شيئا من هذا، فهنالك بطولة زائفة يروج لها للأسف من داخل التيار الإصلاحي.

أعتقد أن المطالب الشعبية أعلى وأرقى بكثير بل وأكثر واقعية مما تنادي به البيانات، والخراب أكبر من أن يتجاهل أو يتم ترقيعه بدعوات خجولة لتبني وجهة نظر مغايرة، وهذا هو حال القاعدة العريضة التي تتحمل كل صنوف القهر قياسا بالنخب المسوّفة والمفلسفة لضرورة وعي اللحظة وأهمية التدرج في العملية الاصلاحية الى آخر متوالية الكسل والارتكاس السياسي.

لا أظن أن شيئا تغير في عالم السياسة عبر مطالب تشبه حالة تلميذ يستأذن من المدرس للذهاب الى دورة المياه، أو هذا هو منطق الوعي التاريخي!

ولننتبه فالتيارات الدينية لم تتغير، انما غيرت رداءاتها وانحنت مؤقتا حتى تمر العاصفة، فكل اللغو الذي تكتظ به خطاباتها حول الديمقراطية والتشارك والمجتمع المدني لا تعني شيئا، أو هذا ما تؤكده الأحداث، فلا تناموا مع الأعداء. أجل حذار من النوم مع الأعداء، فأولى درجات الوعي والاستعداد للمجابهة أن تعرف عدوك.

وأظن أن الحديث عن حركة اصلاح، ومطالب، وبيانات، وتظاهرات سلمية، تعني كلها في النهاية عنوانا لحركة وطنية فاعلة، هي بأمس الحاجة الى حوار بيني، أي بين مختلف الأطراف للخروج ببرنامج وآلية عمل خارج أفق التصور المؤسساتي، بل حتى خارج مليات المؤثر الدولي.

خيارات المستقبل

مظاهر العسكرة المستمرة من قبل الدولة كرد منطقي على مشروع (جزأرة) الوطن واضحة، أليس كذلك؟! فقد صرنا نحقّب تاريخنا بدمويات الثاني عشر من مايو، والثامن من نوفمبر وهكذا، فيما تفكر المؤسسات بأناة أقرب الى البطء والتماوت في اصلاحات شكلانية. ربما لا تتقن المؤسسات الا هذا الحل الترقيعي الأمني، بل ولا تطيق غيره، ولنتخيل ما يمكن أن نصير عليه بعد مدة.

إذا، لا بد من خيار مستقل.

أعتقد أن الدولة اليوم أمام خيارين، اما النكوص والتسويف بذريعة أن المجتمع يرتهن في حراكه الى صيرورة نمو طبيعية تتكامل بالتدريج وليس بالتحولات المبرمجة وحتما سيصل الى سن الرشد السياسي والاجتماعي.

أو التقدم بجرأة ووعي وانفتاح على كافة الفئات والتوجهات في سجال تشاوري مخطط ومبرمج حول الأخطار الاجتماعية والينبغيات السياسية والممكنات الثقافية، اقرارا بالتنوع والتعدد، وكسرا للمقدس والممنوع والمحتكر، وتأسيسا للديمقراطي بمعناه المنفتح لا المقنن، للوصول الى واقع أو حقيقة وطنية معافاة من الطائفية والفئوية والقبلية والمذهبية والطبقية، أي كمواطنة دستورية مقرة اليوم في كل الأدبيات السياسية.

ولأن الدولة كما أتصور، هي أميل للخيار الأول، فهي غير مستعدة لوعي حركة التاريخ، تعتبر مؤسساتها معفية من اعلان وتبني مبادىء الحرية والمساواة والعدالة والمواطنة الدستورية، وبالتالي فهي أبعد ما تكون عن شروط العقلانية الموجبة لاشاعة ثقافة الحوار والتسامح، بل والتشارك السياسي، الأمر الذي يعطل نشوء بيئة اصلاحية حقيقية اعتمادا على وعودها أو بمعنى أدق أجندتها التي لا تقر قيم التعددية والتنوع والشراكة.

وعليه، أعتقد أنه بات على المثقف الاضطلاع بدوره، فاذا كان هنالك حالة من قلة التجاوب مع حركة التواقيع على المكالب، فالأولى مراجعة هذا السبب على مستويين، أولهما يتعلق بالمطالب أو مضامين العرائض، والثاني على صلة بآلية جمع التواقيع.

أعتقد أن حوارا علنيا بهذا الشأن بات ضروريا بعد سلسلة من البيانات التي كان آخرها التعاضد المجاني مع صنع الله ابراهيم، الأمر الذي يجعل من البيانات مجرد ظاهرة صوتية زاعقة بلا رصيد ولا مضمون ولا أهداف قابلة للتحقق، فتحريك أعماق البحيرة، بتصور البعض ليس هدفا، إذ القاع يمور، وكأنهم كمن يطالب اليوم ـ عربيا ـ بشيء من الشفافية فيما يفرض الواقع الخرب الكثير من اللغة التفضيحية السافرة.

لنسمي الأشياء بأسمائها. لا حقوق ولا مطالب ولا انجازات على الأرض دون جمعيات ونقابات وأحزاب، هذا هو المنطق الجاد للوعي التاريخي، وبالتأكيد هنالك شروط ومواصفات للمنظومات الحزبية هنا تختلف عنها ضمن التصورات الغربية، يعني أن تتحول المفاهيم الى واقع عملي، وتمثيل حقوقي، وجبهات موجودة بالفعل وليس بالكلام.

ولا شك أن المثقف، أي مثقف، يدرك بشكل معقول من الوعي طبيعة دوره المفترض للذهاب بالمجتمع الى أفق الديمقراطية، خصوصا في مجتمعاتنا، على اعتبار أن المثقف هو سياسي في المقام الأول، وعليه يمكن أن يكون ممرا الى ذلك الحراك المستوجب، لوصل ما انقطع من التجربة الممتدة في التاريخ التي تضم أشلاء المغيبين والصامتين والمنعزلين والناكصين والمستتابين.

إذا، هنالك ضرورة لوعي جديد بحقيقة المرحلة، وهنالك حاجة أمس الى تفعيل ذلك الوعي، فالمثقف كما يتمثل في طليعة المتصدين لحركة الاصلاح، بقدر ما هو منذور اليوم، والآن، وهنا، لتأسيس ذلك الوعي بالحرية ضمن أفق العقلانية، هو مطالب أيضا بالعمل على أرض الواقع: مزيدا من الحوار العلني، وليس عبر الانترنت والاي ميل، ولنفتح بجد وحب وجرأة حقيقتنا المستترة، لنحضر في المشاعر قبل التراب، كما يسمي ذلك المكمن الحيوي الأستاذ فؤاد ابراهيم.

أجل، هنالك جبهة خفية في الأحاسيس والشعور ينبغي حرثها والعمل على أديمها، فهي الأجندة الحقيقية المضادة للأجندات المضللة التي تتقنع بالبيانات والشعارات وعرائض الاستجداء.

ليس هنالك أي دعوة للعنف المسلح ولا لأي شكل من أشكاله، انما هنالك دعوة للمصارحة ومعالنة الحوار، أي دفعه الى واجهة المشهد، واخراجه من تحت الطاولة. كذلك تفعيل المطالب عبر تجمعات فاعلة تتجه مباشرة للجماهير ولا تغازل المؤسسات والجهات الخارجية، فمن المعروف أن أقصر طريق للوزارة هو المعارضة، واقرب مكمن للخيانة هو التواطؤ مع الأجنبي أو حتى الرهان عليه. لازلت أتلمس أي فكرة جديدة لتوسيع قاعدة المشاركة ضمن الحركة الوطنية الاصلاحية، والبحث عن آليات لتطوير ذلك الأداء. لا بد من روح نقدية منفتحة لتركيب صورة مقنعة للوطن، ولنتعاون جميعا لمثل هذه المهمة لنوجد مرجعية وطنية أقوى وأضمن من كل الدعاوى السياسية.

أتمنى أن أجد ما يغاير تصوراتي عن الفئة والفلسفة والجهة التي تتبنى العملية الاصلاحية، ولكن ما خرجت به ـ حتى الآن ـ لا يتعدى المزيد من العبارات الانشائية التي تقر بصعوبة العمل، وتلكؤ الحكومة، وشراسة التيار الأصولي أو انغلاقه، والرغبة في الحوار، والاعتراف بضعف الآليات، وضرورة الصبر والهدوء حتى تنجلي الغمة، الى آخر متوالية التسويف والاستضعاف. الجماهير تواقة الى معرفة ما يحدث آنيا وما يفترض أن نكونه من الوجهة المستقبلية، ولكن يبدو أننا سنستقبل المزيد من البيانات!

وعليه سأرسم خارطة الوطن المحروثة بتضاريس الفقر والعنف والفساد ومزاعم الوطنية لمواطنين موزعين بين الخوف والصمت والعزلة والتهميش والحيرة. فالوطن الآن بين فئة مستشرسة تقنبله بأسلحة الفتك والتفجيرات لتطليه باللون الأحمر، وأخرى متبائسة لا تمتلك سوى المزيد من البيانات تحاول الترويج به لمنتج وطني رديء، وراية بيضاء تحاول بها ارسال اشارة استسلام الى أي جهة، وتصبحون على وطن، كما قال ذلك المجنون الذي قال أيضا: لا يربطني بهذا الوطن غير حذائي.

أشكال حرية التعبير في المملكة

العمل المطلبي ودوره في تحفيز فاعليات التغيير

علي الدميني

تعيش بلادنا مرحلة مخاضات صعبة وهي تواجه أسئلتها المعلقة واستحقاقاتها المؤجلة، في ضوء تراكم الأزمات والتحديات الداخلية والخارجية. وقد شجعت هذه الحالة على ارتفاع وتيرة طبيعة الحراك الاجتماعي المطلبي، حيث نشهد الكثير من قوى المجتمع ـ المعبرة عن أطيافه الثقافية والفكرية والمناطقية والطائفية ـ وقد انخرطت في عملية التعبير عن آلامها وتطلعاتها وأحلامها بحياة تكفل لها حقوقها في الحرية والعدالة، والمساواة، وتكافؤ الفرص، في دولة المؤسسات والقانون.

وقد أخذت أشكال التعبير عن هذا الحراك خلال العامين المنصرمين اساليب مختلفة، تراوحت بين الحديث او الكتابة النقدية في الوسائل الاعلامية المتاحة كالصحف ومحطات التلفزة، وبشكل أكثر شجاعة في الانترنت، و بين شكل آخر اعتمد مفاعيل الصوت الجمعي عبر حشد التواقيع على البيانات والمطالب الاصلاحية الشاملة، فيما برزت مؤخرا حركة الشارع عبر المظاهرات المحدودة في بعض مدن المملكة.

وإذا كانت الأشكال السابقة تمثل التعبير الحضاري المتاح عن الحراك الاجتماعي المتمسك بالوحدة الوطنية والمتطلع إلى آفاق الأمل بالبدء في عملية الاصلاح الجذري الشامل الكفيل بحل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المتراكمة، فإن ظاهرة التطرف والعنف المسلح التي طالت معظم مناطق بلادنا، لا تعبر عن آلية حراك إجتماعي إصلاحي محمل بالأمل، وإنما تعبر عن حركة راديكالية يائسة لدى التيار المتشدد، تتوسل به لإقامة بديل آخر.

وبالرغم من أنني أنطلق هنا من إيماني بحق كافة القوى في التعبير عن حقوقها، ولا أهمش دور الاوضاع المتأزمة التي يمكن أن تقود أي تيار لاتخاذ الشكل الملائم للمطالبة بحقوقه، إلا أنني أدين وبشكل مبدئي قاطع كافة أشكال العنف المسلح كوسيلة للمطالبة بهذه الحقوق مهما كانت مسبباتها.

وهنا، أدون خلاصة لرأيي وتقويمي لاشكال التعبير عن الحراك اجتماعي المطلبي الذي عشناه خلال العامين الماضيين: البيانات والخطابات المطلبية، المظاهرات، العنف المسلح، الميثاق الوطني للإصلاح.

البيانات والخطابات المطلبية

تأخذ البيانات الموجهة للرأي العام موقعها ضمن منظومة التعبير السلمية المكفولة للأفراد والجماعات، وللمنظمات المهنية والنقابية والسياسية في المجتمعات المتحضرة، والتي غدت فيها حقوق المواطنة وكفالة حرية التعبير عن الرأي مقوماً أساسيا من مقومات المجتمع.

وتأسيساً على ذلك الحق الدستوري المشروع لحرية التعبير السلمي بكافة أشكاله، فإن منظمات المجتمع المدني المختلفة تقوم بتوظيف البيانات والخطابات المطلبية للتعبير عن آراء منتسبيها إزاء كافة القضايا المهنية والاجتماعية والسياسية الداخلية والخارجية، مستهدفة تأكيد ممارسة حق التعبير عن الرأي، وترسيخ مفهوم التعددية، والاسهام في تشكيل الرأي العام، و تجسيد المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار على كافة متسوياته.

وفي بلادنا، لم يتمتع بهذا الحق سوى تيار متشدد من أتباع مذهب واحد من المذاهب السنية الأربعة، بينما حرمت منه كافة المذاهب والطوائف الاسلامية والفعاليات الثقافية والفكرية الأخرى، مما ساعد على تبلور ظاهرة الغلو والتشدد واحتكار الحقيقة والذي أفضى بعد ذلك إلى تفشي ظاهرة العنف المسلح التي تعاني منها بلادنا بشكل لاسابقة له.

وفي ظروف حرمان كافة مكونات المجتمع المدني من حق التعبير عن آرائها، فإن البيانات والخطابات المطلبية التي وقعها الكثير من اصحاب الرأي والخبرة والمهتمين بالشأن العام في بلادنا خلال العامين الماضيين، تغدو ـ من الناحية الأولى ـ تعبيراً واضحاً عن حالة حراك إجتماعي مطلبي واسع يؤكد على حق الأفراد والجماعات في التعبير عن مواقفهم ورؤاهم، وفق معادلات القدرات الذاتية للمجتمع وتراثه المطلبي مع الظروف الموضوعية الداخلية والخارجية. كما أنها تقوم (من الناحية الثانية) بدور الحاضنة التأسيسية لنهوض مكونات المجتمع المدني المغيبة لكي تلعب دورها التاريخي المأمول في صياغة مقومات الدولة الحديثة في بلادنا.

وبعيداً عن الشعارات والأحلام البراقة، يمكنني التأكيد، كمشارك في الكثير من هذه الوثائق، على الطبيعة الإصلاحية لهذه المطالب القائمة على التمسك بالوحدة الوطنية، وبناء دولة المؤسسات والقانون، والالتفاف حول القيادة السياسية لبلادنا، ومطالبتها في الآن ذاته بتنفيذ كافة المطالب الاصلاحية الشاملة الدستورية والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية للحفاظ على

تعيش بلادنا مرحلة مخاضات صعبة وهي تواجه أسئلتها المعلقة واستحقاقاتها المؤجلة، في ضوء تراكم الأزمات والتحديات الداخلية والخارجية. وقد شجعت هذه الحالة على ارتفاع وتيرة طبيعة الحراك الاجتماعي المطلبي، حيث نشهد الكثير من قوى المجتمع ـ المعبرة عن أطيافه الثقافية والفكرية والمناطقية والطائفية ـ وقد انخرطت في عملية التعبير عن آلامها وتطلعاتها وأحلامها بحياة تكفل لها حقوقها في الحرية والعدالة، والمساواة، وتكافؤ الفرص، في دولة المؤسسات والقانون.

كيان الدولة ودعم استقرارها وأمنها ورخاء شعبها.

ولعل من اللافت لنظر المتابع لتفاصيل الخطاب المطلبي المعبر عن المطالب الحقوقية للطوائف الدينية (شركاء في الوطن، الوطن للجميع، والجميع للوطن) وتلك المعبرة عن حقوق المرأة (وثيقة المرأة السعودية) ملاحظة إعتمادها مبدأ الاصلاح الوطني الشامل كمدخل للقضاء على كافة أشكال التمييز الذي يعيشونه، كما يلاحظ أيضاً أن الخطاب المطلبي (الحقوقي والسياسي) في كافة مراحلة التاريخية في بلادنا كان يمر بوتائره العالية متصاديا مع ارتفاع حدة الأزمات الداخلية وما يرافقها من تجليات التحديات والمؤثرات الخارجية منذ الخمسينات وحتى اليوم، إلا أن العقد الأخير منها قد تميز بدرجة عالية من الشمولية المطلبية المستمرة، وهو ما يؤكد الحاجة الملحة للاستماع إلى تلك المطالب والبدء الفوري بتنفيذها، في ضوء ما حددته خطابات ووثائق المطالب المقدمة إلى القيادة السياسية في العامين الأخيرين.

المظاهرات

كفل الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي وقعت عليه بلادنا حقوق التعبير السلمي عن الرأي، ومن ضمنها حرية التجمع والاعتصام والتظاهر، وتضمنت وثيقة (رؤية لحاضر الوطن ومستقبله) المقدمة لسمو ولي العهد الأمير عبد الله حفظه الله، فقرة تطالب بكفالة حقوق التعبير عن الرأي ومن ضمنها حق التجمع، ولذا فإنني من المطالبين بضمانة العمل بتطبيق هذا الحق، ولكنني أيضا أقدر حداثة ممارسة مجتمعنا لهذه التجربة، ولذا أدعو إلى سن القوانين المنظمة لمشروعية هذه التظاهرات، بحيث يتم الحصول على الترخيص بقيامها من الجهات المعنية والتي تحدد المكان والزمان المناسبين لها، وضمانة تهيئة الترتيبات اللازمة للمحافظة على تعبير المظاهرة عن مطالبها بالطريقة السلمية التي لا تخل بالنظام العام ولا تسمح بالتعدي على الممتلكات العامة أو الخاصة.

التطرف والعنف المسلح

وبالرغم من أن ظاهرة الغلو والتطرف في التعبير عن الرأي بالكلمة، أو باستخدام أدوات القتل ظواهر بشرية محايثة للوجود والاجتماع البشري، إلا أنها تأخذ حيزاً أكبر، وتصبح خيارا وحيدا حين يتم تكريس الثقافة الأحادية الطابع في المجتمع (العائلة، العمل، الوطن) وذلك من خلال منح حقوق السيادة لطرف دون الآخر، كالأخ الأكبر دون الأصغر أو الولد دون البنت، والمصلح الديني دون المصلح الاجتماعي، أو هيئة الأمر دون هيئة التربية والتأهيل، وتشجيع التعليم الديني أكثر من التعليم العام (كمدارس تحفيظ القرآن والمعاهد العلمية الدينية)، والسماح للجمعيات الدعوية الدينية باحتكار مجالات النشاط التثقيفي دون غيرها من جمعيات المجتمع المدني. وبذلك يتم تكريس فاعلية الاستقطاب الأحادي، فيصبح المجتمع أكثر انغلاقا وأقل تسامحا مع الرأي الآخر، سواءً في أساليب الحوار أو في مكونات مواد التثقيف أو في مساحات التعبير المتاحة أمام الجميع للمطالبة بحقوقهم الحياتية الأساسية والاعلان عن مشاريعهم النهضوية لتطور الوطن.

وبدون الذهاب إلى التفاصيل الطويلة والكثيرة، يمكن القول بأن ظروف توحيد المملكة قد استدعت الكثير من مركزة النشاط الثقافي والاجتماعي والدعوي الديني، مع الإعلان عن حق المواطنين في مناطق مختلفة من المملكة بالاستمرار بالعمل وفق تنظيماتهم الدينية والمدنية كالمجالس البلدية في مكة، ومجلس الشورى، وتمتع الشيعة والاسماعيلية بحقهم في ممارسة شعائرهم الدينية حسب ما اعتادوا عليه. ولكن التطورات اللاحقة وعلى مدى سنوات طويلة ألغت تلك الحقوق وفرضت تفرد تيار ديني باحتكار مرجعية الفتوى والرأي ونشر الثقافة الدينية في مختلف أرجاء الوطن. وقد أدى هذا الاحتكار إلى إلغاء الحوار داخل التيار الديني الواسع، وشرعنة بروز تيار متشدد فرض نفسه كوجه وحيد لصورة الإسلام، ومنحه حق التفرد ورفعه إلى مصاف التقديس الذي لا يقبل رأيا سوى اجتهاده.

وحيث لم تتبلور في بلادنا أشكال المؤسسات الدستورية أو المدنية، فقد تم رفع شعار الأمن والأمان كشعار بديل للمطالبة بحقوق المواطنة الأساسية، وكبديل عن تشكيل دولة المؤسسات القانونية التي تنبني على وجود دستور مكتوب، ومجلس شورى منتخب يجسد المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار وسن القوانين المدنية ومراقبة أداء الحكومة، وكذلك في قيام سلطة قانونية مستقلة للقضاء.

الرهان الشعبي ورهان الخارج

ما هي العلاقة بين الرهان الشعبي على ضرورة التغيير وبين الضغوط الخارجية؟ وما هي مشروعية تمثيل النخب الصغيرة للشارع؟ ولماذا لم تقم بتفعيل المطالب بين الجماهير قبل رفعها إلى القيادة السياسية؟

فيما يخص العامل الداخلي فإنه ينبغي الانطلاق من أن تراكم التجربة الانسانية ـ ضمن ظروف المكان والزمان ـ تعتبر بحد ذاتها ثورة في داخل أنساق القيم او المكتسبات المعرفية او الاحتياجات، وهي ثورة عليها عبر ما ينتج عن تلاقح وتثاقف إرادي أو قسري مع العالم عبر وسائط الاعلام الاختراقي لجدران الرقابة الاخلاقية والثقافية والرسمية على السواء. إن التدافع الشعبي نحو التغيير هو نتيجة طبيعية لمجمل تراكم المكتسبات الثقافية والاقتصادية واستجابة لفاعلية العوامل المؤثرة على الظرف الموضوعي في جانبه الذاتي وجانبة الخارجي أيضاً.

وحين يتم في داخل المجتمع تغييب فاعلية مؤسسات المجتمع المدني السياسية والنقابية والثقافية عن التعبير عن مطالب وآراء الأفراد و الجماعات، فإن الرهان الشعبي يعمل على تضخيم دور العامل الخارجي نتيجة لعدم استجابة المؤسسات الرسمية لضرورة التغيير. وهو رهان متغير وذو سمة مزاجية في التعبير عن ذاته، إما بالاحباط وتكريس روح التخاذل أو اللامبالاة، أو بالانفجار في لحظات بشكل لا يمكن التنبؤ به، ومن ذلك المظاهرات ـ غير المتوقعة من الكثيرين ـ التي حدثت في أكثر من مدينة سعودية.

أما فيما يخص العامل الخارجي، والذي يمكن تحديده بشكلين هما تاثر المعارضة المطلبية من الخارج من جهة، وتأثير ضغوط الدول الأجنبية على الوضع الداخلي من جهة أخرى.

وفيما يخص الجانب الثاني، فارى أن السياسات الامريكية الجديدة وخاصة بعد ١١ سبتمبر تسعى لفرض سيطرتها الشاملة على العالم وعلى مقدرات وثروات المنطقة العربية تحديدا، وذلك تحت عناوين مكافحة الإرهاب والخطر الإسلامي أو الدفاع عن حقوق الإنسان والمرأة والجماعات الإثنية والدينية، وذلك بصورة ذرائعية تصب في طريق تحقيق مصالحها وسيطرتها المطلقة على المنطقة، واستخدامها كورقة ضغط وابتزاز إزاء المنافسين الآخرين أو إزاء حكومة بلادنا.

وبالرغم من كل ذلك، لا يمكننا إغفال الأهمية الكونية لهذه القيم والمفاهيم باعتبارها تمثل ضرورة وحاجة مشتركة لكل البشر. ولذا يمكن أن تتقاطع مصالح تطوير بلادنا مرحليا مع تلك الشعارات، وعلينا الاهتمام بها والسعي بكل السبل لتعزيز فعاليات تطبيقها في وطننا وفي كل مكان من العالم.

أما فيما يخص تأثير المعارضة الخارجية فإنني أتركه للزملاء المساهمين من خارج المملكة للحديث عن فاعليته فهم أدرى به مني.

هل احتكرت النخب الثقافية في بلادنا (وأفضّل استخدام مصطلح: المهتمين بالشأن العام) أمجاد التعبير عن الحراك المطلبي الاجتماعي، وتمتعت وحدها بتيجان أمجاده وأعطياته؟ وهل حجبت جهودهم حركة الشارع أو استلبته حرية وامكانية التعبير عن مطالبه؟ هل سرقت المجموعات المطلبية الفاعلة خلال العامين الماضيين جهود مجموعات منافسة أخرى؟ هل تأخرت عن حركة الشارع أم أنها أسهمت في فعاليته وتأطيره ضمن معادلات موازين القوى والمساحة الممكنة التي يمكن الاستحواذ عليها؟

أسئلة كثيرة يمكن استلالها من ثنايا العديد من العبارات والتعليقات، والاحاديث التي تتركز حول دور النخب الثقافية او دور المهتمين بالشأن العام في بلادنا؟

ولكي نفي هذا الموضوع حقه ـ ويبدو لي أنه سؤال اللحظة المفخخة ـ، فلا بد من تحديد طبيعة القوى الاجتماعية التي ما زالت اكثر قدرة على التحكم في حركة المجتمع، ومن ثم نقوم بموضعة فعل النخب الثقافية ضمن إطارها العام.

وباختصار، يمكن القول، بأن قوى المجتمع الحديثة، لم تزل مغيبة عن لعب دورها النقابي والفكري والسياسي في بلادنا، وهذا ما يساعد على استمرار تكريس فاعلية القوى التقليدية في المجتمع، وأبرزها قوة مشاعر الانتماء القبلي والمناطقي، والطائفي، فيما تم ترسيخ دور تيار ديني سياسي متشدد ووحيد استطاع أن يكون القطب الأكبر الذي تتجمع في إطاره أكبر حركة إجتماعية فاعلة.

إذن ما هي هذه النخب وما هو موقعها؟

أرى أن النخب الثقافية المنخرطة في الحراك الاجتماعي المطلبي السلمي، تعبر عن تعدد في مرجعياتها، وعن قلة في عددها، وعن ممارسة آلية عمل الأفراد لإنجاز أي مشروع مطلبي جرى التعبير عنه حتى الآن. وبالتالي لم تستطع أن تشكل منبراً متجانساً، أو كياناً ثقافياً ونقابياً صلباً حتى الآن، ولا أعتقد أنها تعمل على إنجاز ذلك أصلاً. لماذا؟ لأن هذا النهج هو التعبير الطبيعي عن حراك ثقافة الأفراد إزاء ثقافة المجموع، وهو الخيار المتاح لتجسيد حراك إجتماعي مطلبي غني بتنوعه ويرتكز على القواسم المشتركة المفتوحة لا البرامج المنسجمة. كما أعتقد أنه وسيلة مطلبية مرحلية مهمة للتأسيس لتعايش تعددية المواقع وتعددية الآراء، وتهيئة المناخ لانخراط المواطنين في العمل المطلبي من خلال مطالبتهم بتكوين جمعيات المجتمع المدني الثقافية والفكرية والسياسية؟

إن هذا النشاط المفتوح على كل الخيارات هو الأكثر نجاعة في نظري للاسهام في تطوير فعل القوى الاجتماعية الحديثة لكي تخرج من أسر البنى التقليدية المبنية على الانتماء القبلي أو الطائفي، إلى مرحلة تشكيل القوى الاجتماعية الحديثة التي تعتمد على شراكة المصلحة الخاصة والعامة معاً، وتؤسس للقبول بالاختلاف وحق الآخرين في التواجد والتعبير عن قناعاتهم، وتسهم في تسييد ثقافة التسامح ضد ثقافة الاحتكار والإقصاء أو الانتماء المناطقي أوالطائفي؟

ولنتساءل مرة أخرى: هل يعكس هذا العدد المحدود من النخب الثقافية عن ثقل مختلف القوى الاجتماعية في بلادنا؟ وهل عبر عن هموم الناس واختناقات حياتهم المعيشية اليومية أم اكتفى بهموم المثقفين الذين ينشغلون بالمسائل الدستورية والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار؟

وحين نحاول الإجابة على الشق الأول من السؤال، فإن عيلنا التحرز في إطلاق الأحكام، ولذا يمكن القول بأن هذا العدد المحدود من النخب الثقافية يعبر في تنوعه عن قوى عديدة في المجتمع، ولكنه لا يعبر عن كافة القوى والشرائح الاجتماعية، لا من حيث العدد، ولا من حيث محتويات الخطاب، أو أدوات مقاربة تشخيص الواقع وطرح رؤية لحل أزماته. ورغم ذلك فهناك تمثيل نوعي معقول، يمكن البناء عليه وتطويره لكي يستمر في التعبير عن تشكل جنين مشتركات الاجماع الوطني المطلبية العامة حول ما يمكن تسميته بالميثاق الوطني الاصلاحي.

وأخيراً لنسأل: هل أعاقت الحركة المطلبية للنخبة تطلعات الشارع، أم خذلتها، أم تخلفت عنها؟

لكل منا مطلق الحق في تقويم هذه التجربة الوليدة، ولكنني املك الحق الشخصي في القول بأنها أسهمت في خلق مناخ مطلبي إصلاحي شامل، تجلى في وثيقة (رؤية لحاضر الوطن ومستقبله) التي قدمت في يناير الماضي لسمو ولي العهد، والتي تضمنت مقاربة معمقة وشاملة لكافة القضايا الدستورية والسياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، التي ينبغي معالجتها، والمبادرة الفورية إلى تنفيذها من خلال القرار السياسي المأمول.

وبالرغم من أن الاستجابة لهذه المطالب ما زال وعداً منتظرا، إلا أن هذه المطالب قد عززت مشروعية حق الإفراد والجماعات في التعبير عن مطالبهم بالطرق السلمية، وأكدت على حقوق المواطنة، والتمسك بالوحدة الوطنية، والاعتراف بالتعددية الثقافية، وضرورة حل كافة الاشكالات المعيشية التي يعانيها المواطن، وجسّرت أبواب الحوار مع القيادة السياسية، وعمقت فتح أبواب الأمل التي لا يمكن أن تبقى مشرعة إلا باتخاذ القرارات السياسية الهامة، للبدء في تنفيذ مشروع المطالب الاصلاحية الجذرية في كافة مناحي الحياة.

تقييم الحركة المطلبية

أما وقد تحدثنا عن أشكال التعبير عن الحراك المطلبي الاجتماعي المرحلي، فلننطلق إلى سؤال الأولويات: ما تقييمنا لاستجابة الحكومة للخطاب المطلبي، وما هي أهم الخطوات المناسبة لتعزيز فاعلية عمل الحراك المطلبي؟

هناك تفاصيل طويلة اكتنفت عملية الحراك المطلبي عبر البيانات والخطابات الموجهة للمؤسسة الرسمية لا يمكن الحديث عنها الآن، ولكن يمكن الإشارة إلى قلة التجاوب مع حركة التوقيع على المطالب رغم اتفاق المعتذرين على ضرورة إعلانها، وهناك من الفعاليات المؤثرة من رأى أن سقف هذه المطالب أعلى من إمكانات المرحلة. وعلى كل حال يكفي هذا الجهد المتواضع أن أعطى مشروعية للتعبير عن الحراك المطلبي السلمي ضمن هذا السقف الذي تضمنته وثيقة (رؤية لحاضر الوطن ومستقبله) ويكفي أنه فتح الباب على مصراعيه للحديث عن أرضية مشتركة تقف عليها غالبية شرائح المجتمع ونخبه الثقافية حتى التي لم توقع على الوثيقة، وكل ذلك دشن مرحلة حوارية مهمة وتوافقا مرحليا يعبر عن شبه إجماع وطني حول صيغة المطالب الاصلاحية الأساسية.

إننا في معرض تقويمنا لمنجز تأسيسي لرؤية وبوصلة تشير إلى الأهداف، لا يمكن أن نغفل عن أن ما تحقق ليس اكثر من خطوة أولى للتعبير عن الألم، فهل يكفي رفع الصوت تعبيرا عن حاجة مستحقة للاستجابة لمطالب الاصلاح؟ أم أن الظروف تستدعي أكثر من ذلك؟ هذا هو السؤال الذي قذفته البيانات والخطابات المطلبية إلى أعماق البحيرة الراكدة، وهذا هو الهدف المرحلي الذي أنجزته، وعلى الجميع التفكير في تعزيز آليات فاعلية الحراك المطلبي، ولعل الميدان مفتوح أكثر من أي وقت مضى لابتكار الاساليب السلمية الناجعة لرفع سقف الحراك الاجتماعي للمطالبة بالشروع الفوري في تنفيذ الاصلاحات.

يؤسفني أن أشير إلى أن استجابة الحكومة حيال المطالب الإصلاحية مازالت بطيئة وغير عملية، وتشبه الإلتفاف على المطالب أكثر من التعاطي الموضوعي الجاد معها. كان ينبغي ربط انتخابات المجالس البلدية بانتخابات قادمة لمجلس الشورى في غضون ثلاثة أعوام مثلا. وكان يمكن البدء الفوري بتمكين مجلس الشورى الحالي من ممارسة دوره التشريعي والرقابي على أعمال الحكومة ومصروفاتها. وكان يمكن البدء بتشريع عمل جمعيات المجتمع المدني وجمعيات حقوق الانسان.

ولأن أياً من ذلك لم يحدث فإنني أجد نفسي متفقاً مع من لا يرى في مركز الحوار الوطني، ولا في التصريحات الحكومية، ولا في الإعلان عن الانتخابات النصفية للمجالس البلدية أي دوافع لبعث الأمل، وإنما أجد فيها كثيراً من تكريس علامات الاحباط.

بيد أن ذلك لايجب أن يدفعنا إلى اليأس، ولا بد من دفع عملية المطالب الإصلاحية السلمية إلى آفاقها الواعدة مهما كانت الصعوبات.

كما أرى أن الوطن يمر بمرحلة صعبة، يواجه فيها خياراته القاسية، وعلينا الوقوف ضد الإرهاب ومقاومة اختطاف الوطن من قبل القوى المتطرفة، وهنا أعلن إدانتي لاعمال التطرف والعنف والارهاب، كما أطالب في نفس الوقت القيادة السياسية بالشروع الفوري في تنفيذ مطالب الاصلاح الشامل.

لكن المهم الآن، هو تعزيز آليات الخطاب المطلبي الكفيل بحث الحكومة على أهمية وضرورة الاستجابة للبدء في تطبيق هذه المطالب؟ والسؤال عن تلك الكيفية: هل نذهب إلى خندق العنف المسلح والارهاب الذي ترفضه كل الفعاليات الوطنية المؤثرة والمنخرطة في الحراك الوطني؟

هل نراهن على التدخل الأمريكي الساعي لإعادة رسيم الخرائط في المنطقة و من ضمنها بلادنا، وهو ما رفضه الموقعون على بيان (في خندق الشرفاء)؟

أرى ببساطة متناهية أن علينا الذهاب إلى الجماهير، وتشجيعها على الانخراط في العمل المطلبي السلمي للحصول على حق إشهار جمعياتها ونقاباتها المهنية والفكرية والاجتماعية والحقوق إنسانية؟ وفي خضم هذا الحراك الذي لن يكون سهلا ولا يسيرا ولا قصيرا أيضا سوف تنضج الظروف الموضوعية لتشكيل الاحزاب السياسية المعبرة عن مصالح وآمال كافة القوى الحديثة وكافة الشرائح والطوائف الاجتماعية في بلادنا، فيما بعد.

لكيلا يكون مشروع الصلاح يتيماً

ملاحظات حول العمل الإصلاحي في المملكة

فيصل العوامي

الخشية هي أن يتحول خطابنا الإصلاحي إلى سياط لا تجلد سوى الضحية، في نفس الوقت الذي نتجه فيه لتدعيم مركزية الجلاد من حيث لا نشعر. لذا لابد أن نضع أيدينا على معوقات الإصلاح الحقيقية، وأن لا ننفعل بالضوضاء والصراخ الذي سرعان ما يهدأ.

لست مع التشدد في تقويم الفكر المتشدد. ولا مع تجاهل إنجازاته مهما خفي بريقها. ولا مع تحميله كامل المسؤولية عن تراجع العمل الإصلاحي. ولا مع اتهامه بركوب الموجة الإصلاحية عبر الأسنة والرماح. بل ولا مع المبالغة في التخوّف منه والعمل على إقصائه. إن مشروعنا الإصلاحي لا يبدأ من هنا. فكل ذلك هو ما يرمي إليه سرّاق الحرية.

أين يكمن الخلل الحقيقي، أهو في ثقافتنا أم سياستنا أم نفسيتنا الإجتماعية؟ وما هو برنامجنا الفعلي للتقليل من حدّتة على أقل تقدير؟ وإلى أين نريد أن نصل في مشروعنا الإصلاحي على المستوى الثقافي والإجتماعي والسياسي.

يبدو لي أن من أهم ما يعيق المشروع الإصلاحي، كونه مشروعاً فوقانياً لا يتفاعل مع الذهنية الإجتماعية ولا ينهض معها، مما يجعله سجيناً لذاته، ولعلي أقترب أكثر من التصوير إذا قلتُ بأن دعاة الإصلاح أقرب إلى كونهم مجاميع شلليّة تحلّق في أفقها الخاص، من دون أن يكون للمجتمع العريض دراية بها، مما يجعلها محاصرة في المنعطفات وعديمة التأثير، كما حصل مع الكثير من التجارب الإصلاحية السابقة، التي تلكّأت وفضّلت العزلة عندما لم تجد أي نوع من التجاوب ولا حتى التفهّم في الأفق الإجتماعي.

قد يكون في الأفق السياسي اليوم ثمة ما يسيل لعاب المثقف السياسي، كالتحولات الدولية والإنفتاح الإعلامي والوعود المحلية، مما يدفعه لصب جهده في هذا الإطار، لكن تناسيه للأفق الإجتماعي بل وتجاوزه وإن كان بحسن نية سيضعه يوماً أمام امتحان خطير قد يضيع كل إنجازاته، إذ أن مستوى الإستجابة الإجتماعية كثيراً ما تكون حاسمة، ولا يمكن لهذه الإستجابة أن تخدم المثقف السياسي ما لم تكن مفعّلة من السابق، ولا يمكن لأصحاب القرار السياسي أن ينفتحوا بالمستوى المطلوب إذا كانت الصيحة الإصلاحية يتيمة اجتماعياً.

لهذا ينبغي لنا أن نعود للوراء قليلاً لنفكر في كيفية تفعيل الساحة الإجتماعية سياسياً، بحيث تكون متجاوبة مع المشروع السياسي ومتفهمة له، لكيلا تصبح جهودنا هباء منثوراً في اللحظات الحاسمة.

الطرح الشعاراتي يشعرنا دائماً بأننا لم ننجز شيئاً يذكر لما يشوبه من مثالية مفرطة، ينبغي أن نقترب أكثر نحو الخصوصية المحلية والزمنية ونصوّب أنظارنا باتجاه ما يمكن إحرازه في اللحظة الراهنة، وإلا فالهموم والتطلعات واسعة.

بصريح العبارة نحن لا نطمح لإصلاحات مفصّلة على مقاس جهات رسمية معينة، وإنما تغييرات سياسية وإدارية حقيقة تفصَّل على مقاس الحاجة الشعبية الواسعة المتفاعلة مع متطلبات المرحلة، وإلا فإننا سنكتفي يوماً بمشاركة صديق في مجلس بلدي، وتعيين جار في برلمان مقنن، (والطبطبة) على أكتاف (وأدمغة) حاملي العرائض لإقناع الجمهور بأن كل شئ سيحصل عن قريب وما عليهم سوى الإنتظار والترقّب، وما أشبه من تلك الإبر المسكّنة.

وأما المشروع الإصلاحي الأقرب إلى الواقعية المحلية والزمنية الذي يمكن الدفع باتجاهه وإحراز شئ ملموس بخصوصه مما يشكل همّاً حقيقياً لكل مواطن، فيمكن تركيزه في محاور أربعة:

تفعيل المساهمة الشعبية وإشراكها الجاد في المناطق القريبة من صنع القرار، عبر الإنتخابات الحرة لبرلمان يستوعب الإرادة الشعبية ويكون حاكياً عن همومها وتطلعاتها، وليس برلماناً يحكي هموم الإدارة السياسية ويذيع مشاريعها في الوسط الجماهيري.

الإصرار على نزع فتيل التوتر داخل الإدارة السياسية، وكل العوامل التي كانت وراء الحجب الطويل الأمد للمساهمة الشعبية، أكانت تلك العوامل أشخاصاً أم قوانين، ومن دون ذلك سنبقى بلا شك ندور في دائرة مفرغة من دون إحراز نتائج ملموسة.

حرية التشكّل الديمقراطي لا أقل على المستوى الثقافي والإجتماعي، من خلال إعطاء متنفس لتشييد مؤسسات ثقافية ومراكز إجتماعية تسهم في تفعيل وتركيز المستوى الثقافي والإجتماعي في البلاد.

التأكيد على حرية الكلمة الدينية والثقافية والسياسية في آن من غير أن يكون هناك محاذير وتخوّفات تنسحب بنا إلى عصور الظلام والقهر.

أظن أن هذه المحاور هي الأقرب إلى التصوّر الواقعي الذي ينسجم مع الخصوصية المحلية والزمنية، ويستجيب للمتطلبات الشعبية الملحّة.

لكن ما يحول دون تحقيق أي أثر لهذه المحاور عائقان أساسيان:

الأول: تواطؤ في الجهاز الإداري على التبطئة والتسويف مع التقطير في الإصلاحات الصورية، لوجود اعتقاد بإمكان الإلتفاف على أي صرخة إصلاحية، كما سبق أن حدث مع العديد من المحاولات.

الثاني: غياب الرأي الجماهيري العام، فالمشروع الإصلاحي في واد والمجتمع العريض في واد آخر، بل قد ينتاب الإنسان المتابع شعور في بعض الأحيان أن الهمالإصلاحي ما هو إلا همّ نخبة يراد إسقاطه في الدائرة الجماهيرية الواسعة، في حينأن الهم الإصلاحي ينبغي أن يكون ناطقاً ومعبّراً عن التطلعات الشعبية الملحّة.

أعتقد أننا ما لم نحرّك الساحة الشعبية باتجاه المشروع الإصلاحي بحيث تعتبره معبّراً عنها وعن قضاياها، فإن إنجازاتنا على الصعيد السياسي ستكون محدودة جداً.. ولعلي أجزم هنا بأن هذا الأمر من أعقد مشكلات المثقف السياسي على المستوى المحلي.

وللتقدّم خطوات نحو التقليل من هذين العائقين أقترح التالي:

الإستفادة من الوسائل الإعلامية والجماهيرية المتاحة لتحريك الرأيالعام وإشعاره بالهم الإصلاحي.

إقناع الجهات المؤثرة اجتماعياً كالعلماء والمثقفين والواجهات الإجتماعية ودفعهم لتبني المشروع الإصلاحي والدعوة إليه في محيط تأثيرهم.

تدوير النشاط الإصلاحي في المحافل الجماهيرية العامة كالديوانيات والمجالس العائلية وما أشبه.

الإعلام عن المساعي الإصلاحية في الوسط العام ـ حتى لا تكون حكراً على القائمين بها مما يقلل من تأثيرها ـ عبر الإنترنت والنشرات الخبرية السريعة لإشراك الساحة في صورة ما يجري.

تركيز التلاقي مع الجهات المعنية بالقضية الإصلاحية على المستوى الوطني، لإيجاد مشروع وطني واحد تصب كل القوى جهدها لتحقيقه.

إيجاد نافذة تواصل مع الجهة الرسمية لإشعارها بجدّية المساعي الإصلاحية.

أما النشاط الإصلاحي المعتمد على اللقاءات مع بعض الجهات الرسمية والتحاور مع بعض الأطراف ذات الهم الإصلاحي والعرائض المتكررة، فهو عمل ينبغي أن يجل ويقدر، لكن مع الأسف فإن نهايته معهودة، فقد ألفنا هذاالنوع من النشاط في فترات متعاقبة، وقد كان ينتهي غالباً بوعود صارخة ولمسات صورية على المستوى الإداري فقط، فيحبط الناشط الإصلاحي ويتراجع مشروعه، وتفقد الساحة الجماهيرية الأمل، مما يدفعها إلى التوسّل ببعض الحلول السحرية المزعجة!

لا مفرّ من التغيير

مطالب الإصلاح لم تأخذها الحكومة بجديّة

جعفر الشايب

بعض المحللين السياسيين يرون بأن التغيير الإجتماعي ـ السياسي أصبح أمرا لا بد منه في السعودية ليس فقط بسبب ما جرى ويجري من أحداث وتفاعلات داخلية وخارجية قد تساهم في الإسراع بعملية التغيير، ولكن أيضا بسبب التطور الطبيعي للمجتمع الذي نتج عن تفاعلات الطفرة النفطية منذ السبعينات وتفكك أطر التنظيم الإجتماعي التقليدية وعدم انتظام أطر أهلية بديلة عنها. ويستندون في ذلك إلى نماذج عديدة من التغيرات التي حدثت على صعيد المجتمع وساهمت بشكل أو بآخر في إعطاء أفراده المزيد من المرونة والحرية النسبية. ومع التطور الإجتماعي والإنفتاح الإعلامي الحالي، فإن مسيرة التغيير تتجه إلى القبول ببعض ما لدى الآخرين والتعاطي معه بصورة من الصور. وينتهي من يرون هذا الرأي إلى أن هذه الصيرورة الطبيعية التي هي إفراز حتمي للتنمية الإقتصادية والإجتماعية ستؤدي في النهاية إلى إتخاذ خطوات إصلاحية ـ ولو جزئية ـ على الصعيد السياسي تتماشى مع هذا التطور، وخاصة مع تبلور طبقة من الفاعليات والقوى الإقتصادية والإجتماعية ذات الطموح السياسي. كما أن المتغيرات السياسية والظروف الإقليمية والدولية ـ وخاصة بعد أحداث ١١ أيلول ـ ستساهم في التسريع بخطوات التغيير القادمة، حيث أن هنالك شواهد عديدة ومعروفة تشير إلى أن الأيام القادمة حبلى بتغيير ما.

المطلوب: مشروع إصلاحي شامل نابع من إرادة شعبية أو سياسية تقف خلفه ويحمل مضمونا تغييريا نحو الأفضل بهدف زيادة مستوى المشاركة الشعبية وتحسين أداء النظام السياسي عبر إجراءات دستورية وقانونية متفق عليها. أي أن الإصلاح يتطلب مشروعا واضحا وجهة ذات إرادة للقيام به وبرنامجا زمنيا لتنفيذه.

بين المطالب الشعبية والإرادة السياسية

من أجل أن يحقق الإصلاح مقاصده وأهدافه، لا بد وأن يتوافر في مشروع الإصلاح السياسي حالة من التوافق بين مطالب المجتمع وبين إرادة القيادة السياسية حتى لا يأتي من فراغ ولا يؤدي إلى خيبة أمل وشعور بالإحباط. وهذان البعدان الأساسيان (المطالب الشعبية والإرادة السياسية) متلازمان لأن كل منهما يكمل دور الآخر ويدعم مشروعه.

ففي جانب المجتمع، تعمل النخب السياسية والثقافية على تطوير آليات العمل السياسي والنقابي وتوسيع دائرة المشاركة الشعبية وتطوير مؤسسات المجتمع المدني بما يتلاءم والوضع الإجتماعي القائم، وعليها العمل على تنمية سبل مشاركة أبناء الوطن في إدارة الشأن العام وصناعة القرار. وذلك يتطلب جهودا كبيرة وعملا جادا يشتمل على توعية سياسية وحقوقية خاصة في مجتمع ابتعد عن ممارسة العمل السياسي والمشاركة فيه منذ فترة ليست بالقليلة. كما تمارس هذه النخب دورا إيجابيا في طرح مشاريع وأفكار عملية لدفع عجلة التنمية الإجتماعية والإصلاح السياسي وبلورة حلول ومقترحات لمواجهة الأزمات السياسية الراهنة.

وفي مقابل ذلك يفترض أن تكون هناك إرادة سياسية تتبنى مشروعا إصلاحيا متكاملا يطبق ضمن برنامج زمني واضح ومحدد يراعي الأولويات وتنظيم الأسس والنظم التشريعية والدستورية التي تجعل من مثل هذا المشروع إنجازا سياسيا يدعم حالة الإستقرار والتنمية.

وبغض النظر عن المبررات التي ينطلق منها مشروع الإصلاح، فإنه ينبغي أن يوفر مجالا رحبا لتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية، وتنظيم مسارات التمثيل الشعبي عبر الهيئات والجمعيات المنتخبة، وتهيئة الفرصة لمختلف الفئات الإجتماعية لضمان مشاركتها وتفاعلها مع المشروع.

من الطبيعي أن يتطلب المشروع الإصلاحي التنازل عن بعض المكاسب والامتيازات من أجل إشراك القطاع الأكبر من أبناء الوطن في هذا المشروع، ولكنه إستثمار طويل الأجل حيث يؤمل أن ينتج عنه فيما بعد مزيد من الرضا والإستقرار الإجتماعي والتنمية السياسية. ومثل هذا الرهان قد حقق نتائجه الإيجابية الكبيرة في العديد من دول الجوار وفي فترات زمنية قياسية جدا.

لا بد من الإقرار بأن الظروف السياسية الحالية يمكن أن تلعب دورا مهما في الإسراع بولادة مثل هذا المشروع، فالضغوط الخارجية النابعة من مصالح مؤقتة تدفع باتجاه مثل هذا المشروع بحيث يسخر لخدمة أغراضها واستهدافاتها المحددة. ولكنه في نفس الوقت مطلب شعبي يساهم بكل تأكيد في معالجة الأزمات السياسية والإجتماعية القائمة. ومن أجل أن يتطور ويستمر دولاب الإصلاح ينبغي أن يأتي ضمن إرادة محلية واعية وفهم دقيق للمرحلة ومتطلباتها وليس كرد فعل مؤقت للأحداث والتفاعلات الخارجية مهما كانت مبرراتها وظروفها، كما ينبغي حمايته دستوريا لأنه يعتبر إنجازاً تاريخياً لأبناء هذا الوطن قادة ومواطنين.

مطالب الإصلاح

المتابعون لما يجري على الساحة الداخلية يدركون أن هنالك مطالب إصلاحية محددة تم التعبير عنها من قبل النخب المثقفة بعدة طرق أبرزها اللقاءات مع كبار المسئولين وقادة البلاد وكتابة المذكرات والبيانات المختلفة. وقد حددت هذه المطالب الإصلاحات في بعدين إثنين. الأول يتعلق بضرورة اتخاذ إجراءات فورية وعاجلة لمعالجة الأزمات الكبيرة التي يمر بها الوطن من ارتفاع مستوى البطالة وتفشي حالة الفساد الإداري وضعف النظام التعليمي وسبل مواجهة حالات العنف والإرهاب المادي والمعنوي وما إلى ذلك من أزمات حادة يجب العمل على معالجتها بصورة جادة وحاسمة وضمن خطط مدروسة ومنهجية واضحة.

أما البعد الثاني فيتعلق بما يطمح إليه أبناء هذا الوطن من تطوير في البنية الأساسية في النظام السياسي بحيث يمكن أن يستوعب التحولات والتغيرات التي تمر بها المنطقة والعالم بشكل عام وبما يضمن مستقبلا أكثر استقرارا من الناحية الإجتماعية ومشاركة شعبية في صناعة القرار. كما ويشمل الإنفتاح أكثر على مختلف القوى الإجتماعية وإعطائها الفرصة للتعبير عن وجوداتها وتوسيع دائرة التسامح الديني والفكري وتنمية مؤسسات المجتمع المدني وغير ذلك مما يساهم في تفعيل طاقات أبناء الوطن وإشراكها في مشروع الإصلاح.

هذه الوثائق والبيانات المتعددة والتي عبرت عن مطالب أطياف وطنية ذات إتجاهات فكرية وسياسية ومذهبية متعددة إستطاعت أن تبلور صيغة مطلبية متوازنة تقر بالأمر الواقع وتعترف بالنظام السياسي والإجتماعي القائم، ولكنها تدفع باتجاه المزيد من الإعتراف بالحقوق المشروعة للمواطنين وتبنيها بصيغ أكثر تطورا من الناحية الدستورية والتعاقدية. وقد حققت هذه الأنشطة تقاربا فكريا وتوافقا سياسيا غير معهود على صعيد النخب المثقفة في المملكة التي كانت وإلى عهد قريب تعيش حالة من التباعد وعدم الألفة.

وعلى الصعيد الشعبي استطاعت هذه الوثائق والمذكرات أن تعبر عن جزء كبير

من الرأي العام وتخلق إجماعا كبيرا على مطالبها التي أعتبرت ممثلة لمطالب مختلف الفئات الإجتماعية. مع أن بعض التيارات تحفظت على مثل هذه المشاريع باعتبار أنها دعوة إلى مزيد من الإنفتاح وإطلاق الحريات العامة حيث ترى فيها تعارضا مع توجهاتها الخاصة، وتقليصا لدورها.

أما على الصعيد الرسمي، فقد تم التعاطي مع هذه المذكرات ابتداءً بروح إيجابية حيث تم إستقبال الموقعين عليها والتعاطي معهم فيما قدموه من أفكار ومقترحات بل وتبني بعضها بصورة أو بأخرى. ولكن تبقى الكثير من المطالب المهمة فيها لم يتم أخذها بصورة جدية وحثيثة. ما ورد في هذه المذكرات والوثائق ينبغي أن يتحول إلى مشاريع عمل تشارك فيها النخب المثقفة في البلاد عبر تبني المقترحات الواردة فيها وبلورتها بصورة تساهم في تعزيز أواصر التواصل والتعاون بين مختلف الأطراف. وكذلك ينبغي العمل على إيصال مثل هذه الرؤى والأفكار وتبادلها مع أوسع شريحة ممكنة من أصحاب القرار والذين يشاركون في تحمل المسئوليات العامة وذلك من أجل تدويرها وتفعيل ما ورد فيها.

أما فيما يتعلق بنخبوية العرائض، فينبغي الإعتراف بأن المشروع الإصلاحي لا يزال نخبويا بالرغم من أن الحضور الجماهيري المؤيد لمطالب العرائض. هناك استجابة شعبية نلحظها في توقيع الكثيرين على المذكرات واستعدادهم للتعبير عن مطالبهم في المظاهرات السلمية وما يكتب في الصحافة والمشاركات المستمرة على صفحات الشبكة العنكبوتية والإتصالات بالقنوات الفضائية لطرح وجهات النظر المختلفة.. هذه كلها قد تكون مظاهر للتفاعل مع أطروحات الإصلاح بشكل أو بآخر أو على الأقل هي محاولات لإثبات الوجود وهي أولى خطوات التعبير عن الذات بدلا من الإنسياق مع المجموع. إن الطرح السياسي المتوازن الذي يغلب المصلحة العامة ويتحلى بإحترام جميع الأطراف وإعطائها الحق في التعبير عن آرائها ومطالبها لكفيل بأن يلقى الإستجابة المطلوبة من مختلف الشرائح الإجتماعية ويحقق للجميع ما يصبون إليه.

في نظري أن مبادرات المطالبة بالإصلاح من النخب المثقفة (أو المهتمة بالشأن العام) مع أهميتها وضرورتها لا زالت محدودة الفاعلية والتأثير وليست قادرة حاليا على إحداث حراك مطلبي شعبي عام بإتجاه الإصلاح، مع أن الظروف الموضوعية مهيأة أكثر من أي وقت مضى لذلك. من هنا أراني اتفق مع القائلين بأن رأس المال الذي رصده دعاة الإصلاح لدينا قليل جدا لدرجة أنه لا يغطي الحاجات الأساسية لتحريك عجلة المطالبة، ومن غير المتوقع أن تنطلق هذه العربة من دون حراك فاعل ومستمر.

الحديث عمن يقوم بمبادرة الإصلاح ليس مهما في هذه المرحلة في نظري مع أنه أمر ألفته المجتمعات الشرقية وتعودت عليه. إن مسيرة الإصلاح المنبثقة من الإيمان الكامل بالتغيير السلمي والمنطلقة من الثوابت الوطنية ينبغي أن تنبعث بأية صورة كانت ومن أي طرف كان وبدون وضع عراقيل أو قيود عليها لأن حالة التراخي والسبات هي في حد ذاتها خسارة ندفع جميعا ثمنها غاليا وسترتفع التكلفة كلما تباطأت حركة الإصلاح والتغيير. ومن الطبيعي أن الحركة المطلبية في مراحلها المتقدمة ستكون قادرة على فرز الأنسب من الأفكار والأشخاص الذين يواصلون العمل لها. لذا فمن غير المنطقي أن نضع العصي في عجلة العربة التي بدأت للتو في الحركة بالإتجاه الصحيح. الموضوع ليس شأنا نيابيا أو تمثيليا لعموم المواطنين بمقدار ما هو تصد لعمل وطني يتطلب مقدارا لا بأس به من المصداقية والإستعداد للتضحية والتنازل عن الذات.

هنالك عقبات وعوائق تحول دون التفاعل البيني المطلوب بين الأطراف الموقعة على البيانات والمذكرات ومن ثم التوصل إلى مشروع إصلاحي وطني واضح وشاخص، ولكن يجب أن لا يلقى اللوم على هذه الأطراف فقط، ذلك أن المشكلة أعمق من ذلك، وهي تتمظهر في مختلف زوايا وأركان الأنشطة الإجتماعية المختلفة، فمن العسير أن تلقى مشاريع عمل أهلية ناجحة ومستمرة ساهمت فيها أطراف متعددة واستمرت لفترات طويلة.

العمل المطلبي في هذه المرحلة ينبغي أن يعزز شرعية وجوده من خلال إيجاد آليات حقيقية ومبادرات شجاعة للإعلان عن مؤسسات أهلية مئة بالمئة تقوم فعلا بدور إجتماعي حقيقي وتعزز من فاعلية القوة الإجتماعية. أبناء الوطن يتوقون إلى حدوث تغييرات حقيقية وجادة في مختلف المجالات وأن تتحول الوعود الحكومية إلى أفعال حقيقية. وفي رأيي أن هنالك حاجة ماسة إلى القيام بخطوات متسارعة وتشكيل جهاز خاص استشاري وتنفيذي لموضوع الإصلاح تشارك فيه بعض الكفاءات المخلصة من أبناء الوطن عبر تقديم دراسات وأبحاث حول هذا المشروع.

تيّار

الخطوة التالية: الجمعيات السياسية

توفيق السيف

أظنها عادة جارية في المجتمعات العربية ان يسأل الناس كل متصد للشأن العام او مشارك في الحياة السياسية: (من أنت) او ربما (ابن من انت)؟ قبل ان يسألوا (ما الجديد عندك)؟

ان مئة من اهل الرأي خاطبوا الدولة يذكرونها بحقوق الشعب لم يقنعوا كثيرا من السادة بانهم يمثلون شيئا، وانا واثق لو أن أميرا من الدرجة العاشرة أو شيخ قبيلة لا يقرأ ولا يكتب قد كتب مثل ذلك، لربما لم يشكك المشككون في درجة تمثيله لمن تحدث بالنيابة عنهم.

السبب في ذلك اننا ربما لا نزال أميل ـ نفسيا على الأقل ـ الى نمط العلاقات القديمة التي تعرف الفكرة بقائلها وليس العكس. لا يحتاج الامر الى الف توقيع كي يتمثل الشعب، يكفي توقيع واحد، لان هذا التوقيع لا يمثل اعدادا او اشخاصا بل يمثل الفكرة المقدمة. بكلمة اخرى ان الذين وقعوا على العرائض المذكورة، كانوا يعلنون عن تحول تلك المجموعة من الهموم والافكار الى تيار محدد، وهو تيار مفتوح قد يراه الملايين ممثلا لهم ومرآة لطموحاتهم، وقد لا يراه كذلك الا من وقع تحت اعلانه، وبالتالي فان مسألة تمثيل العدد ليست محل مناقشة على الاطلاق.

ينبغي اليوم ان نتحدث عن خريطة سياسية للمجتمع السعودي، فنقول ان هناك تيار الصامتين (المحافظ) الذي يرى ان ليس في الامكان ابدع مما كان. وهناك تيار العنف الذي يحكم بالفناء على كل من لا يتطابق معه وعلى حاشيته او بالتوازي معه تيار الانعزال الذي يحكم على كل مخالف له بالهامشية. وهناك تيار الاصلاح الذي يرى الناس جميعا متساوين على قاعدة المشاركة في التراب الوطني.

ليس ثمة ضرورة للتساؤل ان كان زيدا يمثل هذا التيار او ذاك، المهم ان كلا من التيارات المذكورة موجود وقائم وهو يتجسد في صور محددة مع مرور الوقت. اذا اعلن احد انضمامه لاي من المشروعات او مشاركته فيه فانه لا يدعي تمثيل عدد من الناس بل اضافة تجسيدية الى ذلك الوجود.

مسألة أخرى، أعتقد بأن النقاش في ضررة الحوار وفوائده واساليبه لم يعد ذا اهمية الان لان الحوار الوطني العام اصبح حقيقة واقعة واتخذ مجراه، فالنقاش حول الاصلاح السياسي والاقتصادي اصبح الشاغل الاكبر لكل السعوديين، واتخيل انه لا يوجد سعودي واحد لم يفكر في الامر او يسمع به او يتحدث عنه قليلا او كثيرا.

لهذا السبب فان ما ينبغي الاهتمام به هو المرحلة التالية، اي الانتقال من الحوار حول الاصلاح الى تجسيد المطالب الاصلاحية على ارض الواقع.

من الواضح ان هناك نوعان من هذه المطالب: نوع يحتاج بصورة قطعية الى قرار سياسي مثل الانتخابات العامة وما يشابهها.

ونوع لا يحتاج الى قرار حكومي بل الى ارادة اهلية، ومن ابرز امثلته الجمعيات السياسية.

الجمعيات او الاحزاب السياسية ضرورة قصوى لأي مجتمع يتجه الى الاصلاح لانها القناة التي تتبلور من خلالها الارادة العامة وتطرح الافكار على نحو متطور يتجه من العمومي الى التفصيلي ومن المجرد الى الواقعي، وهي البيئة التي تتدرب فيها النخبة السياسية على ممارسة العمل، وهي الواجهة (او الراية) التي تتجه اليها الانظار حين يستلزم الامر اعلانا عن موقف او دخولا في الصراع.

لهذا أدعو الى التفكير مليا في الحاجة الى إقامة الجمعيات السياسية والطريق الى اخراجها من قالب الفكرة الى ارض الواقع.

إعترافات الخضير والفهد والانتصار الخادع

مسكّنات الارادة المشلولة

عبد الله الراشد

هل نجحت الدولة في تجفيف منابع (الإرهاب) بإظهار الشيخين - زعيمي التطرف والعنف - ناصر الفهد وعلي الخضير على شاشة التلفزيون ليتبرءا من أفعالهما وفتاواهما؟ هذا المقال يقيم ظاهرة الإرهاب والعنف وكذلك الإعترافات المتلفزة في سياقاتها الإجتماعية والفكرية والسياسية؟

هل حقاً أن الحكومة خرجت من المعركة ضد الارهاب بإنتصار كاسح بعد استدراجها إثنين ممن تصفهم بمنظّري الجماعات الارهابية أو رموز التيار التكفيري الجهادي مثل الشيخ الخضير والشيخ ناصر الفهد للإعتراف أمام شاشة التلفزيون بتراجعهم عن فتاوى سابقة حول مجاهدة الكفار والمشركين بما يشمل الدولة؟. وهل أن النزعات المتشددة بمضمونها الايديولوجي تتوقف على إعتراف شخصين أو أكثر، بما ينتج عنه إحباط للمفعول التدميري لهذه النزعات وتطويق لمناطق انتشارها؟ وهل هي في الأصل مشكلة مجموعة صغيرة شذّت عن الطوق وخرقت الاجماع؟، وماذا عن منهج التفكير الديني السائد والقادر على توليد أشخاص آخرين بل جماعات أخرى تتبنى ذات الأفكار وتحمل ذات الوسائل وترنو الى تحقيق نفس الغايات؟. وهل القضاء على الارهاب المتأسس على فكر ديني كفيل بإعطاب مولّدات العنف الأخرى، الاقتصادية والسياسية والاجتماعية؟.

هذه الاسئلة وغيرها حين تدرج في سياق مفصول سنخرج جميعاً بنتيجة واحدة هي تلك التي أرادت الحكومة ووزارة الداخلية حصرياً غرسها في أذهان المشاهدين وعدد كبير من الموتورين حيال نشاط الجماعات الارهابية، وهي أن الدولة نجحت في (تجفيف منابع الارهاب) وأنها أصابت التطرف في مقتل، وبالتالي تحقق النصر المؤزر على الارهاب. أليس هذا ما توحي به المقالات المنشورة في بعض صحافتنا المحلية بعد إعترافات الشيخين الخضير والفهد، حين وجدت هذه المقالات فرصتها في إخراج المكبوت في الصدور للعلن ضد ممارسات التيار الديني المتشدد.

ليس الأمر بالتأكيد كما يبدو في ظاهره ولن يكون كذلك، فنحن نتعامل هنا مع قضية ذات أبعاد متعددة، لا يمثل فيها الإرهاب سوى جزءه الاشد ظهوراً وحضوراً، وهناك من الاجزاء ما طفح منها على السطح وبات يمثّل مصدر قلق شديد لدى الغالبية العظمى من السكان، وهي تمثل عناصر التجاذب في العلاقة الشائكة بين الدولة والمجتمع. ثمة ضرورة للاشارة هنا الى أن الدولة حاولت عن عمد نهب الاهتمام العام لقضية الارهاب لأنها تمثل خطراً مباشراً وآنياً على مصير السلطة، فيما يتم تنحية الأجزاء الأخرى، في مسعى لترتيب وإقحام أولويات الدولة في أذهان السكان.

بوضوح شديد، إن ما تحقق حتى الآن لا يعدو كونه إنتصاراً واهماً وخادعاً للدولة قبل المجتمع، فأزمة الدولة ليست قابلة للاختزال بطريقة ساذجة، فالاختناقات الحادة لا يمكنها أن تحلّ عن طريق ضربة حظ حققها القبض على شخصين، إو عبر إدخال التيار الديني في البلاد في أتون معركة داخلية، يمارس فيها رجل الدين دور المحقق بالنيابة عن وزارة الداخلية من أجل تمييز المعتدل من المتطرف داخل التيار الديني. إن الانتقالات الفجائية في المواقع وخلط الأوراق بغرض إخراج الدولة في المحصلة النهائية من الباب الخلفي في عملية إصطياد كبش فداء جاهز للابقاء على العقل المدبّر معافى من تبعات التخطيط والتدبير والتمويل في صناعة التطرف فشلت في صياغة قصة محبوكة الفصول، فقد دلّت بداياتها على الخاتمة، حتى بات معلوماً أن التطرف ليس شخصاً فقد كان منهج تفكير وسلوكاً وذهنية حاكمة أملت على المجتمع تفسيرات خاصة في الدين والمجتمع، واحتضنته أجهزة الدولة كيما تحقق غاياتها السياسية، وأن هؤلاء الاشخاص الذين ظهروا على شاشات التلفزيون لم يهبطوا بمضلات من الفضاء ولم يأتوا من كوكب آخر كي ينشروا رسالة التطرف في البيت والجامع والجامعة والمعمل والمؤسسة الحكومية وفي الشارع والشاطىء والمخيم، بل هم جزء من نسيج إجتماعي محلي الصنع.

ليس الخضير والفهد وحدهما مسؤولين عن تنشئة جماعات متشددة، وإلا نكون قد سمحنا لتسرّب التطرف من منافذ أخرى عبر تبرئة فكرنا الديني المتشدد الذي مازال يحظى بالرعاية المعلنة والمستترة من قبل الدولة. فأشكال التطرف المتفشية لم تعد مرهونة لما يتقنبل في حي سكني أو مؤسسة نفع عام أو جهاز أمني، بل هي ممتدة في السلوك العام وتبدأ أول مرة في تشكيل النظرة تجاه الآخر وتسري في العلاقة معه وصولاً الى إستئصاله، إنها بكلام آخر مسؤولة عن الاعدادات الذهنية لأجيال تم حقنها برؤية حول الكون والحياة والانسان على هذا الكوكب والتي شكلت البنية التحتية للتفكير، وأمدّته بكل مشرعنات التضحية بالنفس والآخر لخدمة

أهداف دينيوية وليست دينية.

وهذا يدعو للتذكير مكرراً بأن اجتثاث جذور الإرهاب وتجفيف منابعه يتطلب نهجاً متقدماً في تشخيص (واقع الحال) قبل الإندفاع نحو حلول قد تبدو في ظاهرها قاطعة لدابر الارهاب، ولكنها ما تلبث أن تكشف عن أزمات أخرى أشد ضراوة. ومن المؤسف القول بأن الدولة ألفت هذا النوع من الحلول طيلة تاريخها، حين تستأنس لما تحققه من إنتصارات آنية والقضاء على تلك الظواهر المتفجرة بصورة مباشرة في وجه السلطة، فيما تغفل عن قصد أو دونه ما سينشأ في المستقبل من تداعيات مشتقة من تلك الظواهر، والتي كانت الدولة اعتقدت بأنها قد محقتها بالكامل. وهذا إنما يفشي شيئاً واحداً هو غياب مؤسسات استراتيجية قادرة على وضع سياسات مستقبلية لجهة إمتصاص التوترات الداخلية وإحتواء تداعياتها الآجلة، إستناداً على معطيات دقيقة وواقعية. فالخطر الداهم ليس مصوّباً ضد مركز السلطة فحسب، بل إتسع نطاقه ليدق أبواب البيوت ويتسلل من النوافذ ويتسرب عبر التلفزيون والراديو والكتاب والانترنت والصف المدرسي، ليختم دورته الانتاجية بولادة مجتمع التوتر، الذي يبحث عن ضحاياه في الداخل والخارج، فهل يمكن القول بعد ذلك بأن الدولة غير مسؤولة عن البقع المتفجرة؟!

إن الاستبسال المفتعل في دحض ظاهرة العنف لم يتجاوز حتى الآن حد البهلوانية الاعلامية بتأثيرها الآني، ولكنها بالتأكيد ستكون ـ كما الحال في غيرها من تجارب سابقة ـ سريعة الضمور، لأنها مصممة في الاصل لغرض إحداث تغييرات في السطح دون المساس بجوهر القضية المراد معالجتها، ولأنها أيضاً ترجمة غير أمينة لرغبة صناعة الحل لمشكلات الداخل. بمعنى آخر، أن الاستنفار الأمني بكل أشكاله هو محاولة لتقديم إجابة عاجلة ـ وإن كانت غير متقنة ـ لأسئلة تتدفق من خارج الحدود حول النشاطية غير المسبوقة لجماعات العنف ومصادر تغذيتها ومساحة انتشارها في الداخل، ولذلك فهي تصدر عن إحساس خادع بضرورة درء تهمة الأبوية لهذه الظاهرة. أي بوضوح شديد هي إجابة تقدّمها الحكومة للخارج، وحصرياً للولايات المتحدة والغرب عموماً وفحواها (إننا معكم شركاء في مقاومة الارهاب وفي الوقت نفسه نحن أيضاً أحد ضحاياه). ولكن هل توقفت ماكينة العنف عن العمل، وهل أن حمم الارهاب جرفها سيل التدابير الأمنية المشددة؟ بالطبع كلا، والسبب ببساطة أن وقود العنف مازال يتدفق في هيئة خطاب ديني استنفاري شمولي يستمد قوته من الركب السياسي المرافق له والعاضد لحضوره المتصل.

إن الدعوة التي أطلقها الأمير طلال لمحاكمة رموز التشدد الديني (وتحديداً الخضير والفهد) تستبطن هروباً من حقيقة مواجهة الذات، والمراجعة النقدية للسجل الايديولوجي، الذي مازال متماسكاً ومنبثاً بدرجة فاعلة في وسائل الاعلام المحلية والخارجية المموّلة محلياً. فمازالت فتاوى التكفير، وتنزيه الذات، وقذف المجتمعات بأحكام قصوى تمثل عناصر مركزية في الخطاب الديني المبثوث عبر وسائل الاعلام الرسمية وشبه الرسمية. إن مخزون التشدد لا يضمحل بمجرد تطويق فعله التفجيري، بل هناك حاجة مشددة لإخضاعه للفحص الشامل، لأن حملة الأفكار المتطرفة نشأوا وغرفوا وتشربوا من نفس المخزون، وهذا لا يعني بتاتاً إدانة لمجمل محتوياته. فالمخزونات الدينية والايديولوجية عموماً تمرّ بلحظات مراجعة نقدية ليست بالضرورة تقويضاً لها، بل تحريرها من انسدادات مصيرية، بما تتطلب إعادة بناء للأفكار والاجتهادات. ولكن بعضاً من هذه المخزونات تجف في لحظة تاريخية حين تفشل في وعي اللحظة المعاشة وشروط الاستمرار، كما تخبر عن ذلك تجارب أكثر من تسعة مذاهب دينية خرجت من تاريخ المسلمين.

ولأن الدولة الحالية مؤسسة على عقيدة دينية فإنها غالباً ما تحسب المراجعة النقدية تجريحاً لمشروعيتها، وبالتالي فإنها تلجأ الى عمليات إزاحة مستمرة وتصفيات داخل التيار الديني دون التفريط فيه، والدفاع عن متبنياته العقدية، بوصفها ضماناً لصيانة الايديولوجية المشرعنة للدولة. إن النزوع المتعاظم والملحوظ أحياناً لجهة زيادة الجرعة الدينية في المجال الاعلامي يصدر عن إحساس عميق بالغرم الفادح من تآكل القاعدة الدينية، والرغبة الجامحة في تعويض الغرم بتأكيد الهوية الدينية للدولة، وإن تسرّب عبرها ما يفصح أحياناً كثيرة عن التزام وثيق بمجمل المتبنيات العقدية بما فيها تلك ذات الصبغة المتشددة.

لم يعد الأمر يتطلب جهداً ذهنياً للقول بأن عودة سريعة ستتم الى حيث يقف السكان بانتظار نهاية فصل المواجهة الأمنية بين الدولة والارهاب، هذا المسوّغ الذي أرادت منه الادارة الأميركية أن يتحوّل الى مكافئ سياسي لمعاداة السامية لتصادر بإسمه ارادة العالم، ويبدو أن كثيراً من الحكومات قد تلقفته كيما تنهب به إهتمام وهموم رعاياها. فهذه البكائية المثيرة للازدراء في قصة الارهاب قد تمدّ في عمر الأزمة، ولكن بالتأكيد لا تقصي الحاجة المتعاظمة لدى السكان في البحث عن تسوية لها. فالتعويل المفرط على حلول إستثنائية لأزمات السلطة يأكل من قدرتها المستقبلية على إدارة الأزمة، لأن الملفات العالقة تحتضن عناصر تفجر أخرى، فيما الآفاق تقترب من الانغلاق المحكم على صانع القرار، حيث لا مجال فيه حينئذ للاختيار.

لهذا السبب، جاء الحل الأمني مفصولاً عن سياق المعالجة الشاملة لأزمة الدولة، وكأن الأخيرة تتعامل مع قضية طارئة أو حادثة مقطوعة الصلة عن مجريات داخل بلغت درجة الغليان. فقد جرى إختزال الحوار الوطني بين خصمين هما الدولة وجماعات التشدد، مع إلفات الانتباه الى هذيانات الحوار وتسوياته الساذجة والادوار المتبادلة على رقعة الشطرنج بين الخصمين المتساندين. ولذلك، فإن ما يشي به إعتراف رموز التشدد يثير الريبة في نوايا أهل السياسة، فما قيل عن مقدّمات الاعتراف من ترتيبات الغرف المغلقة والمشاورات السرية بين أطراف داخل التيار الديني يؤسس لشكل حواري معلول، يقوم على إستعراضات القوة، وإعادة تنظيم الولاءات الداخلية، وتصفية الحسابات السياسية، وأخيراً إصدار شهادة البراءة لذمة الدولة، في مقابل عملية تخصيب لاتجاه ديني بديل يتموقع خلفاً لسلف جرى إحراق أوراقه ضمن صفقة تسوية، وفي ذلك إجهاض مبكّر لأية محاولات حوارية مستقبلية. فإذا كانت الدولة بكل المخاضات العسيرة التي مرّت بها منذ نحو عقدين لم تشق مساراً صحيحاً نحو الاصلاح الشامل فإن الحوار الوطني لن يغدو أكثر من كونه جزءا من المهرجانية الخطابية التي إعتاد السكان عليها وهم يقحمون في دورة دعائية أخرى لصالح منجزات غير مشهودة، والتي قد تفضي في الختام الى نفس الترتيبات الثنائية عبر إعادة تفعيل وتطوير لمفهوم (الشرهات) تحقيقاً لغاية الاحتواءات المنفردة والقاصمة لظهر القوى الوطنية الفاعلة.

من جهة ثانية، إن محاولة إشغال السكان بالمنجز الأمني الأخير (أي اعتقال عدد من رموز التشدد الديني في الداخل، وإقبارهم سياسياً واجتماعياً) قد تبدو في ظاهرها مسكناً آنياً ولكنها لا تدخل ضمن آليات الحل الاستراتيجي، الذي لم يتم إعتماده حتى الآن من قبل صانعي القرار في الدولة، إذ لا يمكن تصوّر إستراتيجية حل شامل دون وجود تشخيص شامل لأزمة الدولة. فبالرغم من أن المولّد الايديولوجي للتشدد يعمل بطاقته شبه الكاملة، الا أن المحرّضات الأخرى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية هي الأخرى نشطة وتغذي مشاعر السخط وسط الغالبية العظمى من السكان.

لا يكفي نجاح الدولة في إغلاق بؤرة للعنف هنا وبؤرة للارهاب هناك، بل انتصارها الحقيقي يكمن في قدرتها على الوصول الى مصادرهما، وهذا يتطلب إرادة عليا واستراتيجية شاملة وجريئة ترسي أسس الحلول الجذرية لمشكلات اقتصادية واجتماعية وسياسية وأمنية، تماماً كما لا يمكن تصوّر اصلاح سياسي مثمر دون بنية تحتية قادرة على صيانته وتطويره عبر تشجيع مؤسسات المجتمع المدني، ووضع آلية فاعلة لحوار وطني واسع وممتد، واطلاق للحريات العامة في الصحافة والتعبير والتشكّل النقابي على أساس مهني وحقوقي.

تمخض الجبل فأولد...

حول نظام المجالس البلدية

عبد الله الطائي

في الثالث عشر من أكتوبر ٢٠٠٣ صدر قرار مجلس الوزراء في بلادنا بالموافقة على نظام المجالس البلدية الذي أقر الانتخاب الجزئي لنصف أعضاء هذه المجالس. والسؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح بعد صدور هذا القرار هو: كيف نقيم هذه الخطوة؟ وما هي دلالاتها؟ وهل يمكن الاستنتاج من خلال ذلك أن السلطة صاحبة القرار السياسي تمتلك فعلاً نية أو إرادة الإصلاح؟

هذا النظام الذي كان يُدرَس من حوالي عامين ضمن أعمال اللجنة الوزارية للتنظيم الإداري برئاسة الأمير سلطان بن عبد العزيز على أن تخرج الأنظمة بتفاصيلها والبدء بعملية التطبيق بعد عام كامل من صدور القرار. هذا ما خرجت به السلطة في بلادنا بعد طول انتظار (لتوسيع نطاق المشاركة الشعبية والتأكيد على إستمرار الدولة في طريق الإصلاح السياسي والإداري) كما جاء في ديباجة قرار مجلس الوزراء. هذا مع العلم أن المجالس البلدية للمدن وحتى القرى الصغيرة كانت تنتخب منذ عهد الملك عبد العزيز وحتى الستينات من القرن الماضي بالكامل تقريباً. إذا كنا متفقين أن هناك أزمة معترف بها تحتاج إلى معالجة (إصلاح) فلا بد إذن من تشخيص الأزمة (المرض) لنتمكن بعد ذلك من وصف العلاج المناسب للحالة المرضية فلا يمكن علاج السل مثلا بحبة أسبرين لندّعي أن هناك اعترافاً بالمرض وقد أعطي العلاج لأن ذلك لن يمنع الموت عن ذلك المريض، أليس كذلك؟!

ولتشخيص الحالة التي تمر بها بلادنا لابد لنا من معرفة و دراسة الجسم بكامله وفي هذه الحالة الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية الداخلية وكذلك الظروف المحيطة بهذا الجسم وفي هذه الحالة الظروف الإقليمية وأوضاع الجو العام وفي هذه الحالة الوضع العالمي. ولألا نتيه في تحليلات هذا الوضع الذي يحتاج إلى أكثر من مقال بل ربما أكثر من كتاب، نطرح هنا باختصار تلك الأوضاع لنرى ونلتمس إن كان هذا العلاج المناسب أم لا ليمكن لنا تقييمه.

فالأوضاع الاقتصادية وباعتراف الجميع بما فيها السلطة ذاتها، متردية وتتزايد سنة بعد سنة أخرى بل يوما بعد الآخر كما في مثال أعداد العاطلين عن العمل، حيث أصبحت نسبة البطالة من أعلى نسب البطالة في العالم ٣٠-٣٥٪، الى جانب تفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي ونهب المال العام وتزايد عجز الميزانية سنوياً بحيث أصبح يشكل أزمة ليس لجيلنا الحالي فحسب بل لأجيالنا القادمة، وهذا العجز لا يخص الدولة وحدها بل يمتد ليطال الفئات العاملة التي تعتمد في معيشتها وحياتها على القروض البنكية للأفراد التي أصبحت خيالية بكل معنى الكلمة. وفي الجانب الاجتماعي تتفاقم مشاكل التعليم الأساسي والجامعي لتشمل كل شيء من المباني المدرسية ومروراً بالمناهج التي تعج بكل أصناف الحشو والنصوص التي تغذي التطرف والإقصاء والتكفير وانتهاء بالمعلمين والإداريين، وفي التعليم الجامعي يواجه الناس جميعا مشكلة حقيقية في الحصول على المقعد الدراسي والتخصصات المطلوبة. وكل هذه الإشكالات تنطبق على المجال الصحي المتردي في كل جوانبه بدءًا بالمباني إن وجدت و انتهاء بالأدوات والأجهزة والأطباء.

وبالإضافة إلى كل ذلك تفشي الجريمة والسرقات وعمليات السطو وانتشار المخدرات، وكل ذلك أصبح ظاهرة اجتماعية لا يمكن إخفاءها والتقليل من شأنها. وفي الجانب السياسي وبقراءة واضحة للمشهد السياسي يتضح مدى التعقيد والاضطراب وغياب الأمن والاستقرار حيث يمكن تقسيم المشهد السياسي إلى خمسة أقسام رئيسية ، أولها: القوى الإرهابية والعنفية التي تتوالى أخبار المصادمات والمواجهات بينها وبين السلطة وتتوالى أخبار انكشاف مخابئ الأسلحة والتفجيرات بشكل دائم وهذه القوى تطرح بوضوح إقصاء السلطة ذاتها والبحث عن تشكيل حكومتها ربما (الطالبانية) على واقعنا.

والثاني: قوى إسلامية إصلاحية برزت على السطح ووصلت إلى طرح بدائلها وأخذت شيئا فشيئا تنزل إلى الشارع على شكل اعتصامات ومظاهرات وأخذت السلطة تتعامل معها بالعنف والاعتقالات مما يؤهلها هي الأخرى إلى السير في طريق العنف في المستقبل القريب.

وثالثها: حركات الأقليات التي طالبت وطرحت حقوقها على شكل عرائض ومطالب قدمت للسلطة وقدمت لها الوعود التي لم تنفذ (الشيعة- الإسماعيلية- الصوفية..الخ)، وهذه القوى لا يمكن لها أن تفهم هذا التلكؤ والمماطلة في تنفيذ مطالبها المشروعة باعتبارهم مواطنين كبقية المواطنين.

ورابعها: الحركة الديمقراطية التي هي الأخرى سطّرت مطالبها عبر العرائض وطالبت بمطالب واضحة ومحددة ذات مضمون ديمقراطي عام بدءاً من (وثيقة الرؤية) وانتهاء بوثيقة (دفاعاً عن الوطن) وهذه القوى طرحت العديد من المطالب التي لو قدر لها أن تنفذ أو تنشر كمشروع للتنفيذ من قبل السلطة لأعطت الجميع دون استثناء حقوقهم العامة ووفق منطق سلمي لا عنفي يحافظ على الدولة والمجتمع معاً من التحديات الداخلية والخارجية. والخامس هو الأغلبية الصامتة أو التي قد تبدو كذلك والتي يمنعها تاريخ الاستبداد والعنف والتخويف من المشاركة في الخارطة السياسية لكنها بالتأكيد لا يمكن أن تخرج عن الإطارات الأربعة السابقة.

هذه هي الخارطة السياسية الداخلية التي يعلو فيها صوت العنف والسلاح والتهديد باستخدامه وهذا يعني وبكل بساطة أن الاضطراب والعنف والاهتزاز في صورة الأمن والاستقرار هو السمة السائدة في مضمونه. أما الوضع الإقليمي والدولي وخصوصاً بعد ١١سبتمبر ومن ثم احتلال العراق فهو أكثر اضطراباً وأكثر مدعاة للقلق حيث تتصارع قوى التطرف والأصولية والإقصاء مع بعضها، وهذا يشمل بقايا النظام الصدّامي السابق والقوى الإسلامية المتطرفة وكذلك الولايات المتحدة ذاتها حيث تقودها قوى التطرف والإقصاء، وفي هذا التحدي تضطرب المنطقة بالكامل وتتصارع الدول المحيطة أيضاً على أرض العراق وتتزايد احتمالات الاحتراب الداخلي الذي سيجعل المنطقة كلها على كف عفريت ، لكن الانتصار في النهاية سيكون للأقوى وهو هنا بلا شك الولايات المتحدة بعددها وعدتها وتصميمها على البقاء كقطب أوحد على الساحة العالمية. وهي تطرح بوضوح قضية (مكافحة الإرهاب) و(دمقرطة المجتمعات العربية) كشعارات أساسية لها. هذا باختصار مقتضب وشديد هو تشخيص الحالة الراهنة لبلادنا ومحاولة تلمّس أزمتها الداخلية والخارجية، فهل يمكن القول بعد كل ذلك أن إنتخابات جزئية لنصف أعضاء المجالس البلدية يحل أو يمكن أن يحل المعضلة؟!

لا اعتقد أن هناك من يستطيع القول، حتى أولئك المطبلون لهذا القرار أن حبة الأسبرين هذه يمكن حتى أن تساهم في العلاج، ذلك أن المجالس البلدية التي ستكون مرتبطة بوزارة الشؤون البلدية و القروية وليس لها علاقة بالأراضي التي هي مرتع النهب والسرقات من قبل الأمراء وأعوانهم والمتنفذين في أجهزة الدولة ولها إرتباط بحالة المدن (شوارع وأحياء ومجاري..الخ) هذه المجالس ينتخب نصف أعضاءها وبعد عام كامل إلا تعبيراً عن اللامبالاة والاستخفاف وعدم الجدية من قبل صانع القرار السياسي بما يجري على الأرض .

والأهم من كل ذلك هو عنصر الزمن الذي هو في غير صالح الدولة والمجتمع معاً، ذلك أن دورة العنف لا تنتج غير العنف والعنف المضاد في الداخل مما يجعل مجتمعنا مقبلاً على احتراب داخلي قد يعصف بالدولة والمجتمع معاً. يضاف الى ذلك أن الأوضاع الإقليمية والدولية يمكن أن تصل إلى ذرى أعلى من العنف حيث يمكن أن تتدخل إسرائيل لتصبح المنطقة كلها في دوامة من القتال تجعل من مجتمعنا المتقسم أصلاً، والهش والمحروم من المشاركة يدخل هو الآخر في هذه الدوامة التي لن تبقي ولن تذر.

ومع كل ذلك لا زلنا نأمل من بعض أطراف السلطة الذين يقرؤون هذا الواقع بشكل أفضل ويعون ويتلمسون المخاطر الحقيقية التي يواجهها مجتمعنا من أن يمارسوا دورهم في الضغط على الحرس القديم من أجل الشروع الحقيقي في عملية الإصلاح بشكل يجعل مجتمعنا وشعبنا يقف على قدميه بشكل متحد ومتراص في مواجهة الأعداء الداخليين والخارجيين. فبدون حل مشكلة البطالة حلاً جذريًّا، ووقف نهب المال العام، والقضاء على الفساد المالي والإداري، وتوزيع الثروة بشكل عادل، وإطلاق الحريات الإعلامية والحقوقية وحق تشكيل النقابات والجمعيات إن لم يكن الأحزاب، وسن دستور عصري يفصل بين السلطات الثلاث وسن كافة التشريعات التي تعامل المواطنين على أساس من المساواة واحترام حقوق الإنسان والإصلاح الفوري والجذري لوضع التعليم الأساسي منه والجامعي، وكذلك الوضع الصحي، والشروع في انتخابات كاملة وليست جزئية للمجالس البلدية والمناطقية وصولاً إلى مجلس تشريعي منتخب.

يصبح الحديث عن إصلاح و (توسيع نطاق المشاركة الشعبية) هذراً فارغاً ليس له علاقة بالواقع وتشخيصه. حيث أن الدواء لا بد أن يعالج الداء المستشري في كل جسم الوطن وما حوله، وإلا أصبح جزءًا من المناورة والتمطيط واللاجدية. المطلوب يكمن في برنامج متكامل ومبرمج زمنيًّا لخطوات الإصلاح، والإعلان عن هذا المشروع ليطمئن الناس والشارع السعودي لخطوات الإصلاح والبدء الفوري بتنفيذ مطالب الأقليات وكل ما يمكن تنفيذه من البرنامج الإصلاحي، وبدون ذلك تصبح هذه الخطوة غير ذات جدوى، فهل نرى ذلك؟؟!

لقطة

استرخاء كاذب

تاب الخضير وتاب الفهد، وربما يأتي آخرون يتوبون عن فتاوى التكفير المباحة ما لم تطال الدولة ورموزها السياسيين!

وابتهج الإعلام، وابتهجت أجهزة الأمن بهذا النصر المؤزر الى حدّ أن المواطن أشعر بأن البلاد (نجت) من غائلة العنف، وأن شيئاً منه لن يقع في قادم الأيام أو الأسابيع.

ويطال استرخاء صانع القرار، وهو يشهد المشاكل التي يواجهها الأميركيون في العراق. فقد نجت المملكة من الضغوط الأميركية المباشرة، أو تكاد، وما هي إلا أشهر قلائل ليطير بوش من البيت الأبيض الى غير رجعة، وتسلم العائلة المالكة من شرّ مستطير يهددها بالإقصاء أو يجبرها على التغيير الجذري الداخلي.

الإسترخاء الرسمي هذا كاذب، هو وهم يصنعه السياسي ويصدّقه ويطالب المواطن بتصديقه!

أبداً.. فالدولة لم تذهب هيبتها! وكيف يكون ذلك وهي تمسك بعصا الأمن وتخبط به خبط عشواء، القريب منها والبعيد، الصديق الغيور والعدو الجسور؟!

أبداً.. فالدولة لا تعاني إلا من مشاكل صغيرة وتافهة، ستحلّ بأوامر خادم الحرمين الشريفين. ولا يوجد شيء مستعص على الحلّ، خاصة وأن الإرادة السياسية ـ كما يقولون ـ متوفرة وجادّة وعازمة على استئصالها من الجذور!

يريدوننا أن نعيش في الوهم. ليت ما يقولونه صحيحاً. وليت كذبتهم تطول، فنتخلّص فعلاً من العنف ومن المشاكل الإجتماعية ومن إفرازات الإنسداد السياسي.

من فينا لا يتمنّى أن يكون غده أفضل من يومه؟! لكننا لا يجب أن نبني آمالاً على الرمال، ولا أن ندفن رؤوسنا كي لا نرى عمق الأزمة التي نواجهها.

مشكلتنا داخلية هيكلية جاءت مع قيام الدولة وتأجّل انفجارها. السلطوية الدينية والسياسية في بلد متعاظم ومتعدد أنهكنا طيلة العقود الماضية ولانزال. إقتصادنا كان ولازال نهباً يتعاطى معه كشأن عائلة لا شأن مجتمع.

سواء انجلت أزمة العراق بغرق الأميركيين في أوحاله أو نجح الأخيرون في استزراع نظام سياسي مستقر، فإن ذلك لن يغير من واقعنا شيئاً.

واقعنا سيء، لم يكن مصدره الخارج، حتى يكون أثر الخارج عليه حاسماً. رحل بوش أم لم يرحل. وتاب الخضير أم لم يتب. فنحن لا نعالج سوى الطافح من المشكلة. أما الجذر فسيفرخ لنا المزيد من نزف الدم، ونزف المال، ونزف العقول.

سيستمر ذلك الى أن نرى مشروعاً وطنياً حقيقياً للإنقاذ. لكن هل ينقذ البلاد من لا يشعر بالغرق؟! بل لا يشعر بأنه مبللٌ بالماء؟!

مزاوجة سعودية خاصة: حقوق الانسان والتفسير الديني

ناجي حسن عبد الرزاق

بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ التي شارك فيها ١٥ مواطناً سعودياً، بدأت الحكومة السعودية بسلسلة حملات علاقات عامة بهدف تحسين صورتها لدى الرأي العام العالمي. ويأتي عقد مؤتمر لحقوق الإنسان في السلم والحرب في العاصمة السعودية الرياض خلال يومي ١٤ و١٥ أكتوبر ٢٠٠٣ أو عقد مؤتمر عالمي حول موقف الاسلام من الإرهاب في جامعة الإمام محمد بن سعود ضمن هذه السلسلة الدعائية لإظهار العربية السعودية كدولة حريصة على حماية هذه الحقوق وعلى محاربة الإرهاب وثقافة. إلا أن المشكلة الرئيسية التي تجعل هذا الحرص مجرد مناورة هي أن نظام الحكم السعودي لا يزال متشبث ببُنية سياسية وأيديولوجية عاجزة عن التكيف مع متطلبات التحديث الداخلي السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي والحقوقي.

فبالنظر إلى نظام الحكم السعودي الذي لم يكن منذ تأسيسه حتى الآن كافلاً لحقوق المواطنين، نجده في الوقت نفسه يتناغم مع الوهابية كأيديولوجيا التي أسست لثقافة متشددة هدفها تعضيد قرارات هذا النظام وقمعه لمعارضيه. لذلك من الصعوبة بمكان أن يتخلى النظام السعودي بتركيبته الحالية عن بنيته السياسية والدينية الوهابية واستبدالها ببُنية أخرى تكفل الإقرار بتنفيذ بنود حقوق الإنسان بما يعطي للمواطنين حق التعبير عن الرأي وانتخاب ممثليهم ومساءلة السلطة التنفيذية ومراقبتها، كما يكفل لهم نظام قضائي مستقل ونزيه.

إن الجدية التي تدعيها الحكومة السعودية لتأسيس ثقافة حقوقية مناهضة للعنف والإرهاب فاقدة للمصداقية. فالحكومة رفضت دعوة منظمة العفو الدولية وهيمان رايت ووتش لحضور المؤتمر المذكور، وقمعت بشدة المعتصمين الذين طالبوا بحقوقهم السياسية والاقتصادية، ولا زالت تماطل في إقرار لجان لحقوق الإنسان بل لم ترد حتى الآن على مطالب شعبية لتأسيس لجان لهذه الحقوق. كما لم تستجب الحكومة السعودية أيضا للمطالب الإصلاحية التي تضمنتها عرائض وبيانات شعبية إلا بقدر ضئيل جداً منها وهي الإقرار بانتخاب نصف أعضاء مجالس بلدية من الذكور فقط حارمين بذلك حق المرأة في التصويت. فالتصريحات التي يدلي بها بعض الأمراء السعوديين حول حقوق الإنسان لا تعدو أن تكون مجرد طريقة لتحسين الصورة السعودية التي بدت أكثر قبحا بعد ١١ سبتمبر.

المزاوجة بين الوهابية وحقوق الإنسان مهمة مستحيلة..

كلما مضى الوقت تحولت الوهابية إلى مشكلة أكثر استعصاء، ومع ذلك يصر نظام الحكم في السعودية على أن تبقى الوهابية جزء من آليته. إن ردع الإرهاب واقتلاع جذوره الأيديولوجية يبدو مستحيلاً ببقاء الوهابية كمذهب وحيد يحتكر فهم الإسلام في البلاد. وما دامت السلطة السعودية متشبثة بالمنطلقات الوهابية لفهم الإسلام، فإن إدعاءاتها بمحاربة الإرهاب وثقافته ليس إلا محاولة للدفاع عن النفس بخطاب ظاهره الاعتدال وباطنه التطرف.

إذا كانت ثقافة حقوق الإنسان مطلب ضروري لتنمية المجتمع السلمي والمدني، فإن التخلي عن الثقافة الوهابية مطلب أكثر ضرورة لجعل هذه التنمية حقيقة. فالتحديث الحقوقي في البلاد لن يُكتب له النجاح في ظل الهيمنة الدينية الوهابية التي تدعمها السلطة السعودية. إن تبني هذه السلطة للخطاب الوهابي العقائدي السلفي كارثةً على حقوق المواطنين، لأنه خطاب يعمل باستمرار على تصعيد الكراهية وتنمية العداوات مع المجتمعات في العالم. لذلك من غير المبرر أن تتبنى الحكومة السعودية الخطاب الوهابي السلفي كجزء من آلية حكمها. فتبنيها له يشير إلى تصميمها على إقصاء حقوق منْ لا يتفقون مع المنطق الوهابي الديني.

وحتى الآن لا تعارض هذه الحكومة ما يطرحه الوهابيون من آراء متطرفة إزاء المذاهب الأخرى. فهي تسمح عملياً بظهور إعلامي وهابي يمارس عنصريته المذهبية عبر برامج دينية يبثها الإعلام السعودي المرئي والمسموع والمقروء يومياً بدون أن يكون للمخالفين مذهبياً أدنى مساحة للتعبير عن آرائهم المذهبية لتوضيح وجهات نظرهم. بل لا يقتصر الأمر على احتكار الخطاب الديني الوهابي لوسائل الإعلام الرسمية فقط بل يُسمح له بالتعبير عن آرائه المذهبية ضد قناعات المواطنين وغير المواطنين المذهبية والأيديولوجية المخالفة. أذكر في هذا الصدد أمثلة: قبل مؤتمر حقوق الإنسان في السلم والحرب بأسبوعين تقريباً، صدرت (مجلة الدعوة)، وهي مجلة سلفية معروفة وتضمنت تحقيقاً استضافت فيه علماء ودعاة وهابيين أجمعوا على أن الاحتفالات بليلة النصف من شعبان من البدع المحرمة ومن الانحرافات(١). علماً بأن المواطنين الشيعة في العربية السعودية يحتفلون بهذه الليلة ويعتبرونها ليلة ميلاد الإمام المهدي (ع) الإمام الثاني عشر في المذهب الشيعي الجعفري، وهو ما يعني أن هؤلاء المواطنين يمارسون البدع والإنحراف من وجهة نظر هؤلاء العلماء والدعاة. ولاحقاً، صدر عدد آخر من نفس المجلة بعد المؤتمر بعشرة أيام تقريباً شمل لقاء مع الشيخ عبد الله بن خلف السبت الذي بدا عنصريا ومحرضاً على كراهية المذاهب الإسلامية الأخرى ورافضاً التقريب بينها. فهو يقول:(كانت الفرق المنحرفة عقائدياً تعيش في عزلة ولم تستطع الإندماج في المجتمعات الإسلامية، وقد كانت الأمة تسير على منهاج السلف وتظهر عقيدة أهل السنة والجماعة، ولما يأس أرباب الفرق من الإندماج في مجتمعات أهل السنة سعوا إلى طرح فكرة التقريب، وهذا التقريب الذي تورط فيه كثير من الإسلاميين المعاصرين، إنما هو دعوة أهل

فما يردده الوهابيون المدعومون من الأمراء السعوديين في خطابهم الديني يسير وفق أجندته العنصرية التقليدية التي لا تعترف بحقوق للإنسان سواء في داخل السعودية أو خارجها. فمنذ عام تقريباً تطرقت مجلة شؤون سعودية(٣) للجوانب العنصرية الدينية التي أكد عليها كتاب التوحيد للصف الأول ثانوي للعام الدراسي ٢٠٠١ و٢٠٠٢. إلا أنه بسبب العنصرية الوهابية المكشوفة في هذا الكتاب، وبسبب الضغوط الخارجية جرى تغيير معظم محتوياته حتى لا تبدو الحكومة السعودية حاضنة للثقافة الإرهابية ومشجعة عليها. ومع ذلك تضمن هذا المقرر موقفاً معادياً من الفلاسفة باعتبارهم أعداء الرسل(٤)، ما يعني أن الدراسات الفلسفية من المحرمات التي لا يجب أن يدرسها الطلاب. فهو حجر ووصاية تنم عن جوهر المذهب الوهابي المعادي للعلم والفكر المستنير. كما وردت في هذا المقرر أيضا بعض الملامح العنصرية ضد فرق إسلامية كالمعتزلة والأشاعرة لأن لهم موقف عقائدي من أسماء الله وصفاته مختلف عن الموقف الوهابي. فلهذه الفرق أصول شركية كما يعتقد الوهابيون، فبئس السلف لبئس الخلف(٥). ولأن بقية الكتب المدرسية الأخرى في التعليم الثانوي لم تُسلط عليها الأضواء الكاشفة لتغلغل العنصرية المذهبية الوهابية فيها، فإن السلطة السعودية تجاهلت تغييرها. فلو تتبعنا الخطاب العنصري المحرض على الإرهاب في ثنايا هذه الكتب للعام الدراسي الحالي ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤ والتي أقرتها وزارة التربية والتعليم بناء على تعميم أرسل لجميع المدارس السعودية بتاريخ ١١/ ٧/ ١٤٢٤هـ ورقم ٤٤/٤٩٧ نجدها تتضمن انتهاكات واضحة لحقوق الإنسان الفكرية وذلك بوجود عبارات محرضة على كراهية الآخرين وتشويه معتقداتهم. فعلى سبيل المثال ورد في كتاب التوحيد للصف الثاني ثانوي توصيفات عنصرية للفرق الإسلامية الأخرى. فالأشاعرة والمعتزلة فرق ضالة ومنحرفة. بل ورد اسم النصارى أو المسيحيين باعتبارهم فئة منحرفة وضالة لأنها تعبد المسيح بن مريم(٦). كما يتبنى كتاب التوحيد للصف الثالث الثانوي قسم العلوم الشرعية والعربية(٧) تفسيرا خاصا للشرك كمفهوم عقائدي يُدرّس حاليا في المدارس السعودية من منطلق الفهم الوهابي المتطرف للشرك. وهذا يعني أن هذا المفهوم يساهم في تأسيس رأي عقائدي متطرف ومحدد وثابت يجعل التعايش بين المواطنين مهمة مشكوك في نجاحها أو مستحيلة بل يصنف أصحاب الديانات الأخرى بحسب هذا التفسير في فئة المشركين أو شبه المشركين. لأن معنى الشرك الذي يُغذى به الطلاب يكوّن موقفاً حذراً ومتشددا أو متطرفا من كل تصرف يصدر من الآخرين لا ينسجم مع هذا المعنى. فعادات الجماعات المذهبية غير الوهابية ستكون — بحسب معنى الشرك وهابيا – غير مقبولة دينيا لأنها أفعال شركية. فتعليق التمائم وزيارة القبور وتشييد العلامات التذكارية وبناء القبب وممارسة النذر بالذبح وتفريج الكربات عند الأضرحة المبنية على قبور الأولياء والصالحين هي من الشرك(٨).

وعليه يتحول المواطنون الشيعة وغير الشيعة الذين يمارسون عاداتهم الثقافية والاجتماعية المتعلقة بقبور أو تماثيل رموزهم الدينية والتاريخية إلى مجرد أناس مشبوهين ومتهمين بالغلو والشرك. أما العلمانيين وأصحاب الأيديولوجيات الأخرى فجرى الحكم عليهم بالكفر(٩). فهذا التحريض الممنهج قد دفع بعض المتطرفين للحكم على الكاتب تركي الحمد على سبيل المثال بالقتل بتهمة العلمانية. كما اعتبرت المعتزلة والصوفية (والشيعة وإن لم يسمّهم) بالمبتدعة باعتبارهم ـ كما يعتقد الوهابيون ـ أصحاب نذور ويطوفون حول القبور تقرباً(١٠).

إن مثل هذه المواقف المذهبية العنصرية لا تتفق مع نصوص حقوق الإنسان بل أن هذه المواقف الأيديولوجية المتطرفة ضد المذاهب الإسلامية داخل العربية السعودية وخارجها تهيء الشباب اليافعين إلى الانضمام إلى جماعات التطرف والإرهاب في المستقبل. ولو لا التشبث السعودي الرسمي بما جاء به محمد بن عبد الوهاب لما كُتب للثقافة المذهبية الوهابية المتطرفة أن تنموا وتترعرع. فكتاب تاريخ المملكة العربية السعودية الذي يُدرس حاليا لطلاب الصف الثالث ثانوي في المدارس السعودية يعتبر محمد بن عبد الوهاب من الرموز السعودية التاريخية وأحد رموز عقيدة السلف السعودي لأن دعوته هدفت إلى:

١. محارب الشرك والبدع والخرافات.
٢. سد الذرائع المؤدية إلى الشرك بنوعيه.
٣. الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.
٤. تطبيق الشريعة الإسلامية في كل أمور الحياة.
٥. إقامة دولة إسلامية قادرة على حماية الدعوة ومناصرتها، ومحققة لأهدافها(١١).

ما يشير إليه كتاب تاريخ المملكة العربية السعودية من تأكيد على الصحة المطلقة لإسلامية دعوة محمد بن عبد الوهاب وعلى صحة أهداف دعوته ينسجم تماماً مع ما تورده المقررات الدينية في مدارس المرحلة الثانوية السعودية للبنين من حيث صحة عقيدة السلف وبطلان المذاهب التي لا تتفق مع هذه العقيدة. بل أن أهداف دعوة محمد بن عبد الوهاب تؤصل دينيا للعنف الذي يهدف إلى إقامة دولة إسلامية قادرة على حماية الدعوة ومناصرتها ومحققة لأهدافها الأخرى كالقضاء على مظاهر الشرك والبدع كما تحددها الآراء الوهابية. لذلك يؤصل هذا الطموح المذهبي الوهابي إلى إقصاء الشيعة والإسماعيلية والصوفية ومعاداة الأديان الأخرى لأنها مذاهب وأديان شركية ومبتدعة. فهذه الثقافة المذهبية الوهابية العنصرية تقرها السلطة السعودية عبر وزارة التربية والتعليم ووزارة الإعلام، وبحماية وزارة الداخلية الأمر الذي يجعل أي زعم حكومي سعودي فاقد لمعناه الصحيح حينما يتعلق الأمر بحقوق الإنسان في السعودية أو بحوار وطني يكون الوهابيون (الوسطيون) الطرف المنظر والراعي له أو بعقد مؤتمرات عالمية الطابع لمحاربة الإرهاب وثقافته.

الازدواجية السعودية بين القول والفعل..

تحاول الحكومة السعودية تبرئة ساحتها من مفرزات التطرف الوهابي الديني الذي نشأ برعايتها منذ عشرات السنين. وفي نفس الوقت لا تريد التنصل من الوهابية كتفسير ديني للنصوص لأنها جزء من بُنية هذه الحكومة. وللوصول لمعادلة دينية مقبولة داخليا وخارجيا، تبنت خطاباً دينياً تدعي أنه وسطي أو معتدل. وعلى هذا الأساس قرّبت إلى صفوف مؤسستها الدينية او هذا هو مسعاها الآن عددا ممّن يصفون أنفسهم بالوسطيين الدينيين وجميعهم من التوجهات المذهبية الوهابية. فمثلاً، اعتبر المحرر الثقافي في مجلة الدعوة الآنفة الذكر أن الشيخ عبد الله بن خلف السبت (أحد رموز التيار السلفي المعروف باعتداله وانطلاقه من النصوص الشرعية دونما تحامل أو تطرف..همه الانشغال ببيان منهج السلف الصالح والدعوة إليه بالحكمة..)(١٢) ومع ذلك يقر هذا الشيخ السلفي الوهابي (الموصوف بالإعتدال أو الوسطية) بأن التقارب بين المذاهب مفسدة للإسلام وخطر تشكله الفرق المنحرفة والمبتدعة.

بكل تأكيد أجبرت هجمات ١١ سبتمبر الحكومة السعودية على دفع المؤسسة الوهابية الرسمية إلى التظاهر بخطاب ديني معتدل للتأكيد على تبرئة الذمة من التطرف الديني وإنقاذا لمؤسستها الدينية من تهمة الإرهاب. فجاء تبني تقريب الحكومة السعودية لعدد من الوهابيين الجدد الذين أطلقوا على أنفسهم بالمعتدلين او الوسطيين ليجدوا قبولاً داخلياً

وخارجياً حتى يكونوا بديلاً مقبولا عن الوهابيين التقليديين. وعليه يتباين الوهابيون في ظاهر خطابهم حول مسائل عدّة مثل مفهوم حقوق الإنسان والمواطنة والمذهبية.

لكنهم يتفقون في باطنه بدليل رفضهم الفعلي والمطلق لإشراك المواطنين من المذاهب الأخرى في صنع خطاب ديني موحد أو مشترك يعبر عن صيغة تقبلها جميع المذاهب داخل السعودية. فالوهابية الجديدة مثلاً لم تصرح بموقف علني بضرورة إشراك المواطنين الشيعة بكل أصنافهم والصوفية في صياغة رؤية دينية مشتركة تُعتمد وطنيا وتخاطب بها الحكومة المواطنين والمجتمع الإقليمي والدولي. هذا الرفض ينم عن إزدواجية بين ظاهر ومضمون خطاب الوهابية الجديدة التي تدعمها السلطة السعودية من الخلف. فتبني خطاب ديني معتدل (وهابي الصفات) هدفه أن يكون رسالة دعائية للمجتمع الدولي، وخاصة المجتمع الغربي والأمريكي، تفيد بأن السعودية لا ترعى الإرهاب وليست حاضنة ولا مغذية لثقافة الإرهاب وأن الوهابية لا تشكل خطرا على أمن الأفراد والجماعات في العالم. فلو قُبل الخطاب الوهابي الجديد عالمياً، فإنه سيسهل مهمة الحكومة السعودية في أن تكون أكثر قرباً من الرضا الأمريكي لأنه الأساس في حمايتها، كما سيسهل مهمتها في اختزال مطالب المواطنين الإصلاحية إلى أدنى حد كتلك المتعلقة بحقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمذهبية. ولهذا تضطر السلطة إلى تبني موقفين متناقضين: موقف غير معلن مناهض لحقوق الإنسان عبر دعم الوهابية بثوبها الجديد وإنكاره حقوق المواطنين الإنسانية كحق الوجود الفكري المخالف للوهابية، وموقف آخر معلن يتبنى محاربة الإرهاب ومبرراته الدينية ودعم منطق الاصلاحات بما في ذلك الاصلاح الحقوقي. وعموما إن الزعم السعودي الوهابي بقبول قيم التسامح الديني لا يمثل تغيرا حقيقيا في مضمون البُنية السياسية والدينية السعودية وإنما يعكس موقفا تكتيكيا يخدم بقاء التحالف بين العائلة الحاكمة السعودية والوهابية ولكن بثوب جديد مغلف بخطاب ديني معتدل يضمن التخفيف من غضب الولايات المتحدة الأمريكية أولاً واقناع ثانيا المذاهب في الداخل بتقبل الوهابية كجزء من منظومة الحكم السعودي. ولو استمر هذا التكتيك فسيؤدي من الناحية الفعلية إلى مصادرة حقوق المواطنين السياسية والدينية أو الأيديولوجية، بل ويعيد إنتاج ثقافة إرهابية أشد تدميرا لا تمت لحقوق الإنسان بصلة ولا للمطالب الشعبية بالاصلاح الشامل. فالإزدواجية بين القول بحقوق الإنسان والفعل المنتهك لهذه الحقوق تنم عن عجز بنيوي في فكر الحكومة السعودي ومؤسستها الدينية.

فمثلاً يقول الأمير نايف أن الدولة السعودية تحترم حقوق الإنسان ومع ذلك يقر بأن حق التظاهر والاعتصام في السعودية (مخالف للنظام)(١٣) ويأتي الموقف الديني الوهابي الرسمي الذي عبر عنه المفتي العام للسعودية الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن محمد آل الشيخ منسجما تماما مع الموقف السياسي السعودي حول حق التظاهر والاعتصام ذلك انه اعتبرها (أمور منكرة محدثة فلا يجوز القيام بها)(١٤) علماً بأن هذا الحق قد كفلته بنود حقوق الإنسان العقائدية والسياسية. بطبيعة الحال لا يثير استغرابنا أن يتفق رأي الأمير نايف المناهض لحق التعبير عن الرأي العقائدي والسياسي بالتظاهر أو الاعتصام أو الكلمة مع رأي المؤسسة الدينية الوهابية الرسمية التي تحرم منح المواطنين حقوقهم العقائدية السياسية التي كفلتها لهم جهات حقوقية عالمية. فهذه المصادرة تسفر عن نفسها كل يوم في العربية السعودية.

ما تمارسه الحكومة السعودية من إجراءات مزدوجة ومخالفة لحقوق الإنسان والمبررة بثقافة دينية وهابية سلفية، ضار بمصداقيتها وكفيل بمضاعفة العنف وتسارع التدهور الاجتماعي والسياسي في البلاد. هذه الممارسة تمثل مشكلة فعلية أمام الاصلاحات الحقيقية وعقبة أمام تحقيق العدالة بين المواطنين. وإن البطء أو التلكؤ في معالجة المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية قد يدفع قوى شعبية إلى اعتماد وسائل أخرى لا توافق عليها الحكومة. أما الاستمرار في آليات القمع التقليدية كما يبشر بها الأمير نايف في أجهزة الإعلام فلن تجدي في إحلال الأمن كما لن تضعف إرادة الجماهير بالمطالبة بالإصلاحات. بل على العكس قد يزيد القمع من احتمال تحول وسائل المطالبة السلمية بالإصلاحات إلى أعمال عنف تُضاف للصراع المسلح الحالي بين جماعات العنف السعودية والحكومة. مما يعني أن فرص السيطرة على الأوضاع الأمنية الداخلية ستفقد جدواها معرضة الأمن الوطني للمزيد من التدهور والخطر. وتكون المحصلة هي أن الحكومة السعودية قد دفعت بشرائح أكبر من الشعب إلى تبني وسائل العنف بدلاً من تبني وسائل سلمية للحصول على الحقوق. فانسداد الأمل في الحصول على الحقوق يذكي جذوة العنف ويبرر استمراره لأن مقدار الحرمان من هذه الحقوق أبلغ أثراً من قدرة الجماهير على الانتظار حتى يرتب الأمراء شؤونهم بالطريقة التي تروق لهم. ولا يُعتقد بان ما يُكتب في الصحف السعودية حول مسألة الانتخابات البلدية كاف لإيجاد ضوء في نهاية النفق.

فالواقع اليومي المحلي والإقليمي والعالمي لا ينتظر الحركة البطيئة لخطة الإصلاحات المفصلة على قدر الرغبات السعودية. إن الانتقال إلى المجتمع المدني السلمي لا يأتي بوسائل القمع الأمني والديني ولا بمصادرة حقوق الإنسان ولا بالتشبث بالوهابية كأساس للشرعية. فالطريق إلى تأسيس ثقافة حقوق الإنسان تتم عبر الإصلاحات الحقيقية التي طالبت بها العرائض والاعتصامات الشعبية. ولن تتمكن العائلة الحاكمة السعودية من بسط الأمن الداخلي أو الاستقرار الاجتماعي بالوسائل التقليدية في وزارة الداخلية وفي المؤسسة الدينية الوهابية الرسمية لأن هذه الوسائل أصبحت جزءا من مشكلة البلاد الحقوقية وقد تكون سبباً من الأسباب التي تقوض وحدة البلاد وإنهاء نظام الحكم السعودي من الوجود.

هوامش

(١) مجلة الدعوة – عدد (١٩١٢) ٢ أكتوبر ٢٠٠٣ من ص ٣٦ إلى ص ٤١. هذه المجلة تصدر في السعودية عن مؤسسة الدعوة الإسلامية الصحفية التي أسسها الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ

(٢) مجلة الدعوة عدد (١٩١٥) ٢٣ أكتوبر ٢٠٠٣ من ص ٢٢ إلى ص٢٣

(٣) مجلة شؤون سعودية، العدد الثاني

(٤) كتاب التوحيد للصف الأول الثانوي ٢٠٠٣ ص ١٥

(٥) المصدر السابق، من ص٦٦ إلى ص ٦٧

(٦) كتاب التوحيد للصف الثاني الثانوي قسم العلوم الشرعية والعربية ٢٠٠٣ ص ٣٧ وص ٣٨. لم يجري أي تغيير على هذا الكتاب بحسب التعميم الوارد للمدارس السعودية بتاريخ ١١/٧/ ١٤٢٤هـ ورقم ٤٩٧/ ٤٤ حيث تعتبر وزارة التربية والتعليم السعودية هذا الكتاب صالحا للتدريس للعام الدراسي ١٤٢٤/ ١٤٢٥هـ.

(٧) كتاب التوحيد للصف الثالث ثانوي من ص ٦١ إلى ص٦٥. تعتبر وزارة التربية والتعليم السعودية هذا الكتاب صالحا للتدريس للعام الدراسي ١٤٢٤/ ١٤٢٥هـ وفق التعميم المذكور.

(٨) المصدر السابق – كتاب التوحيد للصف الثالث الثانوي، ص ٦٤

(٩) المصدر السابق ص ٧٣

(١٠) المصدر السابق من ص ١١٦ إلى ص ١١٨ وكذلك ص ١٢٤

(١١) كتاب تاريخ المملكة العربية السعودية للصف الثالث الثانوي ٢٠٠٣ – ص ١٩. تعتبر وزارة التربية والتعليم السعودية هذا الكتاب صالحا للتدريس للعام الدراسي ١٤٢٤/١٤٢٥هـ وفق التعميم المذكور.

(١٢) مجلة الدعوة عدد ١٩١٥، ص ٢٢

(١٣) صحيفة عكاظ ٢٠٠٣/١٠/١٤

(١٤) صحيفة الوطن ٢٠٠٣/١٠/٢٣

بعد إعتراف رموز التشدد

متى تبدأ الدولة مراجعة الذات

محمد علي الفايز

التحوّلات المتسارعة في بلادنا وبخاصة خلال العام الحالي، وفّرت مناخاً مؤاتياً لبدء مرحلة جديدة تكون فيها القوى السياسية والاجتماعية مؤهلة للشروع في عملية مراجعة شاملة لمتبنياتها الفكرية والسياسية. فالخضّات العنيفة التي هزّت البلاد خلال هذا العام مثّلت، الى حد كبير، التعبيرات القصوى للقناعات العقدية المبثوثة بين جيل الشباب..هذا الجيل الذي تربّى على أفكار وتعليمات خلال عقدين من الزمن وغرست فيه معاني محددة حول الدين والكون والمجتمع، ثم ساهمت الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية المتردية في تكريس ميول ذات طابع خاص ومتشدد في هذا الجيل الذي وعى الدين متماهياً مع كونية المشروع الجهادي، المراد تنفيذ بنوده في كل بقعة من بقاع المعمورة بحسب إملاءات هذا الوعي الديني.

إن التدجيج المتواصل للوعي الديني بتطلعات كونية راديكالية لم تنبّه أحداً قبل سماع دوي التفجيرات في غير فضاءنا، وقبل سقوط الضحايا من غير أبناءنا، وقبل إنهمار الدم من غير أجسادنا، وقبل تساقط ركام المباني على رؤس غير أطفالنا. فقد كان الجميع مأمون الجانب، طالما أن الدمار يشاع خارج الحدود فيما تظل مساكننا آمنة مستقرة. ولكن بعد الثاني عشر من مايو والثامن من نوفمبر فإن إجتياحاً خطيراً قد وقع لأمننا واستقرارنا وحتى مصيرنا، ومن هناك بدأت الحاجة المتأخرة الى المراجعة، وليتها بدأت قبل ذلك، حين كانت الدولة تضخ المليارات على المشاريع الجهادية في أرجاء المعمورة. وفي كل الأحوال فإن المراجعة بدأت، ولكن هل هي بداية صحيحة؟

ابتداء لابد من القول أن المراجعة لا تقتصر على مدرسة فكرية محددة، بل هي ضرورة عقدية ومصيرية للدولة والمجتمع بكافة مدارسه الفكرية وقواه السياسية والايديولوجية. وإذا فشلت الدولة حتى الآن في خوض معركة الذات من أجل تصحيح أخطاء الحاضر والمستقبل، فإن المدارس الفكرية والقوى السياسية ليست معفية من الانخراط في عملية المراجعة الداخلية لمخزونها الفكري ومواقفها السياسية ورؤيتها الكونية.

قد تبدو حاجة التيار الديني المتشدد الى المراجعة أكثر من غيره من التيارات الفكرية والسياسية بسبب الأثر التدميري الذي أحدثته المتبنيات العقدية التي إعتنقها المتعاطفون معه والمتصلون به، وقد يجنح بعض أتباع التيارات الاخرى الى تشديد الحصار على التيار الديني المتشدد من أجل إجباره على التراجع عن فتاواه ومواقفه الدينية والسياسية، الا أن حاجة الاتجاهات السياسية والجماعات الدينية الأخرى ليست بقليلة، لسببين رئيسيين: أولاً أن المراجعة مطلوبة في كل الأحوال، لكون ما تحمله من أفكار وما تتمثله من مواقف ليست معصومة عن الخطأ، وبالتالي فإن التصحيحات الداخلية ضرورة بقاء بالنسبة لأي جماعة فكرية وسياسية. وثانياً: إن ثمة إقترافات فكرية وسياسية وبدرجات متفاوتة تتطلب من كافة الجماعات موقفاً جريئاً وتاريخياً من أجل التراجع عنها، تمهيداً لاشاعة أجواء مصالحة وطنية منتظرة. إذ لا يمكن لهذه الاجواء أن تسود فيما تتمسك كافة الجماعات حد الاستبسال والعناد بمواقف ونظرات ظهر لاحقاً أنها معلولة أو خارج زمانها.

لقد إعتادت بلادنا على المعارك مع الآخر درءا للأخطار المحدقة بالذات، حتى صارت القوى السياسية والاجتماعية تتبنى منهجاً معمولاً به لدى الحكومة في مقارعة الخصوم. إن الاستحثاث الملحوظ في الآونة الأخيرة نحو دك حصن التيار الديني المتشدد وتحميله سوءات الماضي والحاضر يلتقي دون ريب مع توجه رسمي لغاية في نفس السلطة، ولكن ما يجدر الالتفات إليه بأن هذا التيار بكل إفرازاته المفجعة ليس القوة الوحيدة العاملة على الساحة الداخلية وليس أيضاً المغذّي الأوحد للتشدد. فلماذا يتم إغفال جريرة الدولة في صناعة التيار ورعاية رموزه، وماهو دور الجماعات الأخرى في صناعة ثقافة التسامح، والتعددية واحترام الرأي الآخر، واخيراً في عملية التغيير الاجتماعي بكافة أبعاده الحقوقية والمدنية.

كل الذي تحدثوا عن حاجة التيار الديني المتشدد للمراجعة هم معنيون بنفس القدر بمراجعة أفكارهم ومتبنياتهم وفي مقدمتهم الدولة، المسؤول الأول والأكبر عن ظواهر التشدد والعنف. في غمرة مسلسل العنف وأصواته المدوّية تسعى الدولة الى الهروب من المواجهة مع الذات، تلك المواجهة المنتظرة منذ زمن طويل من أجل تصحيح أخطاء متراكمة عليها وتتحمل الجزء الأكبر من إنفجارات وتبعات التطرف.

فقد حظيت دعوة الأمير طلال بن عبد العزيز لمحاكمة رموز التشدد الذين قدّموا تراجعاً علنياً على شاشة التلفزيون الرسمي، حظيت بقبول لدى قسم غير قليل من الناس، ولكن هناك قلة من توقفت عند هذه الدعوة تحليلاً ونقداً. فهذه الدعوة تنزع الى تبرئة الذات ومحاكمة الآخر، أي حليف الأمس، والأخطر أنها تهدف الى إختزال التجربة التاريخية للتحالف الديني السياسي بكل معضلاتها ومآزقها، بحيث تمارس فصلاً تعسفياً بين طرفي التحالف دفعاً نحو تحميل الديني مسئولية ما جرى من انتكاسات أمنية وسياسية على المستويين المحلي والدولي.

وإذا ما أريد لمسعى التصحيح والاصلاح أن يحقق ثماره المرجوة فلابد من توسيع إطار الدعوة بحيث توّجه الى كافة الاطراف الضالعة في صناعة التطرف بخطابه الديني، وسياساته النبذية، وأشكاله التعسفية الصارمة الناشئة عنه، والتي أضّرت بغالبية السكان. إن من الخطأ سوء استغلال حوادث العنف لتصفية الحسابات السياسية والداخلية، ويتعاظم الخطأ حين تجد القوى الاجتماعية والسياسية الوطنية نفسها مستدرجة لمعركة بالنيابة عن الدولة لتحقيق أغراض ليست لهذه القوى مصلحة فيها، هذا إن لم تتحول الأخيرة إحدى ضحايا الدولة في معركة من هذا القبيل.

معالجات حكومية قديمة لمشكلة متجددة

نحو إعادة صياغة العلاقة بين الدين والدولة

مرتضى السيد

العلاقة بين الدولة والتيار السلفي في المملكة تعتبر من أهم المؤشرات على إمكانية التغيير والإصلاح في المملكة. فالتحالف التاريخي بين العائلة المالكة والمذهب الوهابي أعطى للدولة الحالية شكلها الديني، ومضمونها الثقافي، وتوجهاتها السياسية. كما حدّد التحالف المبادئ التي يقوم عليها الولاء للحكم وللدولة، وبالتالي تقسيم المجتمع الى درجات (مواطنو الدرجة الأولى والثانية والثالثة وهكذا) على أسس القرابة الدينية ثم القرابة المناطقية ثم القرابة القبلية فالعشائرية. ويضاف الى ذلك فأن التحالف بين الطرفين وضع أسس توزيع الثروة والخدمات بين المناطق المختلفة في المملكة، وأرسى قواعد الإستئثار الديني/ المذهبي والسياسي والثقافي، فهمّش الكثيرون وقرّب البعض وفق حسابات واضحة يدركها صانع القرار السياسي ويعتمدها في كل خطواته السياسية.

ولقد فرض التحالف بين المذهب (الوهابية) وبين (العائلة المالكة) تغييراً في تفكير وبرامج كلا الطرفين، حسب ما تمليه الظروف السياسية المتغيّرة، وحسب قوة كل طرف على الأرض وما تمليه من تعديل مستمر لشروط (التحاصص) بينهما، خاصة وأن كلا الفضائين الديني والسياسي متماهيان مع بعضهما البعض، ويصعب فصلهما، كون الأداة الدينية ضرورة لشرعنة (السياسي)، وكون الأداة السياسية (مركبة) يتوسع وينطلق بها (الديني).

يمكن تقسيم التحالف الوهابي السعودي، إن جازت التسمية، الى مراحل ثلاث، قد نكون اليوم بصدد مرحلة رابعة جديدة تضاف لسابقاتها.

التحالف الديني السياسي

المرحلة الأولى، وهي مرحلة ما قبل قيام الدولة، حيث تحالف الملك عبد العزيز مع رجال الدين في احتواء حركة الإخوان التي نشأت باستقلالية عن الطرفين، فأعطوها زخماً جديداً حتى أصبحت (الإخوانية) وهي الوجه الآخر (للوهابية) المذهب والحركة والجيش الجديد الذي اقتحم به ابن سعود الفضاء السياسي فصنع معجزته بفرض سلطانه على معظم مناطق الجزيرة العربية. الإتفاق الذي أقامه ابن سعود كان مع طرفين شبه مستقلين: مع زعماء القبائل، خاصة مطير وعتيبة، ومع المشايخ المقيمين في المدن والقرى من آل الشيخ وغيرهم، والذين استطاعوا احتواء وتأطير القبائل في وسط الجزيرة العربية من أجل خدمة المشروع السياسي السعودي. تطلب الإتفاق أن يكون زعماء القبائل مع قاعدتهم، القيادة كما الجنود في الجيش السعودي، فأصبح لفظ الإخوان يعني (الجيش السعودي). أما الهدف من زاوية رجال الدين الذي بدأوا بإرسال البعثات الى الهجر من أجل التوعية والتحريض الديني، فهو (نشر الدعوة السلفية/ الوهابية).

توفر من ذلك التحالف، قيام جيش عقائدي يرى الآخر كافراً يستحلّ ماله ودمه وأرضه وحتى عرضه، وهذا أضفى الشرعية الدينية على التوسع السياسي العسكري السعودي الى المناطق خارج إطار نجد، حيث لا يمكن لمفعول الشرعية التاريخية المركزة في عبارة (ملك الآباء والأجداد) أن تجد لها أذناً في المناطق الحجازية والشرقية والجنوبية. رجال الدين وفروا شرعية الحكم السعودي داخل نجد، والأهم شرعية المعارك والتوسع والقتل على أساس ديني. بمعنى آخر، فإن هدف رجال الدين هو نشر الدعوة، وهدف الملك عبد العزيز هو بناء المُلك أو (الدولة) أما جيش الإخوان العقائدي فهو الأداة، التي كانت تغزو فيما مضى للنهب، فأصبح غزوها جهاداً وأصبح سلبها غنائم من الكفار.

وهكذا أصبح لكل طرف منفعة من نوع ما في مواصلة (الجهاد) داخل الجزيرة العربية: الملك يريد الحكم والدولة، والمشايخ يريدون نشر مذهبهم وفرضه خارج حدود نجد في المرتبة الأولى ومن ثم المنافع الأخرى الإقتصادية وغيرها، وأما الإخوان فكان يحدوهم ورعهم الديني كأتباع لا يفقهون في السياسة الى تلبية أمر الله بالجهاد، وتحصيل المنافع الإقتصادية بدل أن تكون تحت عنوان النهب والغزو، مع فارق في حجم الغنائم على أية حال.

بالسيطرة على الحجاز في يناير ١٩٢٦، أو قبله بقليل، بدا أن التحالف بين الأطراف الثلاثة قد بدأ بالتزعزع. فالجيش الإخواني لم يكن يبحث عن إقامة دولة، بقدر ما كان يريد التوسع دون توقف تحت مدّعى الجهاد، وهو أمرٌ غير ممكن عملياً دون الإصطدام بمواقع الإحتلال الإنجليزي شمالاً وشرقاً وجنوباً. وتوقف الجهاد، أو ما كان يسمّى (تعطيل الجهاد)، يفقد الجيش الإخواني قيمته ومكانته وغنائمه!، خاصة وأن الملك عبد العزيز لم يمنح قادة الجيش (ابن بجاد والدويش وغيرهما) دوراً سياسياً في المناطق المحتلة حديثاً في الحجاز، فكان أن قامت الثورة، أو ما كان يسميه جلال كشك، صراع الثورة والدولة.

رجال الدين من جانبهم، وإن وجدوا أنفسهم من الناحية العقائدية أقرب الى الإخوان، باعتبارهم حواريهم وتلامذتهم، وكل ما لدى هؤلاء من أفكار ومعتقدات يعود إلى تعليمهم وتعليماتهم.. رغم هذا، فإن خلفيتهم المدينية المحافظة، وانشغالهم الدؤوب بـ(توهيب) أو (تنجيد) الحجاز، وهضمه واستتباعه، جعلهم يتلكؤون في دعمهم الصريح للإخوان، وإن وجد بينهم من كان يميل نفسياً ويشتمهم لساناً (الشيخ عبد الله العنقري مثلاً). ولا يخفى أن الإخوان كانوا يميلون الى المشايخ ويثقون بهم أكثر من ثقتهم بالملك السعودي، ولكنهم دهشوا من وقوفهم - غير المبرر من وجهة نظرهم - الى جانب الملك مع اعتراف المشايخ الصريح بأن موقف الملك خاطئ، ولكن حسب رأيهم لا تجب الثورة عليه لأنها تؤدي الى إفساد وفساد أكبر.

ارتدّ الإخوان الى قبليتهم، وراودهم شعور بالخديعة وأنهم استغلّوا لا لأهداف دينية بل دنيوية، خاصة بعد أن تمّ تجريدهم من الغطاء الديني،

فـأصبـحـوا بين لـيلـة وضـحـاهـا مجرد خـوارج جـهـلـة وغلاة، الى آخر الأوصـاف الـتـي كـانت تطلق عليـهـم. وهـكذا استـمرت الـثـورة نـحـو أربـع سنوات انتهت بـاستئصال الإخوان وزج قـادتهم في السجن ثم القضـاء عليهم فيه، حسب تقارير بريطانية.

مأسسة المذهب الوهابي

وبهذا دخلت العلاقة بين التيار الديني الوهـابي وآل سعود للمرحلة التالية، وهي مرحلة (القبول) بـالدولة القطرية، والعمل في داخلها وفي إطار حدودهـا، وهذا يعني (تعطيل الجهاد) ضد الكفار ممن هم يقطنون خارج الحدود في دول الخليج واليمن والعراق والأردن وغيرهـا. لم يكن أمام المشايخ إلا القبول، فقد كان الإخوان ذراع المشايخ العسكري ـ لو أرادوا ـ وبـالقضـاء على ذلك الذراع القوي، تمت إعادة هيكلة العلاقة بين طرفين غير المتكافئين، لصـالـح الدولة مقـابل مـا يمكن تسميته بـ (الدين).

لقد أخضع الدين للدولة، بعد أن كانت العلاقة شبه متكافئة فيما مضى، وصار على الدين العمل ضمن حدود الدولة ووفق آلياتها. لم يكن الملك عبد العزيز يريد إقصاءً للدين (المذهب الوهـابي) عن الدولة.. بل كان واعياً لمتطلبات حكمه من حيث الشرعية بشكل يجعل المشايخ يأتمرون بـأمره، ويقدّم لهم في المقابل التنازلات غير المؤلمة، والتي هـي في كل الأحوال أدنى بكثير من المنافع المنظورة.

كـيف يمكن إخضـاع رجـال الـديـن (السلفيين)؟ فبـهـؤلاء يـتـم إخضـاع العـامة والتيارات الدينية ورجال الدين الآخرين من المذاهب الأخرى، وهم إنما يقدّمون مصالح للحكم فإنما ينتظرون المقابل. وهؤلاء طرف صـانـعٌ للدولة ومشرعن للحكم، هم جزء من الواقع وليسوا متطفلين عليه، هم جزء من الحكم لا يحتـاجون إلى إشراك بل هم شركاء منذ البداية. لم يكن هنـاك من حلّ سوى (مأسسة) الجهاز الديني، بحيث لا تنطلق الفتيا إلا من شخصيـات دينـيـة محددة، أي تـنظيم الإفـتـاء، وتـنظيم الـنشاط السلفي الدعوي، وبـنـاء المؤسسات الدينية، أي جعلها ضمن مؤسسة بيروقراطية تـابعة لجهاز الدولة.

المأسسة للعمل الديني السلفي (فهو المسموح به حصراً) ساعد من جهة في إخضـاع هذه المؤسسات لاعتبارات الدولة ومصالحها، ولكنها في نفس الوقت وفّرت غطاءً قـانونياً لتمدده أفقيا وعموديا، وصارت رؤاه قـانونـاً ملزماً، وقواه الإجتماعية سيفاً مصلتاً على رقـاب الجميع، كيف لا وقد اصبحت الوهـابية هي (دين الدولة الرسمي)؟. لقد عوّضت المأسسة الـتـيـار السـلـفـي عن خسرانه لجنـاحـه الإخواني المتشدد، وعوضـتـه عن (الجهاد المفتوح) بغنائم معنوية ومـادية داخل الدولة أبقته قوياً، حاضراً ومؤثراً.

لقد أعيدت صياغة التحالف بين آل سعود والمؤسسة الدينية بصورة جـديـدة، تـعـكس مـوازيـن الـقـوى، وتـعـكس حـاجـة الدولـة لـيس فـقـط الى المشروعية بل الى بيروقراطيين، وقد تحول رجال الدين الى بيروقراطيين بصـورة مـن الصـور، يـخـدمـون ضـمـن نسـق جـهـاز الدولـة، في الـقـضـاء والإعلام والتعليم والرقـابة والأمن.

وبـالرغم من الحدود المائعة بين مـا هو ديني وسياسي، فإن الفصل بينهما من الناحية النظرية كان ولايزال مرفوضاً من قبل المؤسستين السياسية والدينية، وهو مـا كان يفتح المجال لتداخل مهـماتهما وعملهما، واختراق أحـدهـمـا لفضـاء الآخـر. لم يكن هـنـاك تقـاسم سلطـة بـالمعـنـى الحرفي بين المؤسسة الدينية الـنـاشئة حديثاً وبين مـا يمكن اعتباره خدمي وسياسي يتبع لآل سعود، وإنما كان ولازال هناك فضاءان متشابكان، يستطيع أي من الطرفين التمدد للآخر بصورة من الصور وحسب الظرف السياسي والإجتماعي، وأيضاً حسب موازين القوى، وحاجة الدولة او تنازلاتها، وبـالعكس. ولهذا تجد سلطة الدولة في عمق المؤسسة الدينية، وكذلك تجد للمؤسسة الدينية ولرجالها دوراً في عمق المؤسسة الأمنية والعسكرية، بما فيها الجيش والحرس الوطني، إضافة الى وزارة الخـارجية وغيرهـا.

استمرت الأحوال لصـالـح الدولة دائماً، التي استطاعت أن تطوّع الجهاز الديني الذي صنعته وتحكمت في منافذه، دون أن يعني ذلك أن كل مـا يصدر عن المؤسسة الدينية ومـا تقوم بـه مرضي عنه من الجهاز السياسي، والعكس صحيح. فـالتـحـالف الوهـابي السعودي اعتمد المساومات، وتمرّس في الإقصـاء للفضوليين الذين يبحثون لهم عن دور، ودافع المتحـالفان عن بعضهما البعض كلمـا ألمّت بـالآخر مصيبة، فذلك دفـاع عن الذات.

تمرد جهيمان ١٩٧٩: سلطات متزايدة للوهابية

بيد أن جهيمـان العتيبي وحركته الدموية في نوفمبر ١٩٧٩م جاءت مـن أجـل إعـادة تـرتـيب أوراق الـتـحـالـف وإعـادة الـقسمـة بين السيـاسـي والديني. للحق فإن جهيمان كان يريد إزالة النظام من أساسه، ولكن مـؤديـات تحركـه الـعـنـفـي السيـاسـي سـاق الأمـور بـاتجاه الـتـعديل في الحصص لصـالـح التيار الوهـابي رغم إفنـاء التمرد بدموية. لعقود عديدة كان هنـاك ولايزال حتى اليوم إنزعـاج شديد بين التيـار السلفي من القسمة الضـيـزى، واسـتـحـواذ آل سعود بـالسلطـة، وحصر المؤسسة الدينـيـة في الزاوية مع تقلص لدورهـا، كما يرون. ورغم أن هذا ليس دقيقاً وقد لا يكون صحيحاً في الأصل، لكن الشعور بـالقوة لدى أعضـاء التيار هو الذي يدفعهم للمطالبة أكثر بأكثر من كعكة السلطة. لقد تزايدت قوة التيار السلفي عبر العقود، وعبر تخريج عشرات الألوف من الأفراد من مدارسه وجـامعـاته، فتكاثر المطالبون البـاحثون عن دور أكبر، شأنهم شأن أعضـاء الطبقة الوسطى التي نشأت في حضن السلطة وحاولت انتزاع دور لها.

الظرف السياسي في فترة تمرد جهيمان شجّع السلطة رغم سحقها للتمرد على إعطاء المزيد من السلطات للتيار الوهـابي. فهنـاك ثورة في إيران منتصرة على رأسها رجال الدين، وهذه حركت مكامن الغضب عند كثيرين، ولربما راودت بعضهم فكرة السيطرة على السلطة. وهنـاك أيضـاً الملك فهد الذي يعتبر أقلّ الملوك السعوديين التصـاقـاً بـالموضوع الديني، ولربما جعله شعوره بـالنقص الديني أكثر رغبة في التنازل من أسلافه، رغم أنه كان يحثهم فيما مضى على تقليص دور المشايخ في السلطة، ولكنه حين صار الرجل الأول استشعر الضعف، وقـادتـه الظروف السياسية الإقـلـيـمـيـة الى تقـديم المزيد مـن الـتـنـازلات. وجـاءت أحـداث أفـغـانستان، فقذف بكرة اللهب الى خارج الحدود، وهذه وسيلة سعودية ذكية ـ على الأقل قبل ١١ سبتمبر ـ في إبعاد المعركة خارج الحدود. لتكن المعركة إذن مع الشيوعية، ومع الشيعة والتشيّع الذي كسب زخمـاً في إيران. أصبح الجهاد المعطل متاحـاً في أفغانستان، والعائلة المالكة المتهمة في دينها صارت تعطي المزيد من الجرعات الدينية المتطرفة للشارع، لإرضاء التيار الديني، والملك صار خـادمـاً للحرمين الشريفين، والمملكة موئلا للـحـركـات الإسـلامـيـة، وظـهـرت الـنـدوة الـعـالـمـيـة للشـبـاب الإسـلامـي التي تطبع الكثير من الكتب المحرضة على العنف والطائفية، إضافة الى طباعة المصحف الشريف بإسم الملك.

تمدد التيار السلفي الى كل أجهزة الدولة بغية إرضـائه وتحويل معاركه الى خارج إطار الدولة السعودية، وأيضـاً بغية توفير المشروعية للنظام الذي لا يريد أن يقدم تنـازلات سياسية. لتكن التنازلات إذن ـ سواء كانت دينية أو طائفية ـ للشريك داخل التحـالف، وإن مؤقتاً.

لكننا نعلم أن السلطة تجرّ الى المزيد منها، فكلما قوي التيـار السلفي كلمـا طالب بـالمزيد، ولم تكن العائلة المالكة تهتم بـالآراء الأخرى ـ ولا

أراها تفعل الآن ـ ولم يكن يهمها الإنتهاكات الخطيرة لحقوق المواطنين وفتاوى القتل لهم، سواء لجماعات مذهبية (الشيعة والإسماعيليين والصوفيين) أو للتيار الليبرالي بحجة العلمنة والإلحاد وغير ذلك.

بانتهاء الخطر الإيراني وتوقف الحرب العراقية الإيرانية، وبانتهاء مرحلة الجهاد في أفغانستان بانسحاب القوات السوفياتية من أفغانستان، أصبحت العائلة المالكة في وضع أفضل بكثير مما كانت عليه، وكان بإمكانها ـ بعد أن استنفذت أغراضها محلياً ودولياً وإقليمياً ـ أن تعيد هيكلة التحالف من جديد، فتقتطع الكثير من صلاحيات شريكها الديني. لكن ذلك لم يحدث بسبب الغزو العراقي للكويت وما تبعها من حرب.

غزو الكويت: داوها بالتي هي الداء

كانت نتائج الغزو كارثية على النظام السياسي في المملكة، سياسياً واقتصادياً وطعنت مشروعيته في الصميم. وبدل أن تختزل السلطة من صلاحيات التيار السلفي، بادر هذا الأخير الى المطالبة بالمزيد من الصلاحيات، عبرت عنها مذكرة النصيحة، التي يمكن قراءتها على أنها مطالبة واضحة وشديدة الحدّة لمنحه المزيد من الصلاحيات، التي تخترق المنطقة الضبابية بين ما هو ديني او سياسي لتصل الى الجوهر السياسي. بالطبع لم يكن بين تلك المطالب أي شيء له علاقة بالإصلاحات السياسية أو الحريات العامة. كل ما ركزت عليه مذكرة الإصلاح السلفية هو ان يمنح رجال المذهب الرسمي ومؤسسات الدولة الدينية المزيد من السطوة والسلطة حتى في سفارات السعودية في الخارج.

تردّد النظام هذه المرة، فأعلن عن الأنظمة الثلاثة (نظام المناطق ونظام مجلس الشورى والنظام الأساسي) التي لم تكن تسمن أو تغني من جوع.. وفي نفس الوقت قدّم تنازلات جديدة طيلة التسعينات ليرضي شهية السلفيين المتزايدة للسلطة. وهكذا شهدت التسعينيات من القرن الماضي موجة جديدة من الفكر السلفي الذي احتل مساحات إضافية في وقت تتراجع فيه السلطة السياسية الى الوراء بفعل الإنهيارات الإقتصادية.

لقد داوت السلطة الخطر السلفي المتصاعد بمزيد من العطاءات. فهو التيار الوحيد الذي يهدد شرعية النظام على أساس ديني، وهو التيار الوحيد الذي يمتلك من القوة (بسبب تشربه في أجهزة الدولة واستقوائه بها) التي تجعله مهدداً للعائلة المالكة. وهو التيار الوحيد الذي يمتلك مخزوناً من العنف والفكر المتطرف القابل للإشتعال في أية لحظة. وأخيراً هو التيار الوحيد الذي يشترك مع العائلة المالكة في الخلفية الإجتماعية، والذي يمكنه أن يهددها في بيتها.

ورغم هذا، لم تكن تلك التنازلات الواضحة والصريحة، الإعلامية والمالية والسياسية وغيرها، لتخفي حقيقة أن التيار السلفي يطالب بالمزيد، وأنه غير راضٍ عن كثير من سياسات الدولة الداخلية والخارجية. ولم تكن تلك التنازلات لتتوقف والجمهور السلفي يرى ضعف الدولة وتقهقرها أمامه. فضلاً عن أن تلك التنازلات جاءت بمطالب جديدة لم تكن لتطرح من قبل، مثل الوجود الأجنبي في المملكة، خاصة الأميركي منه، والإنسحاب من المنظمات الدولية، ومطالبة الدولة بالتحول الى دولة جهادية عبر المشاركة في جهاد المسلمين في مناطق العالم المختلفة، باعتبار ذلك وظيفة من وظائف الدولة الدينية.

ولا يغيب عن البال أيضاً، أن الوضع الإقتصادي المتردي أصاب السلفيين كما أصاب غيرهم بسهامه، وإن كانوا الأقل تضرراً. وهذا أدّى الى اقتحام الفضاء السياسي معزّزاً بثورة الإنترنت والإتصالات والقنوات الفضائية التي فتحت عيون السعوديين جميعاً على واقع ومعلومات عن السلطة والعائلة المالكة لم تكن في الماضي معروفة إلا لفئات جد محدودة. وهذا أكسب الحركة السلفية المطالبة بالمزيد من السلطات زخماً جديداً.

هيكلة جديدة.. معالجة جديدة

عشية تفجيرات نيويورك وواشنطن، بدا واضحاً أن العالم كله دخل منعطفاً جديداً، والمملكة أصبحت في عين العاصفة نظراً لمساهمة سعوديين في تلك التفجيرات، ونظراً لأن الفكر الذي حمله أولئك محلي الإنتاج بالدرجة الأولى، كانت الحكومة السعودية تدعمه وتعزّز نشره في الداخل والخارج، كجزء من صفقة التحالف بين الوهابية وآل سعود.

تعرض التحالف المذكور أعلاه، ولايزال، الى ضغوطات حادّة لتفكيكه، ليس من قبل الداخل المشمئز من احتكار السلطة، ومن الضغط الإجتماعي والسياسي على قاعدة التفسير المذهبي الوهابي، بل وأيضاً ـ وهذا هو المهم ـ من الخارج، وبالتحديد من الولايات المتحدة الأميركية. لم يعد التحالف السعودي ـ الوهابي شأناً محلياً مرتبطاً بموازين القوى وبلعبة السياسة الداخلية لتفادي ضغط من هذه الجهة أو تلك أو من أجل ضرب هذا التيار بذاك. إنه اليوم ـ وبعد أحداث ١١ سبتمبر ـ شأن دولي، أميركي غربي بالدرجة الأساس.

ولهذا السبب، توجّهت الضغوط الى الحكومة السعودية من أجل فكّ الإرتباط بين الطرفين (الديني والسياسي) أو لنقل بين (الدين والدولة) أو بين (الوهابية وآل سعود). ولما كان هذا الأمر صعباً وقد يبدو مستحيلاً بالنسبة للبعض، نشطت الضغوط الداخلية والخارجية لـ (تقليص) قوة المؤسسة الدينية، وإضعافها ضمن جهاز الدولة، أو إعادتها الى حجمها، عبر سحب بعض صلاحياتها المباشرة (الرئاسة العامة لتعليم البنات) أو عبر الدعوة الى تطعيم المؤسسة الدينية بآراء مذهبية محلية مختلفة بحيث تمثل عموم الشعب وتحدث التوازن والإعتدال في القرار والفكر الديني، أو عبر الدعوة الى الخروج من آسار الرأي والفكر الواحدي، أو عبر تغيير المناهج أو على الأقل تعديل بعضها، إضافة الى إجراء إصلاحات سياسية تعيد التوازن السياسي الداخلي وفق منظومة أفكار ومصالح مختلفة، الخ.

مسألتان لم يكن في وارد السلطة بالأمس ولا توجد مؤشرات لهما اليوم أن تقدم عليهما، وهما مرتبطتان بشكل أعمق مما يبدو ظاهرياً: الأولى: ليس في وارد السلطة أن تدمر أُسس التحالف الوهابي السعودي، مهما بلغت الضغوط شدّة. والثانية: ليس في وارد السلطة القيام بأية إصلاحات سياسية جادّة. حين وقعت تفجيرات نيويورك لم يتصور صانع القرار السياسي أن تكون الضغوط مكثفة بشكل حادّ، ولم يكن ينوي تغيير مجرى التحالف حتى ضمن الحدود الدنيا مع التيار السلفي. لكن تصاعد حدّة العنف الداخلي فتح ملفات فكرية وثقافية وسياسية، وحاز الطاقم السياسي على مبررات للقيام بإجراء (تعديل) في ميزان قوى التحالف بين الطرفين، وهو ميزان بدا وكأنه لن يميل لصالح التيار السلفي، وهذا ما يزعجه بشكل شديد في الوقت الحاضر.

لكننا مع هذا لم نرَ حتى الآن إرهاصات حقيقية في طريق هيكلة العلاقات بين المتحالفين، وإن كان البعض يرى أنه سيتم بصورة تدريجية، بحيث يحافظ على أصل التحالف من جهة، ومن جهة ثانية لا تؤدي الهيكلة المنتظرة الى تنازلات سياسية لقوى أخرى في المجتمع، أو بصحيح العبارة لا يؤدي الى إصلاحات سياسية تزيد من هامش المشاركة الشعبية. يضاف الى هذا، فإن ما تفكر فيه العائلة المالكة من هذه السياسة هو إرضاء (نسبي) للولايات المتحدة، وإرضاء (نسبي) غير سياسي للجمهور.

حلول قديمة جديدة

حسب التجربة التاريخية، فإن المسؤولين السعوديين تعاطوا مع كل الأزمات التي واجهت التحالف باستراتيجية واحدة تتلخص في النقاط التالية:

١ ـ محاصرة العنف عبر قطع الجذور الدينية التي تشرّعه؛ وتحديداً عبر فصل المؤسسة الدينية الرسمية ورموزها عن تيار العنف، ورفع المظلّة الشرعية عن جماعات العنف وبالتالي محاصرتها شعبياً والقضاء عليها بعنف مضادّ.

٢ ـ إعادة التوازن من جديد للتيار الديني الرسمي، بمنح صلاحيات جديدة لجناح (السلطة) نفسه، حتى لا تظهر الدولة وكأنها تقوم بدور تدمير (المذهب)، وحتى تسهّل عملية إندمال الجراح التي تعقب المواجهات العسكرية العنيفة.

٣ ـ مع الزمن، ومن أحشاء المؤسسة الدينية الرسمية تظهر جماعات العنف والتمرد مجدداً كما تظهر وجوه جديد تقود العنف فيما يتراجع القدامى الى صفوف الإعتدال النسبي، بسبب أن الفكر هو ذاته صانع ودافع للعنف، بمعنى أن المخالب ما تلبث أن تنمو من جديد، فتعود الدولة لتكرار العملية الجراحية في استئصال الزوائد العنفية!

ينسى صانع القرار، أنه نتيجة هذه السياسة أن سلطات التيار السلفي تتراكم مع الزمن، وأن الإنشقاقات حتى وإن قمعت تفضي الى المزيد من الصلاحيات، التي تؤدي بدورها الى المطالبة بالمزيد منها فتكثر الإنشقاقات وتتسارع. المكسب الحكومي ـ في ظاهره ـ يتلخص في تسكين الوضع الى حين، قبل أن يكبر جنين العنف، وكذلك في إبعاد شبح الإصلاح السياسي والتيارات السياسية غير السلفية عن حريم السلطة وإن بصورة مؤقتة.

فهل الدولة الآن، وهي تقف أمام تقاطع طرق، بصدد تكرار للتجربة الماضية؟

أي هل الدولة بصدد استخدام العنف ضد تيارات العنف السلفي من جهة، وضخّ المزيد من القوة للتيار السلفي غير العنيف إرضاءً له ومكافأة لوقوفه الى جانبها، وفي نفس الوقت إبعاداً وتمطيطاً للإصلاح السياسي الذي اكتسب زخماً كبيراً منذ أحداث سبتمبر ٢٠٠١؟

ما يبدو ظاهراً أن السلطة في المملكة تكرّر معالجاتها القديمة المجرّبة، وهي بهذا تميل الى الحلول التكتيكية، المهدّئة، أكثر من كونها بصدد نهج سياسي جديد، او رؤية جديدة لموضوعة التحالف الوهابي ـ السعودي.

مالذي يجعلنا نميل الى هذا الإستنتاج؟ الجواب: حتى الآن لم تظهر بوادر لمشروع أو رؤية حكومية مختلفة. لا إصلاحات سياسية في الأفق، ولا لاعبين جدد يغيّرون ثنائية الصراع والتحالف الوهابي السعودي، وفي المقابل هناك ضخ للمزيد من الصلاحيات للسلفيين والمؤسسة الدينية، ويمكن اكتشاف ذلك من الحضور الإعلامي المكثّف في وسائل الإعلام الحكومية، وتضييق في الطرف الآخر على حضور الأصوات الأخرى ومنعها في أحيان كثيرة. هناك مواجهة لتيار العنف، وهناك تنازلات حكومية لمن تسميهم بالمعتدلين السلفيين (الذين كانوا بالأمس رموز التشدّد!) والذين بدأوا باستثمار ما قام به نظراؤهم العنفيون سياسياً فطرحوا مؤخراً مشروع الحوار مع جماعات العنف وأعلنوا أنفسهم وسطاء فيه (سفر الحوالي ومحسن العواجي).

إذن قد نكون مقبلين على تنازلات حكومية جديدة للتيار السلفي، ومقبلين على تأجيل أكثر للإصلاحات. فعلاقات التحالف باقية، واللاعبون هم اللاعبون، والبقية ينتظرون نتيجة اللعبة لا أن يشاركوا فيها. ونتيجة اللعبة معروفة سلفاً: قمع لدعاة العنف، وهذا قد لا ينجح تماماً، ومن جهة ثانية سيحصل السلفيون على صلاحيات جديدة، أما دعاة الإصلاح فلهم الديكور والتجميل والوعود المستقبلية.

أوّل السطر

الليبرالي المتفرّج

كل مرّة تبدو فيها فرصة للمطالبة بالحقوق السياسية للمواطنين، ويتصدّى التيار الإصلاحي لها ممهداً للأمر بالعرائض، تظهر مشكلة ويجدّ ظرف يختطف الوضع ويعيد ذلك التيار الى المقاعد الخلفية كمتفرج على الأحداث لا صانعاً لها.

في بداية التسعينيات الميلادية من القرن الماضي، بدأ التيار الليبرالي بمطالبه عبر عريضة وقع عليها العشرات تطالب بالدستور ومجلس الشورى وغير ذلك. وفيما كانت الأجواء تمور، ظهر التيار السلفي المتشدد فأشعل معركة مع التيار الليبرالي، حول قيادة المرأة للسيارة، وفتح معركة عنيفة ضد الشيعة ومن أسماهم بالعلمانيين الملاحدة، الى حد أن عائض القرني طالب (ولي الأمر) بـ (قطف) أعناقهم.

بعدها ـ ومن باب المنافسة ـ ظهرت مذكرة النصيحة، واشتعل الوضع بين بعض السلفيين والحكومة، فيما تراجع التيار الليبرالي ليتخذ دور (المتفرج) في المعركة، وكأن لا رأي له فيما يجري، أو كأنه رأى صعوبة العمل في وقت الصراع خاصة وأنه بين أصحاب البيت!

انتهت المعركة أو هدأت، وتهاوت مطالب الإصلاح، وأصبحت نسياً منسيّاً.

اليوم يعيد التاريخ نفسه!

يبدأ الليبراليون بالعمل والمطالبة، فتستطير دائرة العنف السلفي، فتتوجه الأنظار الى مواجهة العنف، وتتراجع دعوات الإصلاح رغم أنها في صلب المشكلة.

دور الإصلاحيين اليوم هو دور المتفرج، أو دور الداعم للسلطة على أمل أن تقضي على العنف ومن ثمّ تشرع في الإصلاحات. وهذا حلم إبليس بالجنّة!

لماذا لا يتحرك هؤلاء الإصلاحيون ككيان مستقلّ؟

وهل مشكلتنا مع الحكومة أم مع التيار السلفي العنفي أم مع الإثنين؟

وإذا كان الإثنان عدوان للإصلاحات، فأيهما الخصم القريب؟

وهل النتائج المنتظرة للصراع السلفي مع الحكومة ستخدم الإصلاح والإصلاحيين؟

يخطئ الإصلاحيون في مراهنتهم على الحكومة بأنها ستشرع في الإصلاحات اليوم أو في المستقبل بشكل تلقائي وبدون ضغوط أو كنتيجة لإضعاف التيار السلفي العنيف.

ويخطئون إن اعتقدوا بأن الحكومة ستقضي على الخصم السلفي المتطرف.

ويخطئون أكثر إن اعتبروا في أولوياتهم مكافحة العنف، لأنه مجرد عرض لمرض أصيل في الدولة وهو استبداد الأمراء بالحكم وغياب القانون والمحاسبة والمكاشفة.

الضغط على الحكومة يمكن أن يثمر اليوم، أما إذا أطاحت بخصمها فستكون على أرض أكثر صلابة لترفض كل مطالب الإصلاح التي لم تعلن صراحة أنها ضدها حتى الآن.

لا يجب أن تعمي مكافحة العنف أبصارنا عن جذور المشكلة، التي هي أصلاً موجود في العائلة المالكة وليس في التيار السلفي العنيف، فهذا الأخير هو ناتج من زرعها ومن سياساتها، وإذا كان هناك من يلام فهي دون غيرها.

فهل يستمرئ الإصلاحيون دور المتفرج الى أن تضيع فرصة أخرى للإصلاح؟

أم يزيلوا عن أعينهم الغشاوة فيضغطوا من أجل الإصلاحات الموعودة، حتى وإن كان الرصاص يدمدم في سماء مدننا الكبيرة؟

لسان حال الحكومة يقول أن الإصلاحات مؤجلة حتى الإنتهاء من العنف!

فهل بادر الأمراء وقبل أن يستشري العنف بالإصلاحات! أم أنهم سوّفوا وعقدوا الأمور الى أن وصلنا الى ما نحن فيه؟

الصحيح هو أن العنف يدعو الى الإسراع في الإصلاحات وليس العكس، ومن يزعم غير هذا فعليه أن يتعلم لعبة السياسة ويقرأ فصول التغيير في الدول الأخرى.

قد يقال إنها انتهازية!

وكأن أرباب السلطة ليسوا انتهازيين ومستبدين ومحتالين ومراوغين؟!

(١ من ٢)

تقرير اللجنة الأمريكية حول الحرية الدينية في

(المملكة العربية السعودية)

أ- مقدمة

استناداً الى أقوال وزارة الخارجية الامريكية فان حرية الدين في المملكة العربية السعودية غير موجودة.

والمملكة العربية السعودية هي دولة قمعية فريدة من نوعها ويعزو ما تقوم به الحكومة هناك من تقييد الممارسة العلنية للتعبد او التعبير عن الدين بقوة وبصورة كاملة الى تفسير واحد: وهو نظرة ضيقة ومتزمتة للاسلام مستند إلى المذهب الوهابي. وبالتالي، فان السعوديين والعمال الاجانب الذين يرتبطون بعقود عمل والذين لا يتقيدون بتفسير الحكومة السعودية للإسلام يخضعون الى انتهاكات قاسية لحريتهم الدينية.

ومن بين الانتهاكات وأشكال التمييز الأكثر خطورة هي:

* منع واقعي وتام لبناء أماكن العبادة لغير الوهابيين، والتعبير العلني للمذاهب غير الوهابية، ارتداء اللباس الديني الغير مقرر وكذلك الرموز الدينية، ومنع حضور أي عالم دين غير معين ومن أي دين كان مغاير لتفسير الإسلام الحكومي.
* قيام السلطات الحكومية بمضايقة واعتقال وحجز وتعذيب وترحيل العمال الأجانب المسيح في حال أدائهم لطقوسهم العبادية الخاصة.
* اعتقال وسجن وفي بعض الاحيان تعذيب علماء شيعة وعلماء دين بسبب آرائهم الدينية التي تخالف آراء الحكومة.
* تفسير وفرض الشريعة الإسلامية في السعودية التي تؤثر على كل وجه من اوجه حياة المرأة وتؤدي إلى انتهاكات خطيرة لحقوقها الانسانية.
* اللغة التهجمية والقائمة على التمييزالموجودة في المناهج التعليمية التي تقرها الحكومة وكذلك الخطب التي تلقى في المساجد والمقالات والتعليقات في وسائل الاعلام الموجهة ضد اليهود والمسيح والمذاهب الإسلامية غير الوهابية.

بالرغم من الخلافات العرضية حول المسائل الاقليمية ونمو النقاش العام حول اتجاه العلاقات الامريكية - السعودية بعد هجومات ١١ سبتمبر/ ايلول ٢٠٠١، فان العلاقات الامريكية مع المملكة العربية السعودية ظلت ودية بيد ان اللجنة تشارك وجهة نظر وزارة الخارجية الامريكية بان حرية الدين غير موجودة في السعودية وتشير إلى ان قضية حقوق الإنسان المتنامية بما فيها الحرية الدينية لم تكن ميزة عامة في العلاقات الثنائية. وفي الحقيقة فان البعض قد جادل بان الحكومة الامريكية قد احجمت من انتقاد ممارسات حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية وحتى انها ذهبت بعيدا عن ذلك بتقييدها حقوق الامريكان بالقيام بذلك.

وتعتقد اللجنة بان جهود الولايات المتحدة على حث السعودية للامتثال لتعهداتها الدولية لحماية الحرية الدينية يجب ان تعزز بصورة اكثر وان تكون اكثر شفافية بدل المناقشات السرية.

وكما هو مع باقي الدول التي توجد فيها انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان فعلى الحكومة الامريكية ان تحدد بصورة اكثر هذه المشاكل وتعلن بأن قضية حقوق الإنسان هي مسألة مهمة في العلاقات الثنائية. وحتى ذلك الوقت فان اللجنة كانت تقوم بتقديم عدة توصيات محددة لسياسة الولايات المتحدة وهذه التوصيات متضمنة في القسم - ز - من هذا التقرير.

ب- معلومات ديموغرافية

يقدر عدد سكان المملكة العربية السعودية بـ ٢٣ مليون شخص ويتضمن هذا العدد ما بين ٦ إلى ٧ مليون عامل اجنبي متعاقد(١).

ان ١٦-١٧ مليون مواطن سعودي مقتصرين على العرب فقط و٨٥ -٩٠٪ منهم مسلمين سنة.

المسلمين الشيعة بما فيهم الاسماعيليين(٢) يتركزون في المنطقة الشرقية ويشكلون نسبة ٨ -١٠٪ من المواطنين السعوديين.

ويشمل عدد العمال الاجانب المتعاقدين تقريباً:

١.٥ مليون هندي، ١ مليون بنغلادشي، ١ مليون مصري، ٩٠٠.٠٠٠ باكستاني، ٨٠٠.٠٠٠ فلبيني، ٣٠٠.٠٠٠ سريلانكي، ٢٥٠.٠٠٠ فلسطيني، ١٥٠.٠٠٠ لبناني، ٤٠.٠٠٠ ارتيري واثيوبي، ٤٠.٠٠٠ امريكي و ٢٧.٠٠٠ بريطاني.

العمال الأجانب في المملكة العربية السعودية معظمهم مسلمين ذوي خلفيات ثقافية ودينية متنوعة. ومن ضمن غير السعوديين هناك أيضا أقلية كبيرة من المسيح تشمل فلبينيين كاثوليك اضافة إلى طوائف صغيرة من الهندوس والبوذيين واليهود وغيرهم (٣).

العمال الاجانب المتعاقدون مع وكالات توظيف سعودية خاصة يشكلون تقريباً نصف قوة العمل في المملكة العربية السعودية ويشكلون نسبة عالية في القطاع الخاص(٤). ويلعبون دوراً مهماً في الاقتصاد السعودي وخاصة قطاع النفط وكذلك في المصارف والقطاعات الخدمية.

وعلى ارباب العمل ان يعملوا ككفلاء من اجل ان يسمحوا للعمال الاجانب بالبقاء في البلاد.

وعلى العمال الاجانب الحصول على رخصة في حالة التنقل داخل البلاد او مغادرته وتبقى جوازات سفرهم لدى ارباب العمل ويتم مصادرتها احيانا من قبل الحكومة من اجل السيطرة على حركتهم وفي أحيان أخرى من اجل الاحتفاظ بهم في البلاد من دون رغبتهم(٥).

ج- أوضاع الحرية الدينية

١- منع الممارسة الدينية والتعبير الديني العلني الغير وهابي

نتيجة التحالف مابين المصلح الإسلامي محمد بن عبد الوهاب الذي عاش في القرن الثامن عشر ورئيس احدى القبائل محمد بن سعود قبل أكثر من ٢٥٠ سنة، فان الحكومة السعودية تفرض اليوم وبالتعاون مع المؤسسة الدينية عقيدة دينية مقصورة على جميع المقيمين في السعودية(٦).

هنالك طوائف كبيرة من المسلمين من مذاهب اسلامية مختلفة تقيم في السعودية ومن بينهم عمال اجانب من مختلف العالم الإسلامي علاوة على ذلك، يقدر عدد العمال الاجانب من غير المسلمين باكثر من ٢ مليون عامل.

ولكن بالرغم من ذلك فان إظهار الدين وممارسة الطقوس الدينية في السعودية مقتصر على التفسير الحكومي للاسلام وهو الفرع السني للاسلام كما فسره عبد الوهاب الذي ينتمي لفقه المذهب الحنبلي(٧).

ان المنع الفعلي لكل أشكال الممارسة العلنية لأي عقيدة دينية غير وهابية هو مخالفة واضحة للضمانات التي كفلها الاعلان العالمي لحقوق الإنسان وصكوك حقوق الإنسان الدولية الأخرى لحرية الشخص بأظهار دينه او معتقده بمفرده أو مع جماعة، وأمام الملأ أو على حدة(٨).

ان المنع الرسمي يؤثر على كلا المسلمين وغير المسلمين. ولا توجد في السعودية كنيسة او معبد هندي او كنيسة يهودية او أي مكان عام للعبادة لغير المسلمين. وهناك فقط القليل من المساجد الشيعية في البلاد، بالاضافة إلى ان ظهور رجال دين مميزين داخل هذه المساجد يعتبر ممنوعاً.

ان بناء او توسيع مساجد شيعية يتطلب موافقة حكومية، ومع ذلك ترى ان

الشيعة يرفضون عروض الحكومة ببناء مساجد لهم وذلك بسبب منعها من تعيين رجال دين شيعة في هذه المساجد بالاضافة إلى خشيتهم من سيطرة الحكومة على هذه المساجد.
وكذلك ترى ان الاضرحة المقدسة الشيعية والحسينيات (مراكز دينية شيعية) ممنوعة هناك.
وعلى مدى السنوات الماضية قامت السلطات السعودية بتهديم معالم اسلامية ومواقع مقدسة ومساجد لأن هذه المواقع كانت مكان لتقديم النذورات والقرابين واضرحة وقبور اولياء يصلى فيها، وكذلك هناك طقوس دينية محرمة لانها ومن وجهة نظر الوهابية من الممكن ان تؤدي إلى الشرك.
ويمنع المسؤولون السعوديون عدد من الممارسات الإسلامية المشهورة لدى المسلمين في جميع انحاء العالم بما فيها الاحتفال العام السنوي بمولد النبي محمد. كما يمنع ارتداء الرموز الحلي التي تحمل رموزاً دينية من أي نوع كانت سواء كانت اسلامية او غير اسلامية.
وتسمح السلطات السعودية للشيعة بالاحتفال في ذكرى يوم عاشوراء في القطيف التي يسود فيها الشيعة على شرط عدم وجود مسيرات او تجمعات.
وتمنع الحكومة بشدة التعليم العام ونشر المبادئ الإسلامية في السعودية من قبل المسلمين الغير وهابيين بما فيهم السنة والشيعة، كما ان المعتقدات العامة لغير المسلمين ممنوعة ايضا.
وتاريخياً، فان العلاقات ما بين الطائفة الشيعية والمؤسسة الدينية السعودية غير جيدة لأن (الوهابيون يعتبرون الطقوس والشعائر الدينية الشيعية هي نوع من انواع الشرك... وخاصة احتفالات عاشوراء الحزينة، والتمثيل المحزن لواقعة قتل الحسين في كربلاء وشعائر تقديم النذورات والقرابين في الاضرحة والقبور(٩).
وقد اصدر اعضاء في المؤسسة الدينية الرسمية عدة فتاوي يعلنون فيها بان الشيعة خارجة عن الإسلام فأباحوا للدولة منعهم من ممارسة شعائرهم الدينية بقول. وخلال (زيارته للسعودية في مارس/ آذار ٢٠٠١م، قام مسؤولوا الحكومة باعلام وفد اللجنة بأن العبادة العلنية لغير المسلمين في السعودية ممنوعة) لعدة اسباب:
أولاً: ادعائهم بوجود حديث للنبي محمد بانه من غير الممكن وجود دينين في الجزيرة العربية. لا يوجد بلد في شبه الجزيرة العربية له تفسير مشابه للاسلام، لا احد لديه تحريم كامل لاماكن العبادة لغير المسلمين(١٠).
ثانيا: ادعى المسؤولين ان السعودية وباعتبارها حافظة المسجدين المقدسين في مكة والمدينة، فان لها مسؤولية خاصة بالحفاظ على قدسية البلاد وان السماح لعبادة غير المسلمين من شأنه ان يولد معارضة من قبل المسلمين في جميع انحاء العالم.
وبالرغم من هذا الادعاء، فانه لا يوجد هناك دليل بان المسلمين في السعودية سوف يعارضون اماكن العبادة لغير المسلمين. وفي الحقيقة فان الكنائس والمعابد اليهودية او اماكن العبادة الاخرى موجودة في انحاء العالم الإسلامي.
واكد المسؤولون السعوديون للجنة ايضا بانه لا يوجد سعوديون غير مسلمين وان جميع الاشخاص غير المسلمين الذين لديهم عقود عمل ملزمين بالتقيد بالقوانين والاعراف السعودية. بيد انه وطبقا للقانون الدولي فان على الدول حماية الحقوق الاساسية بما فيها الحرية الدينية لجميع الاشخاص الواقعين تحت سلطتها القضائية سواء كانوا من مواطني ذلك البلد او اجنبي المولد(١١).
وادعى المسؤولون السعوديون ايضا بان السماح لأظهار الممارسات الدينية لغير المسلمين سوف يثير حفيظة المسلمين السعوديين باعتباره استفزاز لمشاعرهم. ومن وجهة نظر اللجنة فان هذه المشكلة يجب ان تعالج من قبل الحكومة وبصورة فعالة لدعم وتعزيز التسامح الديني. إلا انه وبدل ذلك ترى ان نظام التعليم السعودي ووسائل الاعلام الرسمية وبعض المؤسسات الدينية الرسمية وكما ورد تدعم التعصب الديني ضد غير المسلمين بالاضافة للمسلمين اللذين لا يتوافقون مع التفسير الوهابي للاسلام.
بالاضافة إلى ان عدد من التبريرات حول وجود القيود على الممارسات الدينية العلنية في السعودية ومن وجهة نظر الحكومة موجودة في المذهب الديني.
ان هذا التأكيد يبرز عدة قضايا شائكة منها قيود قاسية على حرية الدين مبررة من قبل الحكومة بحجة الالتزام بتفسيرها للقوانين والاعراف الدينية.
وبالرغم من ذلك فان اللجنة تعتقد بان العقائد الدينية لوحدها من غير الممكن ان تسود على انها تبرير لانتهاكات الحكومة لحق اظهار العقيدة الدينية والمحمية دوليا كما تم التصريح بها في الاعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية ومعاهدة حقوق الطفل(١٢).

٢- منع على التعاليم الدينية غير الوهابية

لا تسمح السلطات السعودية باستيراد او نشر المواد الادبية والثقافية الدينية الشيعية. فهناك منع على الكتب الشيعية(١٣).
فمنذ عام ١٩٧٩م، عندما تم الاستيلاء على الجامع الكبير في مكة من قبل متطرفين سعوديين متأثرين بالثورة الايرانية فقد منعت الحكومة ايضا علماء دين شيعة من السعوديين وحجاج من الذهاب للدراسة في المراكز الدينية الشيعية في ايران، ورغم ذلك فان هذه القيود قد خففت لبعض الوقت نتيجة عودة العلاقات السعودية ـ الايرانية في السنوات الاخيرة.
وتمنع الحكومة ايضا علماء الدين من غير المسلمين دخول البلاد لغرض قيامهم بمراسم عبادية للعمال الأجانب، وهذا المنع يكون بصورة خاصة على المسيح الكاثوليك والارثودوكس الذين يحتاجون إلى طقوس يؤديها قس من اجل اقامة عبادة جماعية.
ويقوم رجال الجمارك بصورة منتظمة بمصادرة الاناجيل والمواد الدينية الاخرى التي تكون بحوزة العمال الاجانب المسيح في المطار عند عودتهم من بلدانهم الاصلية او عودتهم من قضاء العطل.

٣- تجريم الارتداد عن الدين والتجديف

الارتداد، وكما هو معروف تخلي الشخص المسلم عن عقيدته او تغيير عقيدته من الإسلام إلى دين اخر، ويعتبر جريمة يعاقب عليها بالاعدام.
وهناك عدة اعدامات حصلت في السعودية لاشخاص وجدوا بأنهم مرتدين ولا توجد حالات اعدام من هذا النوع في السنوات القليلة الماضية.
وبالرغم من ذلك فقد استمرت الحكومة باضطهاد بعض الاشخاص المتهمين بالتجديف (في بعض القضايا صدرت احكام بالاعدام) بالرغم من ان عدد من القضايا قد ازداد بصورة ملحوظة في السنوات الاخيرة(١٤).
في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٣م حكم على مواطن يمني (حائل المسعري) بالاعدام بسبب (سبه لدين زميله)(١٥). وقد اصدرت احدى المحاكم الدنيا في جدة أولاً حكما بالسجن سنتين و٦٠٠ جلدة، بيد ان احدى المحاكم العليا رفضت الحكم واصدرت حكم الاعدام بحقه فيما بعد. ويقي مصيره مجهولاً.
وهناك مسلم شيعي (محسن التركي) مختفي عن وجه العدالة متجنباً تهمة التجديف التي من الممكن ان يعاقب عليها بعقوبة الاعدام(١٦).
واعلم اللجنة بعض العمال الاجانب من المسيحيين بان النظام القضائي يشجع اصحاب العمل الغير شرفاء يلجؤوا إلى عملية التهديد بالاعتقال على اساس تهم كاذبة مثل التجديف والافتراء من اجل الضغط على العمال لاسقاط شكاواهم القانونية حول الاجور المستحقة وبعض الفوائد الاخرى(١٧).

٤- قيود على الطقوس الدينية الخاصة

اتخذت الحكومة السعودية في السنوات الاخيرة موقف علني وفي عدة مناسبات بان جميع المقيمين في السعودية مسلمين وغير مسلمين بما فيهم العمال الاجانب بامكانهم ممارسة العبادة الخاصة وبحرية(١٨).
وكما نوقش سابقا فان السماح لاعضاء بعض الطوائف الدينية في ممارسة عبادتهم الخاصة يقصر كثيرا عن جميع الجوانب الاخرى عن الوفاء بالضمانات القانونية الدولية لحرية الدين.
علاوة على ذلك فان حرية العبادة في السر في داخل الطائفة ومع الآخرين غير محترمة في السعودية، حيث تم اعتقال عدد كبير من المسيح الاجانب الذين حظروا مراسم عبادية في بيوت وبدون تهمة ولعدة شهور كما تعرضوا للضرب والسجن والترحيل. وبصورة عملية فبالنسبة لمعظم الاجانب من غير المسلمين فان القيود السعودية على حرية اداء العبادات الخاصة مساوي لاقامة العبادة في السر.
عدد كبير من الامريكان والعمال الاجانب في السعودية اخبروا اللجنة بان القانون الذي يسمح بالعبادة الخاصة غير واضح.
ان القوانين والتوجيهات الموجودة الان لا يتم متابعتها غالباً من قبل لجنة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (المطاوعة) او من قبل الشرطة.
ان المسؤولين السعوديين يعرفون عموما العبادة الخاصة على انها العبادة التي تتم في البيت او في بعض الاماكن الخاصة.
وقد اوجز وزير الشؤون الإسلامية الشيخ صالح الشيخ للجنة ثلاث حالات للمراسم العبادية (الخاصة):

١ـ مكان إقامة العبادة لا يصبح مخصص لهذا الغرض.
٢ـ لا ترسل دعوات علنية.
٣ـ المراسم العبادية لا يطلع عليها الجمهور(١٩).
ان المراسم العبادية التي تقام في بنايات السفارات الاجنبية او في البنايات السكنية لشركة ارامكو(٢٠) تقع ضمن صنف العبادة (الخاصة). بيد ان الغالبية العظمى للاجانب الذين يعيشون في السعودية غير قادرين على دخول البنايات الدبلوماسية او بنايات شركة آرامكو من اجل اقامة بعض المراسم العبادية وان معظم السفارات غير قادرة على استيعاب اعداد كبيرة من الاشخاص.
ولأن التوجيهات والقوانين حول العبادة الخاصة غامضة، ولأن الشرطة او المطاوعة يهاجمون المراسم التي تبدوا بانها لا تتبع التوجيهات والقوانين الموجودة فان العديد من العمال الاجانب من غير المسلمين يقيمون عبادتهم في السر خوفا من انتقام الحكومة ومن الاعتقال. ان الكنائس السرية تقوم بتأدية العبادة في بيوت خاصة ولا تقوم بتادية هذه العبادة في ايام الآحاد وذلك تجنبا من جلب الانتباه الغير مرغوب فيه.
عدد كبير من العمال الاجانب قابلتهم اللجنة تحدثوا عن جهود كبيرة يحتاجوها من اجل تنظيم عبادة خاصة للطائفة وتجنب الاكتشاف من قبل السلطات السعودية.
وقد قام بعض المسؤولين السعوديين بشن هجمات على بعض التجمعات التي تقيم مراسم عبادية خاصة وادت هذه الهجمات إلى اعتقالات وتسفيرات لعمال اجانب ذوي عقود عمل.
فعلى سبيل المثال تم في ١٨ يوليو/تموز ٢٠٠١م اعتقال (برايلو ايساك) وهو مواطن هندي بعد ان عقد حفلين توديع كبيرين ضم كل واحد منهما (٣٥٠ ـ ٤٠٠ شخص) على شرفه في قاعة مخصصة للزفاف في قسم سكني في جدة. وتم اداء عدة مراسم مسيحية في الحفلين: قراءة انجيل، صلاة، تراتيل ومواعظ.
بيد انه لم يتم دعوة أي مواطن سعودي رغم ان هناك واحد من السعوديين كان حاضر ولم توزع مواد ادبية ولم تلقى خطب باللغة العربية.
وجاء اعتقال (ايساك) بعد اسبوع واحد من اعتقال (اسكندر منغيس) وهو مواطن ارتيري لم يحضر التجمع ولكن اسمه ظهر في عقد الايجار لقاعة الزفاف. وتم اعتقال ١٤ مسيحي من قوميات مختلفة وسجنوا في جدة ما بين شهر يوليو/تموز وشهر سبتمبر/ايلول ٢٠٠١م في اجراءات نفذت على شبكة من العباد المسيح(٢١). وتم حجز واعتقال الجميع بدون تهمة.
وقد تعرض البعض منهم إلى حالات سجن سيئة شملت ضرب في بعض الاحيان، كما خضعوا إلى تحقيق متكرر(٢٢).
وتم ترحيل الجميع في مارس/آذار ٢٠٠٢م بعد ان قضوا أكثر من ستة اشهر في السجن. ولم يسمح لأحد من المعتقلين بالاتصال بعائلته او بمحامٍ او مسؤول قنصلي.
(دنيس مورينو لاكال) مواطن فلبيني من ضمن المعتقلين اعلم اللجنة بانه بعد اعتقاله في اغسطس/آب ٢٠٠١م قد أُجبر على التوقيع على تصريح مكتوب باللغة العربية.
وكما ورد فانه تم اعتقال (لاكال) في زنزانة انفرادية لمدة ١٣ يوم واجبر مراراً للتحول إلى دين الإسلام مقابل اطلاق سراحه وشهد جلد ثلاث فلبينيين في ٢٨ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٢م(٢٣).
ووفقاً إلى وزارة الخارجية الامريكية فانه تم في ابريل/نيسان ٢٠٠٢م اعتقال ما لا يقل عن ٢٦ مسيحي من قبل الشرطة السعودية والمطاوعة في سلسلة من الهجمات على بيوت خاصة اقيمت فيها مراسم عبادية واعتقلوا في احدى ضواحي الرياض.
وفي مايو/ مايس ٢٠٠٢م تم اعتقال ١١ مسيحي من الفلبين وارتيريا في جدة والرياض وكما زعم بسبب (قيامهم بنشاطات تنتهك القيود المقامة على العبادة العلنية)(٢٤).
وفي سبتمبر/ايلول تم ترحيل معضمهم واطلق سراح الباقين بدون تهمة(٢٥).
ويبدو ان معاملة المواطنين الاجانب في السعودية تختلف حسب القومية والدين والجنس وطبيعة العمل ومكان الاقامة.
واخبر اللجنة بعض المقيمين في السعودية بان المواطنين من الدول النامية مثل الفلبينيين والهنود والنغلاديشيين والسريلانكيين والافارقة والاسيوين الآخرين يحصلون على معاملة سيئة وتمارس بحقهم قيود اكثر من الامريكان والاوروبيين.
بالاضافة إلى ذلك فان الساكنين في بنايات سكنية خاصة مثل بنايات السفارات وبنايات شركة آرامكو يحصلون على حرية اكثر بممارسة عقائدهم الدينية.

٥- تنفيذ مجموعة ضيقة من المبادئ الدينية

ان اللجنة المختصة بحقوق الطفل وهي هيئة تراقب تنفيذ اتفاقية الامم المتحدة ثلاثة من اعضائها البالغين ١٠ من بلدان اسلامية شرق اوسطية، خلصوا في يناير/كانون الثاني ٢٠٠١م فيما يخص السعودية بانه اشارة للقيم العالمية للمساواة والتسامح الملازمين للاسلام، فقد لاحظت اللجنة بان التفسيرات الضيقة لبعض النصوص الإسلامية من قبل سلطات الدولة تعوق التمتع بالعديد من الحقوق التي تحميها الاتفاقية.
وأوصت اللجنة بان على السعودية أن (تتخذ جميع الاجراءات الفعالة وتسن وتلغي بعض القوانين متى ما رأت ذلك ضرورياً لمنع وازالة التمييز القائم على اساس الدين والعقيدة...)(٢٦).

أ ـ الانتهاكات التي يقوم بها المطاوعة

ان فرض الالتزام الديني لدى الشعب ككل هي مسؤولية المطاوعة. ويعرفون بهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهم قوة امنية يقدر عددهم بـ ٤.٥٠٠ شخص يقومون بمراقبة وفرض معايير الزي العام والسلوك. والمطاوعة هم كيان حكومي ورئيسهم يحمل رتبة وزير.
والمطاوعة بامكانهم نصح أي شخص او مجموعة يكون سلوكه العام مخالف للمبادئ الإسلامية كما عرفتها الحكومة، وهم من الممكن ان يفرضوا على الرجال الحضور في المساجد ويقومون باغلاق المتاجر والاعمال التجارية الاخرى خلال اوقات الصلاة، كما يأمرون الآخرين بالامتناع عن الاكل والشرب والتدخين للمسلمين وغير المسلمين على السواء خلال الصيام في شهر رمضان، ويقومون بفرض قانون الزي الصارم للرجال والنساء بغض النظر عن الاتجاه الديني للشخص وكذلك التفريق ما بين الجنسين.
ولدى المطاوعة صلاحية بحجز الاشخاص لفترة لا تزيد عن ٢٤ ساعة قبل نقلهم إلى الشرطة.
المطاوعة متطفلين، ويقومون بشن هجمات تعسفية على البيوت الخاصة ويمارسون صلاحيات فضفاضة وغامضة تشمل القدرة على استخدام العقوبة البدنية واعتقال الاشخاص بدون اجراءات قانونية. وذكرت وزارة الخارجية الامريكية في تقريرها السنوي حول الحرية الدينية لعام ٢٠٠٢م (في مناطق معينة يقوم المطاوعة واعضاء في لجان اهلية يعملون على مسؤوليتهم بمضايقة واهانة وضرب وتوقيف واعتقال مواطنين سعوديين واجانب).
واخبر اللجنة عدة اشخاص سعوديين وغير سعوديين بان المطاوعة يضايقون النساء لعدم امتثالهن لانظمة الزي كما يقومون باعتقال الرجال الذين يظهرون في الاماكن العامة مع بعض النساء اللاتي لا تربطهم بهن صلة قربى، ويقومون بمضايقة واعتقال العاملات الاجنبيات بصورة تعسفية، ويقصون شعر الرجال إذا كان ينتهك المعايير المفروضة، ويعتقلون بدون تهمة السعوديين وغير السعوديين لمدد طويلة كما يقومون بجلد وضرب السعوديين وغير السعوديين(٢٧).
وقال عمال اجانب اجرت اللجنة مقابلة معهم بانهم تعرضوا إلى مضايقات من قبل المطاوعة او انهم كانوا يعرفون اشخاص قد تم مضايقتهم من قبل المطاوعة على مدى السنوات الماضية.
ووفقا لاقوال احد المحاورين مع اللجنة يظهر ان العديد من العاملات الاجنبيات القادمات من بعض البلدان النامية ينتابهن الخوف من مغادرة منازلهن بسبب المعاملة التي من المحتمل ان يلاقينها من المطاوعة.
ان النساء من غير المسلمات وكما ورد يجبرن في المساجد للصلاة وعلى لبس الوشاح الذي يغطي الرأس ويتعرضن للمسائلة والالحاح عند ذهابهن للعمل.
عمال اجانب اخرون عبروا عن قلقهم تجاه الاشخاص الذي يعملون على مسؤوليتهم في لجان اهلية او المتطوعون للعمل مع المطاوعة والذين يسببون لهم مشاكل اضافية حيث يستخدمون في بعض الاحيان القوة المفرطة في التعامل معهم.
بعض العمال الأجانب قالوا بأنهم يخافون من تقديم شكاوي أو الأخبار عن سوء المعاملة التي يلاقونها من قبل المطاوعة وذلك خوفا من انتقام ارباب عملهم.
لقد اصدرت لجنة الامم المتحدة الخاصة بمناهضة التعذيب توصيات ونتائج في يونيو/حزيران ٢٠٠٢م حول اول تقرير سعودي صادر حول امتثال السعودية

لاتفاقية مناهضة التعذيب التي صادقت عليها السعودية عام ١٩٩٧م(٢٨).
وعبرت اللجنة عن قلقها ازاء غموض المواد والقوانين التي تحكم صلاحيات المطاوعة (بخصوص حظر السلوك الذي يحددونه على انه غير مطابق للأخلاق والسلامة العامة(٢٩).
كما عبرت اللجنة ايضا عن قلقها حيال نشاطات المطاوعة التي من الممكن ان تنتهك بنود الاتفاقية، واوصت اللجنة بان على المطاوعة (ان يمارسوا سلطة قضائية واضحة ودقيقة) بدون تمييز وفي اسلوب يحكمه القانون ويخضع لمراجعة قضائية.

ب ـ توقيف واعتقال المعارضين الدينيين

أي شخص ينتقد التفسير للإسلام الذي تفرضه الحكومة او يؤيد تفسير آخر للإسلام غير التفسير الحكومي يواجه بالتوقيف والسجن والاعتقال(٣٠).
ولا زالت الحكومة مستمرة في توقيف واعتقال وبدون تهمة علماء دين شيعة بارزين وطلاب علوم دينية بسبب آرائهم الدينية. ولا زال العديد منهم يقبعون في السجون ويتعرضون وكما ورد للضرب وللمعاملة السيئة.
وتم مضايقة وتوقيف واعتقال عدة أئمة من السنة والشيعة كانوا قد صرحوا تصريحات معارضة لسياسات الحكومة او ضد التفسير الرسمي للاسلام(٣١).
في فبراير/شباط ٢٠٠٢م، اطلقت الحكومة السعودية سراح الشيخ علي الغانم وهو عالم دين بارز كان قد اعتقل في اغسطس/آب ٢٠٠٠م. ولم توجه اليه تهمة بأرتكاب أي جناية وقد تعرض وكما ورد للتعذيب داخل السجن.
وطبقاً إلى تقرير وزارة الخارجية الامريكية فانه لا يزال هناك ١٦ عالم دين شيعي رهن الاعتقال حتى نهاية ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٢م(٣٢).
قامت السلطات السعودية في مناسبات عدة باعتقال وتوقيف علماء دين اسماعيليين وكما زعم بسبب ممارسة السحر في نجران في المنطقة الجنوبية الغربية على الحدود اليمنية. وتاريخيا تستخدم السلطات السعودية تهمة (السحر والشعوذة) الكاذبة ضد المسلمين من غير الوهابيين.
ففي ابريل/نيسان ٢٠٠٠م قام المطاوعة بالهجوم على احد المساجد الاسماعيلية وتم اغلاقه ومصادرة ادبياته الدينية. وقام الاسماعيليون بمواجهة قوات الامن وتلا ذلك اضطرابات عنيفة.

وتم توقيف احمد بن محمد الخيات وهو عالم دين اسماعيلي، ووفقاً لأقوال السلطات السعودية فان هذا العالم هو مهاجر يمني غير قانوني وقد اتهم بممارسة السحر ويقوم بتدريس احد الصفوف الدينية لمجموعة صغيرة من الاسماعيليين في مسجد المنصورة(٣٣).
وفي احدى المظاهرات التي حدثت في مراكز الحاكم الاقليمي للمنطقة للمطالبة باطلاق سراح الخيات، قام بعض المحتجين الاسماعيليين باطلاق النار واحراق بعض المركبات وقتلوا احد عناصر قوات الامن وجرح آخرين.
وبالرغم من عدم توفر تأكيدات مستقلة عن عدد القتلى والجرحى والمعتقلين في الأيام التي تلت الاضطرابات، ادعى بعض الزعماء الاسماعيليين بان عدد القتلى من الاسماعيليين قد بلغ ٤٠ شخص، وقالت الحكومة السعودية بان خمسة من عناصر قوات الامن قد قتلوا.
تقارير اخرى اشارت إلى مقتل اثنين من الاسماعيليين وجرح عدة آخرين وقتل واحد من عناصر قوات الامن.
في فبراير/شباط ٢٠٠٢م، قالت منظمة العفو الدولية بان ثلاثة من الزعماء القبليين الإسماعيليين لا يزالون رهن الاعتقال بمعزل عن العالم الخارجي وهم في خطر التعرض للتعذيب او المعاملة السيئة.
وقد اعتقل احد الزعماء الاسماعيليين، وهو الشيخ احمد تركي الصعب في نجران في ١٥ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٢م وذلك اثر تصريحه في احدى المقالات لصحيفة وول جورنال ستريت في ٩ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٢م ادعى فيها بانه يجري التمييز ضد الاسماعيليين من قبل المسؤولين السعوديين. كما تم ايضا اعتقال اثنان من الاسماعيليين في ٤ فبراير/شباط.
وقالت منظمة العفو الدولية نقلاً عن دبلوماسيين غربيين في الرياض بان الرجال الثلاثة قد اعتقلوا (لانهم لم يحصولوا على موافقة السلطات للتحدث للصحافة الاجنبية).
وقالت وزارة الخارجية الامريكية بانه في ابريل/نيسان ٢٠٠٢م حكم على الشيخ تركي الصعب بالجلد والسجن سبع سنوات.
في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٢م خفف الملك فهد حكم الاعدام بحق ١٧ شخص ممن شاركوا في الاضطرابات في نجران وقلل احكام السجن الصادرة بحق آخرين.
وفي ديسمبر/كانون الأول ايضا اطلقت الحكومة السعودية سراح زعيم ديني اسماعيلي كبير السن (الحاج محمد السعدي) كان معتقل في سجن الحائر ولمدة ثلاث سنوات تقريباً بسبب تورطه في مظاهرات نجران.
وفي ابريل/نيسان ٢٠٠٣م زعم احد التقارير الصحفية بان السلطات السعودية قد بدأت مؤخرا باستخدام الجلد بحق العشرات من الاسماعيليين من المتورطين في احداث نجران في ابريل/نيسان ٢٠٠٠م(٣٤).

ج ـ التمييز ضد الشيعة

بالاضافة إلى القيود الموضوعة على الحرية الدينية، فان الشيعة يواجهون تمييز واسع النطاق.
واعلم بعض من افراد الطائفة الشيعية اللجنة بانه يتم التمييز ضدهم من قبل الحكومة في مجال التوظيف وبالخصوص في وظائف الامن القومي مثل الجيش او في وزارة الداخلية.
كما تقوم الحكومة ايضا بممارسة التمييز ضد الشيعة في مجال التعليم العالي من خلال قيود غير رسمية على عدد الطلاب الشيعة المقبولين في الجامعات(٣٥).
ويقول بعض افراد الطائفة الشيعية ايضا بأنهم لا يحصلون على عناية طبية متساوية مع اقرانهم.
وهناك ايضا تقارير موثقة تقول بان شهادة الشخص الشيعي في القضايا المختلفة في المحكمة لا يقام لها وزن ويتم أهمالها من قبل القضاة.
وكما ورد فقد تم مصادرة جوازات سفر العديد من الشيعة بما فيهم علماء دين. كما تم ايضا منع العديد من الشيعة من مغادرة البلاد(٣٦).

٦- انتهاكات ضد حق المرأة بالتساوي في الحرية الدينية

ان طريقة تفسير وفرض القانون الديني من قبل السعودية يؤثر في جميع اوجه حياة النساء السعوديات والاجنبيات على السواء ويؤدي إلى انتهاكات خطيرة لحقوقهن الانسانية(٣٧).
تستخدم القوة لتهديد او ارغام النساء للعمل في طرق يفرضها المطاوعة والتفسير الحكومي للشريعة الإسلامية.
ان التمييز الذي يؤثر على حقوق المرأة له نتائج اخرى. فمثلاً على المرأة ان تلتزم بقانون الزي الصارم عندما تظهر خارج البيت، ولا تتمكن المرأة من تلقي العلاج في المستشفى الا إذا حصلت على موافقة رجل قريب لها.
ففي الوقت الذي تملك فيه النساء نسبة ٢٠٪ من فرص العمل السعودية فان عليهن انتداب قريب ذكري للنيابة عنهن في اجراء المعاملات المالية.
ان التعاليم القائمة على اساس الدين تقيد حقوق النساء باختيار الوظيفة لأن المرأة على سبيل المثال مستثناة من الدراسة في بعض المهن المعينة مثل الهندسة، الصحافة والهندسة المعمارية، والمرأة ليس لديها حرية بالتنقل داخل البلاد وتحتاج إلى اذن مكتوب من قريب ذكري للسفر داخل او خارج البلاد(٣٨).
اضف إلى ذلك فان المرأة لا يحق لها قيادة السيارة وبامكانها فقط ركوب سيارة يسوقها قريب ذكري او مستخدم لديها وبالعكس فانها تتعرض لحظر التوقيف من قبل المطاوعة او الشرطة.
ولا يمكن للمرأة كذلك قبول العمل في الارياف إذا لم يصاحبها قريب ذكري بالغ.
وهكذا فان القيود الموضوعة على حرية التعبير والضمير والدين والعقيدة في المملكة العربية السعودية لها بالخصوص تأثير قاسي على حياة المرأة.
ان جميع القيود على سلوك النساء خارج البيت يجعلهن غير حصينات وبصورة خاصة ازاء العنف البدني من قبل المسؤولين السعوديين. اضافة إلى ذلك، فانه من الصعب جداً بالنسبة للمرأة الحصول على انصاف قضائي بسبب الانتهاكات التي تتعرض لها من قبل المطاوعة او من قبل مسؤولي الحكومة الآخرين.
ان دور المطاوعة في فرض الاخلاق العامة التي تتعلق بالمرأة جاء وفقاً إلى تدقيق وفحص استثنائي عام ٢٠٠٢م.
ففي مارس/آذار من تلك السنة قتلت ١٥ فتاة وجرحت ما لا يقل عن ٥٠ فتاة اخرى في حريق شب في احدى مدارس البنات في مكة. وقد اتهمت تقارير صحفية بما فيها وكالة الانباء السعودية المطاوعة بالتدخل في عمل عمال الانقاذ الذين منعوا البنات من الهروب من البناية المحترقة لأن العديد منهن لم يكن (محجبات) وفقاً لقانون الزي النسائي السعودي.
ونقل عن رئيس شرطة مكة قوله بان المطاوعة من الممكن ان يكونوا هم المسؤولين عن (محاولتهم للتدخل) بهروب الفتيات.
وقد أمر وزير الداخلية بفتح تحقيق بالحادث والذي برأ المطاوعة من أي خطأ.

وقد عبرت وسائل الاعلام السعودية والدولية وبعض منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية عن استيائها من نتائج التحقيقات الاولية وطالبت باجراء تحقيق كامل وواضح كما طالبت باستقالة المدير المسؤول عن رئاسة تعليم البنات علي المرشد(٣٩).

وبعد اسبوعين من الحادث المأساوي أحيل المرشد على التقاعد من قبل ولي العهد الامير عبد الله وتم دمج رئاسة تعليم البنات في وزارة التعليم.

النظام القضائي السعودي لا يمنح المرأة نفس الوضع القانوني الممنوح للرجل.

ففي محاكم البلاد على سبيل المثال وحسب التفسير الرسمي للشريعة الإسلامية وفي بعض الظروف تكون شهادة الرجل الواحد في المحكمة الشرعية مساوية إلى شهادة امرأتين(٤٠).

المرأة المسلمة لا تملك الحرية باختيار زوجها لانها وطبقاً إلى مبادئ الشريعة الإسلامية فإنه يحرّم عليها الزواج من غير المسلم بينما الرجال لهم الحق بالزواج من مسيحية أو يهودية بالاضافة إلى المسلمة. وان البنات يحصلن على نصف الميراث مما يحصل عليه الاخوة الذكورة.

والمرأة يجب ان تبرز اسباب قانونية عند طلبها الطلاق اما الرجال فغير ملزمين بهذا الشرط (٤١).

اعلنت الحكومة في سبتمبر/ايلول ٢٠٠١ بأن بأمكان النساء الحصول على بطاقات الجنسية الخاصة بهن، بيد ان ذلك يتطلب منهن الحصول على اجازة من شخص ذكر من اقاربهما للحصول على تلك البطاقة , علاوة على ذلك فان بطاقات الجنسية غير الزامية للنساء

ان العنف المنزلي لا يعتبر جريمة في نظر القانون السعودي وان العنف الحاصل من الازواج شائع في السعودية(٤٢).

وتقول وزارة الخارجية الامريكية بان عمال المنازل الاجانب يتعرضون للحجز الانفرادي والحرمان من الطعام والضرب وانتهاكات بدنية اخرى بما فيها الاغتصاب(٤٣).

وفي مقابلات اجرتها اللجنة مع نساء اجنبيات يعملن كخادمات في المنازل ذكرن بأنهن تعرضن للانتهاكات وكن غالبا ما يمنعن من مغادرة البيت الذي يعملن فيه من اجل استمرار بقائهن في السعودية(٤٤).

وفي احدى القضايا اخبرت اللجنة احدى الخادمات المنزليات بأنها اصبحت حامل بعد ان اغتصبها مستخدمها. وقد تم سجنها بعد ذلك لأنه من غير القانوني بالنسبة للعاملة الاجنبية ان تكون حامل في السعودية إذا لم تكن متزوجة.

٧ـ لا حماية قانونية للحرية الدينية

لا يوجد دستور مدون في السعودية. في عام ١٩٩٢م اصدر الملك فهد (القانون الاساسي للحكم) الذي اعلن بأن القرآن والسنة هما دستور للبلاد وان الحكومة تعتمد في شرعيتها في الحكم على الإسلام.

ويمنع القانون الاساسي الاعتقال التعسفي والمضايقة ودخول البيوت الخاصة بدون تفويض قانوني، بيد ان السلطات لا تلتزم حتى بهذه التوجيهات القانونية الصريحة. ولا يتضمن القانون الاساسي أي حماية لحرية الدين او المعتقد.

الشكل المركزي لحكومة السعودية هو الحكم الملكي. لا توجد هناك احزاب سياسية او انتخابات وطنية.

ان اعضاء العائلة المالكة القياديين يختارون الملك من ضمن انفسهم وبموافقة لاحقة من العلماء (زعماء دين وهابيين)(٤٥).

ان صلاحيات الملك محددة فقط بالمبادئ التي يجب عليه فيها ان يلاحظ الشريعة الإسلامية والتقاليد والاعراف السعودية الاخرى وعمليا فان عليه ايضا الحصول على اجماع العائلة الحاكمة السعودية والعلماء والعناصر الاخرى المهمة في المجتمع السعودي.

مع أنه لا توجد هناك محاسبة من قبل الشعب لسياسة الحكومة.

ان الشرعية يمنحها قرار من مجلس الوزراء تتم الموافقة عليه من قبل مرسوم ملكي ويجب ان يتوافق مع تفسير الحكومة للشريعة الإسلامية.

في عام ١٩٩٣م عين الملك فهد ٦٠ عضو لمجلس الشورى وزيد العدد بعد ذلك إلى ١٢٠ عام ٢٠٠١م وتكون صلاحياته مقيدة فقط بسؤال مجلس الوزراء واقتراح قوانين جديدة(٤٦).

تُدار العدالة او القضاء طبقا للشريعة الإسلامية بنظام محاكم دينية يتم تعيين القضاة فيها من قبل الملك وبتوصية من مجلس القضاء الاعلى الذي يتألف من ١٢ عالم دين كبير. ويعمل الملك كمحكمة عليا للنقض ولديه صلاحية باصدار العفو(٤٧) ووفقاً للقانون الاساسي للحكم فان استقلالية القضاء محمية بالقانون. وبالرغم من تنوع المذاهب الإسلامية في السعودية وبالاضافة إلى وجود عمال اجانب غير مسلمين، فان تفسير الحكومة للشريعة الإسلامية يُدار خلال نظام محكمة واحد وقضاة بامكانهم اهمال شهادة أي شخص لا يلتزم بالمذهب الوهابي للاسلام.

ان عقوبات الحدود التي تفرضها الشريعة الإسلامية على الجرائم الجنائية تنفذ من قبل الدولة(٤٨). وان الجرائم التي تقع تحت عقوبات الحدود هي السرقة والسطو المسلح والعلاقات الجنسية المحرمة والاتهام الكاذب حول وقوع علاقة جنسية محرمة، تناول الخمور والارتداد عن الدين. والعقوبات المعينة لتلك الجرائم تشمل الجلد وبتر الاطراف والاعدام والرجم.

ولم تنفذ السلطات في السنوات الاخيرة احكام اعدام بالرجم، بيد ان لجنة الامم المتحدة الخاصة بمناهضة التعذيب كانت قد عبرت عن قلقها ازاء (اصدار احكام وفرض عقوبات بدنية من قبل سلطات قضائية وادارية وبالخصوص عقوبات جلد وبتر اطراف تتنافى مع اتفاقية مناهضة التعذيب.(٤٩)

تدير وزارة العدل التي تأسست عام ١٩٧٠م اكثر من ٣٠٠ محكمة من محاكم الشريعة الإسلامية في المملكة العربية السعودية. وقد تم تعيين وزير العدل من قبل الملك من ضمن العلماء الكبار في البلاد.

ولدى العلماء تأثير سياسي مميز ويشملون طلاب علوم دينية وقضاة ومحامين وأئمة مساجد(٥٠).

ان السرية والنقص في معايير العملية القضائية المعترف بها دوليا لها معالم مميزة طويلة الامد في النظام القضائي السعودي. وفي الوقت الحاضر فان النظام القانوني السعودي اصابه بعض التغيير على المستويين التركيبي والاجرائي.

فقد صدر قانون جديد للاجراءات الجنائية واصبح نافذ المفعول في مايو/مايس ٢٠٠٢م ويبين بصورة واضحة حقوق المتهمين مع انظمة وتعليمات لطريقة تنفيذه.

كما صدر قانون جديد للمهنة القضائية وتسجيل شامل للمحامين يتوقع له الاكمال خلال خمس سنوات(٥١).

وبالرغم من هذه التغيرات، فان الالتزام بمعايير حقوق الإنسان الدولية لا زالت هي التحدي البارز في المملكة السعودية.

وفي تقريره الذي اصدره حول زيارته للمملكة في اكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٢م، عبر مقرر الامم المتحدة الخاص باستقلال القضاة والمحامين عن قلقة حيال النظام القضائي. وخلص بان هناك (نقص جوهري) من الشفافية في النظام القضائي، والقيام بالاعتقالات الطويلة الامد التي تجري بمعزل عن العالم الخارجي، ونقص في اجراءات العملية القضائية ونقص في حصول المتهمين على مساعدة قانونية، ونقص في المساواة على اساس القانون، واعتماد السلطات على الاعترافات العلنية المستقاة من المتهمين كدليل اتهام في المحكمة والنقص في حصول المواطنين الاجانب على مساعدة قانونية(٥٢).

وقد اصدر المقرر الخاص عدة توصيات شملت اصلاح الاجراءات الجنائية لتصبح متطابقة مع المعايير الدولية.

٨ـ التعصب في النظام التعليمي السعودي ووسائل الاعلام

يلقن نظام التعليم السعودي جميع الطلاب التفسير الحكومي المفضل للاسلام بغض النظر عن عقائد الاطفال او والديهم.

ويقول بعض الخبراء بان نظام التعليم في السعودية في وضعه الحالي يشجع التعصب في مناهج التعليم والكتب المدرسية. ان التعليم الإسلامي الديني الزامي في جميع مراحل التعليم وتحصل جميع المدارس العامة على تعليم ديني يتوافق مع الرؤية الرسمية للاسلام.

وان نسبة ٣٠ إلى ٥٠٪ من مناهج المدارس الثانوية تقوم على اساس المبادئ الدينية(٥٣).

ويؤكد المحاورون السعوديون بأنهم طالما يكونوا في المدارس الابتدائية والثانوية فانهم يجبرون على تعلم المذهب الوهابي ويلقنون باستمرار بانه لا يوجد هناك شكل آخر للاسلام او أي دين اخر له صفة شرعية او صدق وان عليهم عدم مزاملة افراد المجموعات الدينية الاخرى.

ان هذا التلقين المذهبي الالزامي ينتهك المبدأ الواضح الوارد في الاعلان العالمي لحقوق الإنسان والصكوك الدولية الاخرى والتي تقول بان التعليم الديني في المدارس يجب ان يكون متطابق فقط مع عقائد الوالدين والاهتمامات الجيدة والقدرات المتطورة للطفل.

واجريت دراسات مستقلة في الاشهر الاخيرة اشارت إلى ان الكتب المدرسية

الحكومية التي تنشرها وزارة التعليم السعودية تحوي لغة تهجمية وقائمة على التمييز وفي بعض الاحيان تشجع التعصب والكره تجاه الفئات الدينية الاخرى(٥٤).

ومن ضمن نتائج التحقيقات المهمة لهذه الدراسات لنظام التعليم السعودي العام هي:

١ـ الإسلام وخاصة المذهب الوهابي يقدم على انه الدين الحقيقي وان جميع الاديان الاخرى تعتبر باطلة ومضلة بما فيها المذاهب الإسلامية الاخرى مثل الشيعة والصوفية.

٢ـ المسيح واليهود يصنفون دائما على انهم كفار واعداء للاسلام ويجب ان لا تتم مصادقتهم او مزاملتهم ويشار اليهم في كتب المرحلة الدراسية الثامنة كقرود وخنازير(٥٥).

٣ـ يشار إلى اليهود دائما على انهم (أمة شريرة)، ويتميزون بأخذ الرشوة والخداع والغدر واشياء اخرى.

٤ـ الذين يتركون الدين الإسلامي ويعتنقون دين آخر يستحقون القتل او على الاقل السجن إذا وجدوا مذنبين.

٥ـ التأكيد على التعليم التلقيني والروتيني افضل من تطوير المهارات التحليلية.

٦ـ السياسة التعليمية السعودية والمناهج التعليمية تظهر التمييز ضد الفتيات.

وهذه النتائج تثير القلق ازاء تشجيع التعصب في نظام المدارس العام، بالاضافة إلى التعليم الالزامي لمذهب ديني واحد لجميع الطلاب.

وخلال اللقاءات التي عقدتها اللجنة في زيارتها للسعودية في مارس/آذار ٢٠٠١م، برر بعض المسؤولين السعوديين اسباب منعهم لممارسة طقوس الاديان الاخرى بصورة علنية من خلال زعمهم بأن الشعب السعودي لن يتسامح ومن المحتمل ان يعارض بشدة مثل هذا التعبير الديني العلني.

وكما ذكر سابقا فانه حتى وان كان ذلك هو ادراك حسي ودقيق لبعض وجهات النظر الاجتماعية، فان على الحكومة واجبات لدعم التسامح الديني.

وتعتقد اللجنة بان علاج ذلك لا يقع على تأييد هذه الآراء من خلال قمع ممارسة العبادة العلنية وانما بتعزيز الفهم والتسامح الديني بما في ذلك النظام التعليمي.

وفي تقريرها الصادر في مايو/مايس ٢٠٠١م، دعت اللجنة حكومة الولايات المتحدة (لحث الحكومة السعودية من اجل دعم التسامح الديني والاحترام لجميع الاديان في نظامها التعليمي).

واوصت لجنة الامم المتحدة الخاصة بحقوق الطفل الحكومة السعودية (بذل جميع الجهود بما فيها الحملات التعليمية العامة لمقارعة التعصب القائم على اساس الدين او العقائد الاخرى)(٥٦).

بالاضافة إلى نظام التعليم فان التعصب والرسائل التهجمية موجودة ايضا في المفاصل المهمة الاخرى للمجتمع السعودي مثل المساجد ووسائل الاعلام المسيطر عليها بصورة كبيرة من قبل الحكومة.

وترد اخبار كثيرة جداً حول قيام بعض الزعماء الدينيين باستخدام الخطب التي تلقى في المساجد لإيصال رسائل التعصب والتمييز ضد اليهود والمسيح(٥٧).

ومن الامثلة على ذلك: ((المسيح واليهود كفار... واعداء الله).

(يا الله دمّر اليهود الطغاة)، (على المسلمين ان يعلموا اولادهم على جهاد... وكره اليهود)، و(اليهود والمسيح هم اسلاف القرود والخنازير)(٥٨).

وتبقى العواطف المعادية للسامية وللغربيين سائدة في وسائل الاعلام التي تسيطر عليها الحكومة(٥٩).

وهناك عدد كبير من المقالات والتعليقات في الصحافة السعودية ذات طابع معادي وهجومي وتمييزي ضد اليهود: (الحركة الصهيونية) مصنفة مثل الشر، اصدار اتهامات بالتشهير بالاصل اليهودي، تشجيع الكره تجاه اليهود، يروّجون على اليهود بانهم ويحاولون السيطرة على العالم، ووجود المحرقة التي تمت لليهود في العهد النازي لا اصل لها(٦٠).

د. التصدير العالمي للعقيدة الوهابية

تعبر اللجنة عن قلقها ازاء التقارير الكثيرة الموثقة التي تقول بان الحكومة السعودية وافراد العائلة المالكة يمولون بصورة مباشرة وغير مباشرة حملة اعلامية عالمية لصالح العقيدة الدينية الوهابية التي تشجع كما يزعم الكره والتعصب واشكال اخرى من انتهاكات حقوق الإنسان بما فيها العنف.

ان القلق هو ليس حيال نشر الإسلام بحد ذاته ولكن حول المزاعم التي تقول بان التفسير الحكومي للاسلام يشجع انتهاكات حقوق الإنسان بما فيها أعمال العنف ضد غير المسلمين وضد المسلمين غير المرغوب فيهم.

ان القلق اوسع من المزاعم التي تقول بان الحكومة السعودية تدعم وتمول الارهاب الذي جذب اهتمام كبير بعد هجومات ١١ سبتمبر/ايلول الارهابية عام ٢٠٠١م في الولايات المتحدة(٦١).

في الستينات، بدأت الحكومة السعودية بانشاء وتمويل منظمات اسلامية تقوم بدعم عقيدتها الدينية في الخارج.

ففي عام ١٩٦٢م قامت بتأسيس رابطة العالم الإسلامي، وهي منظمة تقوم بدعم الوحدة الإسلامية وترويج المذهب الوهابي لدى المسلمين وغير المسلمين.

وقامت لاحقاً بتأسيس الجمعية العالمية للشباب المسلم التي تركز على بث الافكار بين الشباب.

كما تقوم الحكومة السعودية ايضا بتمويل العديد من منظمات الاغاثة التي تقوم بتقديم المساعدات الانسانية ولكنها تقوم ايضا ببث الافكار والعقائد الوهابية كجزأ من نشاطاتها. ويقول احد الطلبة الدينيين بانه (من المهم التمييز ما بين المساعدة المقررة للاغراض الانسانية والتمويل والمساعدة المالية سواء كانت متعمدة او غير متعمدة لدعم النشاطات النضالية).

وانه من الضروري ايضا التفريق ما بين المدارس المخصصة للتعاليم الدينية والتي لها فقط دوافع تعليمية والمدارس التي تستخدم الدين للحث على الكره والعداء للآخرين والتي تستخدم من قبل بعض الاشخاص او المجموعات لأغراض سياسية. ان خطوط التفريق من الممكن ان تكون غالبا غير واضحة(٦٢).

ويتفق العديد من الخبراء بان الحكومة السعودية قد قامت بجهود كبيرة لزيادة تمويل واستهلال حملة منظمة لنشر الوهابية خارج المملكة العربية السعودية بعد حادث الاستيلاء القصير على المسجد الكبير في مكة عام ١٩٧٩م من قبل متطرفين مسلمين ساخطين. وقد شعر اولئك المتطرفون بان الحكومة السعودية اصبحت قريبة جداً من الغرب.

وفي نفس الوقت، نظرت الحكومة السعودية إلى الثورة الإسلامية في ايران عام ١٩٧٩م على انها تهديد مباشر من شأنه ان يشعل المعارضة لدى السكان الشيعة في السعودية ضد النظام السعودي.

ويعتقد العديد من الخبراء ايضا بان الجهود للحملة العالمية لنشر المذهب الوهابي قد ازدادت في هذا الوقت من اجل تهدئة مخاوف المؤسسة الدينية الوهابية حول زيادة العصرنة في السعودية والعلاقات القوية مع الغرب وبالخصوص الولايات المتحدة والذي من شأنه ان يغير مسار الانتقاد المحلي للعائلة الحاكمة.

وكانت هناك حملة اخرى من بث الافكار العدوانية تلت في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات استهدفت دول الاتحاد السوفيتي السابق.

وحتى بعد هجومات ١١ سبتمبر/ايلول ٢٠٠١م فان (دور الحكومة السعودية في تمويل ودعم التفسير المتطرف للاسلام في انحاء العالم الإسلامي قد ازداد)(٦٣).

ان السعودية معروفة بانها من اكبر الممولين للمدارس الدينية في افغانستان وباكستان والهند واليمن وافريقيا وآسيا الوسطى وأوربا الشرقية (خصوصا البوسنة وكوسوفو)، وجنوب شرق آسيا وامريكا الشمالية، والشيشان وداغستان(٦٤).

لقد ساهمت الثروة والمساعدات المالية السعودية في جميع انحاء العالم إلى نمو انفجاري للمدارس الدينية خلال فترة مقاومة الافغان للاحتلال السوفيتي. وخلال تلك الحرب (١٩٧٩ ـ ١٩٨٩م)، برز نوع جديد من المدارس في الباكستان وافغانستان غير مهتمة كثيرا بالدراسة الدينية وانما بمسألة اعلان الحرب على الكفار.

وقد درس العديد من الطالبان الذي سيطروا وحكموا مناطق شاسعة من افغانستان في بعض المدارس التي كانت تمولها السعودية في باكستان(٦٥).

وفي قضية باكستان استخلص احد الخبراء امام اللجنة قائلا: (ان بعض هذه المدارس تدار من قبل مجموعات دينية خاصة تقدم تدريب عقائدي وحافز للذين يقاتلون في افغانستان وكشمير وتشارك في العنف الذي يستهدف الطوائف الدينية في باكستان)(٦٦).

ويزعم العديد بان التعليم الديني الذي يبث في المدارس الإسلامية الممولة سعوديا وفي المساجد والمراكز الإسلامية المنتشرة في جميع انحاء العالم تشعل الكراهية والتعصب وحتى العنف ضد المسلمين وغير المسلمين. بعض الكتب المدرسية التي تمولها الحكومة السعودية المستخدمة في المملكة العربية السعودية وفي المساجد والمدارس الإسلامية في امريكا الشمالية تشجع وتحرض

على العنف ضد غير المسلمين(٦٧).

وهناك تقارير اخرى تتحدث عن وجود بعض اعضاء من احزاب متطرفة وجهادية يتدربون في السعودية ليكونوا علماء دين، وهذه الاحزاب والمجموعات تدعم التعصب وحتى العنف ضد الآخرين على اساس الدين(٦٨).

عدد من المسؤولين والطلاب الامريكيين السابقين اثاروا علناً مسألة دور الحكومة السعودية في تصدير الوهابية.

وفي شهادته أمام لجنة الحرية الدينية الدولية حول (مستقبل العلاقات الامريكية السعودية) في مايو/مايس ٢٠٠٢م، قال جيمس وولسي المدير السابق لوكالة المخابرات المركزية الامريكية سي. آي. أي: (ان التصدير الوهابي للكراهية لنا والممول سعوديا قد غطى الكرة الارضية. والمعروف بأن المدارس الدينية في باكستان التي تعلم فيها عدد كبير من الطالبان والقاعدة كانت مدارس وهابية). ان الكتب الدراسية الوهابية تعلم الطلاب بأن على جميع المسلمين اعتبار جميع الكفار اعداء(٦٩).

وفي احدى المقالات عام ٢٠٠٢م في الشؤون الخارجية، اكد مساعد وزير الخارجية الامريكي السابق لشؤون الشرق الادنى (مارتن انديك) بأن النظام (السعودي) يمول تصدير الوهابية من خلال بناء مئات المساجد والمدارس في الخارج. ويقوى نشاطه بصورة خاصة في المناطق التي اصيبت جراء انهيار الاتحاد السوفيتي (البلقان، آسيا الوسطى، افغانستان وباكستان) حيث يتسابق السعوديين مع الملالي الايرانيين لكسب قلوب وعقول السكان المسلمين المحليين(٧٠).

وكتب احد الطلاب: (عالمياً، يقوم السعوديين سواء كانت منظمات ترعاها الحكومة أو أشخاص أغنياء، بتصدير الرؤية المتطرفة وفي بعض الأحيان الجهادية للإسلام الوهابي للبلدان الأخرى والطوائف في العالم الإسلامي والغرب(٧١).

ويقترح طالب آخر بأن السعوديين"في حاجة للحث لتطوير نموذج تسامح افضل للاسلام، نموذج يناسب العصرنة، يكون بديل للعداء وكراهية الأجانب الذي يبث الان في المدارس والمساجد"(٧٢).

ويقول خبير ثالث:"ان اتهام السعوديين بدعم الارهاب في الخارج ينبع من تمويل المدارس والمؤسسات الإسلامية من خلال المنظمات... من الباكستان إلى اوربا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، التي اصبحت محطات تجنيد وارضيات تدريب للإرهابيين..."(٧٣).

ويزعم العديد ايضا بأن هناك عدد كبير من المجموعات والاحزاب الراديكالية قد قامت بأعمال عنف في افغانستان وباكستان واندونيسيا وآسيا الوسطى من بين اماكن أخرى، (وهذه الاعمال هي ثمرة تصدير الوهابية)(٧٤).

ويقول احد التقارير الصحفية: ان جملة (تصدير الوهابية) في اندونيسيا تشمل توزيع كراسات تدين أي انحراف عن مبادئ الوهابية وتشمل ايضا بناء مساجد تقوم بدفع مبالغ لبعض الطلاب الاندنوسيين للدراسة في الجامعة الإسلامية في المدينة (جامعة وهابية).

انه ليس من الصدفة بأن معظم الاحزاب الراديكالية في اندونيسيا اليوم لديها ألفة أو انجذاب للوهابية(٧٥).

وبالرغم من المزاعم الكثيرة التي صدرت من هذا النوع وخصوصاً منذ احداث ١١ سبتمبر/ايلول ٢٠٠١م، فان الدور الدقيق للحكومة أو المسؤولين السعوديين في هذه النشاطات المزعومة غير معروف. والمشكلة تبدو خطيرة وان مثل هذه المزاعم تتطلب تحقيقاً اكثر.

الهوامش

١ ـ راجع البنك الدولي/ملف السعودية

accessed February 12, 2003
org/external/CPProfile.asp?CCODE=SAU&PTYPE=CP,
http://devdata.worldbank.

ومعلومات الـ (سي. آي. أيه)

sa.html
http://www.cia.gov/cia/publications/factbook/geos/
accessed February 12, 2003

وموقع السفارة السعودية في واشنطن دي. سي تقدر عدد السكان بـ ٢٢.٨ مليون نسمة
http://www.saudiembassy.net/profile/saudi-profile00.htm
accessed February 19, 2003

٢ ـ الاسماعيليين (ويعرفون أيضاً بالسباعيين) يتنازعون حول هوية الإمام السابع في المذهب الشيعي في القرن الثامن وقد طوروا مذهبهم الشيعي المستقل الذي انتشر في جيوب صغيرة من الشرق الأوسط وفي وسط وجنوب آسيا وفي اوربا وشمال امريكا فيما بعد.

راجع الموسوعة الاسماعيليين
http://www.encyclopedia.com/html/I/Ismailis.asp
accessed February 17, 2003.

٣ ـ تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول الحرية الدينية الدولية (المملكة العربية السعودية) اكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٢م
http://www.state.gov/g/drl/rls/irf/2002/14012.htm
accessed April 21, 2003

٤ ـ اعلن وزير الداخلية الأمير نايف في فبراير/شباط ٢٠٠٣م بأن قوة العمل الاجنبية لا تتجاوز ٢٠٪في سنة ٢٠١٣م ولذا فانه لا توجد قومية تتجاوز١٠٪ من العدد الكلي للمغتربين في السعودية
-al-yaqeen.com/issues/20030207/feat10en.htm
http://www.ain
accessed April 3, 2003.

٥ ـ تقرير منظمة مراقبة الإنسان السنوي لعام ٢٠٠٣م: المملكة العربية السعودية، ١٤ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٣م.
http://www.hrw.org/wr2k3/mideast6.html
accessed April 11, 2003.

٦ ـ تاريخياً، حافظت عائلة آل سعود المالكة على علاقات حميمة مع الزعماء الدينيين وخاصة مع افراد عائلة آل الشيخ ـ بضعة آلاف من العائلة هم اسلاف ذكور مباشرين من محمد بن عبد الوهاب.ومنذ نهاية السبعينات عندما أبدأ تراجع احتياط النفط يقلل مستوى المعيشة في السعودية وبعد ان سيطر بعض المسلمين المتطرفين بالقوة على المسجد الكبير في مكة عام ١٩٧٩م والذي ادى إلى اعدام العشرات من قبل السلطات السعودية، فان الحكومة السعودية جددت تحالفها مع المؤسسة الدينية الوهابية.

وكانت الحكومة طوال الوقت تقر بمسؤولية اكبر لرجال الدين الوهابيين في مجالات مهمة لهم بما فيها القضاء، التعليم، التوجيه الديني ونشر الإسلام عالمياً. وفي الوقت الحاضر فان وزير العدل ووزير الشؤون الإسلامية ورئيس مجلس كبار العلماء هم من عائلة آل الشيخ.

وللحصول على قائمة اسماء مسؤولي الحكومة في السعودية راجع السي. آي. أيه (رؤساء الدول واعضاء مجلس الوزراء للحكومات الاجنبية) المملكة العربية السعودية.
ttp://www.cia.gov/cia/publications/chiefs/chiefs154.html
h
accessed February 16, 2003

٧ ـ هناك القليل من المساجد الشيعية في المنطقة الشرقية وبصورة اولية في القطيف.

المدن الغربية تشير عموماً للمؤسسة الدينية السعودية (بالوهابية) بالرغم من انه داخل السعودية يشيرون عمليا لانفسهم بـ(الموحدون).

٨ ـ الاعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨م)، المادة ١٨، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (١٩٦٦م) المادة ١٨، اعلان الأمم المتحدة حول ازالة كل اشكال التعصب والتمييز القائمين على الدين أو المعتقد (١٩٨١م) المادة ١، واتفاقية حقوق الطفل (١٩٨٩م) المادة ١٤.

٩ ـ مكتبة الكونجرس، (المملكة العربية السعودية: الشيعة) دراسات حول البلدان: المملكة العربية السعودية
-bin/query/r?frd/cstdy:@field
DOCID+sa0095)http://memory.loc.gov/cgi
accessed February 28, 2003

١٠ ـ في الدول الخليجية مثل قطر، الامارات المتحدة، الكويت، عمان والبحرين يسمح فيها لغير المسلمين بالتعبد وبدرجات متفاوتة. ففي الكويت واليمن فان الكنائس معترف بها ويسمح بالعبادة العلنية.

في الامارات المتحدة وقطر اعطت اراضي للطوائف المسيحية لبناء كنائس ولا تتدخل عموماً بالنشاطات الدينية لغير المسلمين. وفي عمان يسمح للمسيح والهندوس بممارسة عبادتهم بصورة علنية.

١١ ـ راجع لجنة حقوق الإنسان، الملاحظة العامة رقم ١٥ (٢٧) حول وضع الأجانب وفقا للعهد، الجلسة ٢٨، ٢٢ يوليو تموز ١٩٨٦م الفقرتين ٢، ٧ وثيقة الأمم المتحدة (UN Doc. CCPR/C/21/Add.5/Rev.1) (تشير إلى ان"الحكم العام هو ان أي حق من حقوق العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية يجب ان يكفل بدون تمييز ما بين المواطنين والاجانب باستثناء المادة ٢٥ الخاصة بالحقوق السياسية".

١٢ ـ راجع لجنة حقوق الإنسان، الملاحظة العامة رقم ٢٢ (٤٨) (المادة ١٨) وثيقة الأمم المتحدة:
(١٩٩٣) UN Doc. CCPR/C/21/Rev.1/Add.4

اكروت كريثنا سوامي، دراسة حول التمييز في مسألة الحقوق والممارسات الدنيية. وثيقة الأمم المتحدة:

Doc. E/CN.4/Sub. 2/200/Rev.1 UN Sales No. 60.XIV.2 (١٩٦٠) UN
مبادئ سيراكوسا حول القيود والنواقص في مواد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (١٩٨٤م) راجع المادة ١٤ الفقرة الفرعية ٣ في اتفاقية حقوق الطفل. نص العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية تجده في
http://www.unhchr.ch/html/menu3/b/k2crc.htm
accessed March 30, 2003

١٣ ـ تقارير الحرية الدينية الدولية لعام ٢٠٠٢م (المملكة العربية السعودية) (انترنت).

١٤ ـ جرائم التجديف في السعودية تشمل عموماً أي تصريحات حاطة من القدر ضد الإسلام أو النبي محمد.

١٥ ـ مدل ايست نيوزلاين (السعوديين يصدرون حكم بالاعدام ضد رجل سب الدين) ٣ فبراير/شباط ٢٠٠٣م.

١٦ ـ المعهد السعودي (الحرية الدينية في المملكة العربية السعودية؛ يناير/كانون الثاني ٢٠٠١م
stitute.org/Reports/Religious_Freedom/rlgfrdm_en.html
http://www.saudiin
accessed March 28, 2003

١٧ ـ مقابلات من اعضاء اللجنة مع عمال اجانب ذوي عقود عمل حاليين وسابقيين في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٣م.

١٨ ـ مؤخراً في مارس/آذار وابريل/نيسان ٢٠٠٣م على التوالي، وزير الدفاع الأمير سلطان ووكيل وزير الداخلية الأمير احمد اعادوا التأكيد علنياً على سياسة الحكومة السعودية بخصوص السماح لغير المسلمين بممارسة العبادة الخاصة.

١٩ ـ هذه المعايير تم ايجازها للجنة من قبل وزير الشؤون الإسلامية في مارس/آذار ٢٠٠١م في احدى اللقاءات في السعودية.

٢٠ ـ سابقاً كانت تسمى شركة النفط العربية الأمريكية، وشركة ارامكو السعودية الآن مملوكة كلياً للسعودية.

٢١ ـ في ردها على نتائج التحقيقات في اغسطس/آب وسبتمبر/ايلول ٢٠٠١م من قبل مقرر الأمم المتحدة الخاص بحرية الدين أو المعتقد، ادعت الحكومة السعودية بأن الاشخاص (برابو ايساك، اسكندر منغيس و ١١ فلبيني وارتيري آخرين من الذين اعتقلوا خلال صيف ٢٠٠١م قد طردوا جميعا من البلاد بسبب تحويل بعض اماكن الاقامة في جدة إلى اماكن لجوء لاشخاص يقيمون في البلاد بصورة غير مشروعة. راجع التقرير المقدم من قبل السيد عبد الفتاح عمر المقرر الخاص بحرية الدين أو المعتقد المطابق لقرار لجنة حقوق الإنسان رقم:
(E/CN.4/2002/73, March 14, 2002, 66-67٣٣/٢٠٠٠) والمؤرخ في ١٤ مارس/آذار ٢٠٠٢م. ٦٦ ـ ٦٧.
ca.nsf/TestFrame/06a76b69c494060cc1256b9e00456a
http://www.unhchr.ch/Huridocda/Hurido
accessed February 19, 2003

٢٢ ـ راجع ملف منظمة الشؤون المسيحية الدولية حول السعودية
p://www.persecution.org/humanrights/saudi_arabia.html
htt
accessed,November 4, 2002

والتضامن المسيحي في انحاء العالم (المملكة العربية السعودية: التقرير السنوي لعام ٢٠٠٢م):
p://www.csw.org.uk/Protest/Saudi%20AR2%202002.pdf
htt
accessed February 17, 2003

٢٣ ـ اعضاء من اللجنة اجروا مقابلة مع دنيس مورينو لاكال في يونيو/حزيران ٢٠٠٢م.

٢٤ ـ تقارير الحرية الدينية الدولية لعام ٢٠٠٢م (المملكة العربية السعودية) (انترنت).

٢٥ ـ تقارير حديثة من بعض المحاورين تقول انه في بعض الحالات لا تقوم الحكومة بترحيل العمال الأجانب مباشرة ولكنها تبدأ بالاعتماد على اقوال ارباب عملهم عند البدأ بالعملية. وبعض الذين اطلق سراحهم في سبتمبر/ايلول ٢٠٠٢م قد تم اعلامهم من قبل كفلائهم السعوديين بأنه ليس بامكانهم العودة إلى اعمالهم وعليهم مغادرة البلاد.

٢٦ ـ راجع ملاحظات ختامية للجنة حقوق الطفل مع ملاحظة التقارير المقدمة من قبل الدول الاطراف في الاتفاقية وفقاً للمادة ٤٤ من الاتفاقية CRC/C/15/Add.148(٢٢ فبراير ٢٢٠١) ص ٣١–٣٢
/83d5295595532530c12569ed00585df4?
r.ch/tbs/doc.nsf/385c2add1632f4a8c12565a9004dc311
http://www.unhch
accessed February 5, 2002

ثلاثة من الاعضاء العشرة هم من السعودية ومصر وقطر.

٢٧ ـ راجع دونا ابو نصر (سعوديين يحتجون على دور الشرطة الدينية) رويترز ٣١ يوليو/تموز ٢٠٠٢.

٢٨ ـ راجع الخلاصات والتوصيات للجنة مناهضة التعذيب: السعودية CAT/CR/28/5يونيو/حزيران٢٠٠٢م
5a9004dc311/a1d3cd6a1c89d294c1256bd00055bac6?
://www.unhchr.ch/tbs/doc.nsf/385c2add1632f4a8c1256
http
accessed November 1, 2002

٢٩ ـ نفس المصدر السابق.

٣٠ ـ تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول الحرية الدينية الدولية (المملكة العربية السعودية) اكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠١م
http://www.state.gov/g/drl/rls/irf/2001/5758.htm
accessed October 31, 2002

٣١ ـ منظمة مراقبة حقوق الإنسان (حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية: صمت اصم) ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١م
http://www.hrw.org/backgrounder/mena/saudi/
accessed April 15, 2003

٣٢ ـ تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول ممارسات حقوق الإنسان لعام ٢٠٠٢م (السعودية) مارس/آذار ٢٠٠٣م
http://www.state.gov/g/drl/rls/hrrpt/2002/18288.htm
accessed April 11, 2003

٣٣ ـ منظمة مراقبة حقوق الإنسان (التقرير السنوي لعام ٢٠٠٠م) تطورات حقوق الإنسان في السعودية
http://www.hrw.org/wr2k1/mideast/saudi.html
accessed November 14, 2002

٣٤ ـ صحيفة نيويورك سن (المكوك) ٢٣ ابريل/نيسان ٢٠٠٣م
sp?Issue=NYS/2003/04/23&ID=Ar00200&Mode=HTML
http://daily.nysun.com/Repository/ml.a
accessed April 28, 2003

٣٥ ـ تقارير الحرية الدينية الدولية لعام ٢٠٠٢م (المملكة العربية السعودية) (انترنت).

٣٦ ـ المعهد السعودي (الحرية الدينية في المملكة العربية السعودية) يناير/كانون الثاني ٢٠٠١م
stitute.org/Reports/Religious_Freedom/rlgfrdm_en.html,
http://www.saudiin
accessed March 28, 2003

٣٧ ـ لاجل مناقشة مفصلة لانتهاكات حقوق الإنسان ضد المرأة، راجع منظمة العفو الدولية/ كندا
(المملكة العربية السعودية: انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان تتعرض لها المرأة) ٢٧ سبتمبر/ايلول٢٠٠٠م
http://www.amnesty.ca/library/mde2305700htm.htm,
accessed March 24, 2000.

٣٨ ـ هذا المثال ينتهك بصورة واضحة وجلية المادة ١٣ من الاعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تنص على (″لكل فرد حق في حرية التنقل وفى اختيار محل إقامته داخل حدود الدولة″. وان″لكل فرد حق في مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده، وفى العودة إلى بلده.″). راجع الاعلان العالمي لحقوق الإنسان المادة ١٣ (١) (٢)
http://www.un.org/Overview/rights.html
accessed February 25, 2003

٣٩ ـ عرب نيوز (رئاسة تعليم البنات تحصل على تقاعد مبكر) ٢٥ مارس/آذار ٢٠٠٢م
.arabnews.com/SArticle.asp?ID=13755&sct=Murshid&,
http://www
accessed April 21, 2003.

٤٠ ـ انظر التقرير المقدم من قبل مقرر الأمم المتحدة الخاص بحرية الدين والمعتقد (عبد الفتاح عمر)
والمطابق لقرار لجنة حقوق الإنسان رقم (١٩٩٩/٣٩,
/CN.4/2000/65).

٤١ ـ تقرير وزارة الخارجية السنوي لعام ٢٠٠١م حول ممارسات حقوق الإنسان (المملكة العربية السعودية) مارس ٢٠٠٢م
http://www.state.gov/g/drl/rls/hrrpt/2001/nea/8296.htm
accessed October 31, 2002

٤٢ ـ تقرير وزارة الخارجية لعام ٢٠٠٢م ٣١مارس/آذار ٢٠٠٣م
http://www.state.gov/g/drl/rls/hrrpt/2002/18288.htm
accessed April 16, 2003

٤٣ ـ تقرير وزارة الخارجية لعام ٢٠٠٢م (انترنت).

٤٤ ـ مقابلة مع اعضاء في اللجنة في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٣م.
٤٥ ـ وزارة الخارجية الأمريكية، ملاحظات حول الخلفية (السعودية).
http://www.state.gov/r/pa/ei/bgn/3584.htm
accessed November 1, 2002
٤٦ ـ راجع (دعوى للكونجرس) السعودية: القضايا الحالية والعلاقات الأمريكية. لجنة البحث في الكونجرس ٣ اكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٢م.
٤٧ ـ وزارة الخارجية الأمريكية، ملاحظات حول الخلفية (السعودية).
http://www.state.gov/r/pa/ei/bgn/3584.htm
accessed November 1, 2002
٤٨ ـ Hudud عبارة اسلامية قانونية تعني (الحدود).
٤٩ ـ نفس المصدر السابق.
٥٠ ـ هؤلاء العلماء البارزين شكلوا اعضاء مجلس كبار العلماء وهو جهاز رسمي اوجده الملك

عام ١٩٧١م (ليكون مثل المنتدى تشاوري ما بين الملك والمؤسسة الدينية).

وفي مقابل الاعتراف الرسمي بسلطتهم الدينية الخاصة، فان العلماء القيادين اعطوا موافقة ضمنية واقرار علني للسياسات الخلافية الاحتمالية. ففي عام ١٩٧٩م على سبيل المثال اصدر اعضاء في مجلس كبار العلماء فتوى اجازت استخدام القوة لاخماد المعارضين المسلمين الذين احتلوا المسجد الكبير في مكة. وفي عام ١٩٩٠م حصل الملك فهد على موافقة من العلماء لاستقرار القوات الأمريكية على الاراضي السعودية.
٥١ ـ انظر تقرير الحكومة السعودية لعام ٢٠٠١م إلى لجنة مناهضة التعذيب
d98a58366e19c1256af00043f218/$FILE/G0144698.pdf
bs/doc.nsf/385c2add1632f4a8c12565a9004dc311/c0e2
http://193.194.138.190/t

وتقرير المقرر الخاص باستقلال القضاة والمحامين داتو بارام كوما رسوامي حول مهمته للمملكة العربية السعودية والمقدم طبقاً لقرار لجنة حقوق الإنسان (٢٠٠٢/٤٣, 2003 E/CN.4/2003/65/Add.3, January 14,) في ١٤ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٣م

G0310264.pdf,
ca.nsf/0/1fa4d2b31bb90ce6c1256cd800372b43/$FILE/
http://www.unhchr.ch/Huridocda/Hurido
accessed April 28, 2003

٥٢ ـ نفس المصدر السابق.
٥٣ ـ هذه المعلومات كانت وفقاً لمقابلات اجراها اعضاء في اللجنة مع محاورين سعوديين في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٣م.
٥٤ ـ انظر مركز مراقبة تأثير السلام واللجنة اليهودية الأمريكية، ارنون كرويس، الغرب والمسيح واليهود في الكتب المدرسية السعودية، فبراير/شباط ٢٠٠٣م، انظر أيضاً دراسة الينور عبد الله دوماتو الوشيكة الصدور بعنوان (تحصين المتاريس: الإسلام وفقا للكتب المدرسية السعودية) في صحيفة الشرق الأوسط حصلت عليها اللجنة في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٣م، ستيفن ستالنسكي، خلاصة اولية ـ نظام التعليمي السعودي: مناهج التعليم نشر التعليم السعودي في العالم الموضع الرسمي السعودي في السياسة التربوية، معهد الشرق الأوسط للبحوث الاعلامية، ٢٠ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٢م
s.cgi?Page=countries&Area=saudiarabia&ID=SR01202
http://www.memri.org/bin/article
accessed December 30, 2002

وميخائيل بركوب (سياسة التعليم في السعودية).المعهد الملكي للشؤون الدولية (يناير/كانون الثاني ٢٠٠٣م).
٥٥ ـ راجع ستيفن ستالنسكي (خلاصة اولية ـ نظام التعليم السعودي) وكرويس، الغرب، المسيح واليهود في الكتب المدرسية السعودية التي فحصت ٩٣ كتاب مدرسي تدرس في المراحل الدراسية ١ ـ ١٠ بصورة اولية ما بين عام ١٩٩٩ ـ ٢٠٠٢م.
٥٦ ـ نفس المصدر السابق.
٥٧ ـ راجع (خطب الجمعة في المساجد السعودية: مراجعة وتحليل)، ترجمات من قبل معهد الشرق الأوسط للبحوث الاعلامية من اللغة العربية إلى الانجليزية لمقتبسات من خطب الجمعة لزعماء دينيين في السعودية
/bin/articles.cgi?Page=archives&Area=sr&ID=SR01002
http://www.memri.org
accessed March 3, 2003

٥٨ ـ نفس المصدر السابق.
٥٩ ـ تقيد الحكومة أيضاً وبشدة حرية الصحافة في السعودية. والصحف المملوكة لاشخاص في السعودية تكون تحت مراقبة شديدة من قبل وزارة الاعلام. اضافة إلى ذلك هناك دراسة حديثة استنتجت بأن الحكومة السعودية قد وجدت بأنها تقيد الدخول لشبكة الاتصال الالكترونية (انترنت) وذلك من خلال مراقبة آلاف المواقع بما فيها مواقع دينية غير اسلامية والمواقع التي تهين الإسلام.

راجع جوناثان زترين وبنجامين ادلمان (توثيق فلترة مواقع الانترنت في السعودية)، مركز بيركمان للانترنت والمجتمع، وقانون المدارس لجامعة هارفرد، يوليو/تموز ٢٠٠٢م
http://cyber.law.harvard.edu/filtering/saudiarabia/#concl
accessed February 16, 2003

راجع أيضاً نيكولاس كريستوف (هل يمكن انقاذ هذا الزواج؟) صحيفة نيويورك تايمز ١ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٢م مناقشة مواقع ويب اسلامية معينة ومواقع أخرى وجدها مغلقة عند زيارته للسعودية. ان وحدة خدمات الانترنت في مدينة عبد العزيز للعلوم والتكنولوجيا التابعة للحكومة السعودية تأسست عام ١٩٩٨م تجهز خدمات الانترنت للشعب السعودي وتقرر أي المواقع التي ستغلق.
٦٠ ـ راجع مقالات مترجمة مشتملة على لغة معادية للسامية وقائمة على التمييز في الصحافة السعودية في معهد الشرق الأوسط للبحوث الاعلامية. والمقالات في :
?Page=countries&Area=saudiarabia&ID=SP42102
http://www.memri.org/bin/articles.cgi
?Page=countries&Area=saudiarabia&ID=SP38102
http://www.memri.org/bin/articles.cgi
s.cgi?Page=countries&Area=saudiarabia&ID=SP35402
http://www.memri.org/bin/article
s.cgi?Page=countries&Area=saudiarabia&ID=SP32702
http://www.memri.org/bin/article
accessed November 4, 2002
٦١ ـ راجع مجلس العلاقات الخارجية (تمويل الارهاب: تقرير لهيئة مستقلة)، اكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٢م
http://www.cfr.org/pdf/Terrorist_Financing_TF.pdf
accessed April 16, 2003.

وراجع أيضاً تقرير مقدم لرئيس مجلس الامن التابع للامم المتحدة من قبل جين جارليس بريسارد (تمويل الارهاب: جذور ونزعات تمويل الارهاب السعودي) ١٩ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٢م
-un122002.pdf ttp://www.nationalreview.com/document/
document
accessed April 16, 2003
٦٢ ـ ميشيلا بروكوب (سياسات التعليم في السعودية) المعهد الملكي للشؤون الدولية (يناير/كانون الثاني ٢٠٠٣م): ٨٥.
٦٣ ـ نفس المصدر السابق.
٦٤ ـ راجع قائمة الدول الكبيرة التي ادعت فيها الحكومة السعودية أنها مولت نشر الإسلام عالمياً بما فيها المدارس، في مجلة عين اليقين الاسبوعية الحكومية في عدد ٢١ مارس/آذار ٢٠٠٢م.
٦٥ ـ راجع كمال معطي الدين، ظاهرة الطالبان (١٩٩٩م) واحمد رشيد الطالبان: الإسلام المكافح، النفط والتطرف في آسيا الوسطى (٢٠٠٢م).
٦٦ ـ التقرير السنوي اللجنة الأمريكية حول الحرية الدينية الدولية مايو/مايس ٢٠٠١م: ١٠٦.
٦٧ ـ راجع ستالنسكي (داخل غرفة الصف).
٦٨ ـ مجموعة الازمة الدولية (الدين في كوسوفو) ١٣ يناير/كانون الثاني ٢٠٠١م
accessed April 1, 2003
rojects/balkans/kosovo/reports/A400226_31012001.pdf,
.(http://www.crisisweb.org/p
٦٩ ـ جيمس وولسي في شهادتة امام لجنة للعلاقات الدولية الفرعية حول الشرق الأوسط وجنوب آسيا ـ ٢٢ مايو/مايس ٢٠٠٢م.
٧٠ ـ مارتن انديك (عودة إلى الشاذ) الشؤون الخارجية (يناير/كانون الثاني ـ فبراير/شباط ٢٠٠٢م): ٧٥.
٧١ ـ جون اسبسيتو، حرب غير مقدسة (٢٠٠٢م)، ٤٩.
٧٢ ـ مارتن انديك (عودة إلى الشاذ) : ٨٦.
٧٣ ـ كريكوري جاوس (انتبه لما ترغب به: مستقبل العلاقات الأمريكية السعودية) صحيفة السياسة العالمية (ربيع ٢٠٠٢م): ٤٦.
٧٤ ـ غراهام فولر (مستقبل الإسلام السياسي) الشؤون الخارجية (مارس/آذار ـ ابريل/نيسان ٢٠٠٢م): ٤٨، انظر أيضاً تقرير مجموعة الازمة الدولية (الباكستان: مدارس، التطرف والجهاد) ٢٩ يوليو/تموز ٢٠٠٢م
/afghanistan_southasia/reports/A400717_29072002.pdf
http://www.crisisweb.org/projects/asia
accessed April 9, 2003
٧٥ ـ اندرو مارشال (حكاية جهادي، ما الذي يدفع العديد من المسلمين لأن يجدوا السلام في حرب مقدسة؟)، صحيفة اسيا تايمز ١٠ مارس/آذار ٢٠٠٣م.
انظر أيضاً احمد رشيد (الجهاد: بروز الإسلام الجهادي في آسيا الوسطى (٢٠٠٢م).

أيديولوجية العنف الدموي في الرياض

استحوذت تفجيرات المحيا في الرياض في نوفمبر الماضي على اهتمام وسائل الإعلام الرسمية والمحلية بمختلف أنواعها. وقد ترافق مع الحدث (توبة) شيخين معتقلين كانا ينظران الى العنف ويمنحانه شرعيته، وهما علي الخضير وناصر الفهد، جاءت بهما وزارة الداخلية ليعترفا بخطئهما علانية أمام كاميرات التلفزيون. أيضاً أُلحق بالحدث الأساس، دعوة جاءت عبر قناة الجزيرة من الشيخ سفر الحوالي ومحسن العواجي للتوسط بين دعاة العنف والحكومة. ثلاثة أمور كانت إذن مدار بحث الصحافة المحلية، وكلّها تصبّ في موضوعة العنف المزمن في المملكة.

لقد نوقشت مسببات العنف المرة تلو الأخرى، وقد جاء التركيز طاغياً على الجذور الفكرية للعنف، وهناك اتفاق بأن التطرف الفكري منتج محلّي (من السلفية) وهي المذهب الرسمي للدولة. وهناك اتفاق بأن التطرّف الفكري جاء بتشجيع من الدولة قبل أن يصل الى حريمها ويهدد شرعيتها. وهناك إتفاق بين الكتاب بأن العنف سيتستمر لمدة أطول، وأن لا حلول (أمنيّة) له. وأخيراً هناك اتفاق بأن العنف يشكل خطراً كبيراً ليس فقط على المجتمع ومنجزاته بل على قواعد الدولة وبقائها.

في استعراض الحلول، القليل خصّص أو تطرّق الى (الإصلاح السياسي) أو معالجة الدولة لأوضاع البلاد الإقتصادية والإجتماعية، وهي أوضاع حرجة تعزّز دعوات العنف، ومع ذلك لم تنل هذه الموضوعات تحليلاً واهتماماً كافياً، فيما كان التشديد يدور حول (تجفيف المنابع الفكرية) والتي تشمل كل ما لدى السعوديين من أفكار منتشرة في وسائل التعليم والإعلام والمساجد وغيرها.

بالطبع هناك من كتب عن مشكلات الفتيا، حيث المتصدين لها كثر ومن مختلف التوجهات. فالفوضى في الإفتاء (رغم وجود مفتي) سهلت خروج من أفتى بكفر الدولة وحربها. وهناك من الكتاب من عالج الموضوع الفكري من جهة أن المتسببين في العنف (خوارج) في التفكير والمنهج، وأكثر الكتاب ألمحوا الى هذا التشابه. وهناك من أراد أن يلقي باللائمة على الخارج، سواء كان دولة مثل العراق التي جاءت بالسلاح أو أفغانستان التي تطور في حضنها تفكير السعوديين باتجاه العداء للدولة، أو كان واسطة إعلامية كقناة الجزيرة التي حمّلها (بل وهددها) السعوديون بحرب، لأنها تحرّض على العنف المحلي!

استغرق موضوع الحوار (مع الإرهابيين) الكثير من صفحات الجرائد وعلى مدار أسابيع.. وتبين أن الأكثرية تبنّت الخطّ الرسمي، أي رأي وزارة الداخلية، الذي يقول لا حوار مع من مارس العنف، ولكن مع من لم يمارسه. وطفحت الصحافة بمقالات تهاجم الحوالي والعواجي وتعتبرهما الجناح السياسي الإنتهازي لدعاة العنف وأنهما يساومان الوطن على أمنه واستقراره، بغرض المزيد من (طلبنة) الدولة.

أما (توبة) الخضير والفهد، فكان هناك احتفاء بها، وكأنها نصر للدولة على دعاة العنف، أو أن العنف سيتوقف. ولكن ما لبث أن أعيدت قراءة المشهد من جديد، فخرجت معظم الكتابات لتقول بأن العنف سيستمر وأن التوبة لن تفيد كثيراً وإن كانت جيدة. كما أن التوبة لن تلغي الحكم الشرعي الذي سيصدر بحقهما. وقد انتقدت مقالات عدة تضخيم (الإنتصار) الحكومي على رموز التطرف المعتقلين، واعتبرت ذلك جزء من مشكلة البلاد المغالية يميناً ويساراً، بل وعدت الإحتفاء بالخضير مؤدياً لمزيد من العنف.

التطرف والسؤال المغيب

عبدالعزيز الخضر

ليس السؤال الآن لماذا ينحرف الشباب الجاهل ويتجه للتطرف والعنف؟ وإنما السؤال الأكثر تعقيداً: لماذا ينحرف طالب العلم والشيخ ومن عاش سنوات في تعلم الشريعة ثم يتجه للتطرف في آرائه ولغته باسم الدين، ويخطئ السلوك الصحيح؟! لا توجد موجة تطرف وعنف ديني إلا وأمامها أسماء علمية.. نطلق على بعضهم (المدعو) في حالة الغضب منه أو (الشيخ) في حالة الرضا عنه! نحن لسنا أمام نماذج شاذة تحدث كل نصف قرن مرة، وإنما كل بضع سنوات، وهذا يوجب إعادة التفكير بهذه القضية حتى لا يتحول الدين إلى ألعوبة، والمجتمع إلى محطة تجارب يصدم بين فترة وأخرى بمثل هذه الموجات الصدامية وخلق الأجواء المتوترة... ثم التراجعات العلنية أو المبطنة، وما يترتب عليها من تغرير بأجيال من الناشئة، وصعوبة إعادتهم للحالة الطبيعية.

الوطن ٢٠٠٣/١١/٢٦

الحوار المرفوض والحوار المفروض

محمد علي الهرفي

أتفق مع كل الذين قالوا إن الحوار مع من ارتكبوا جرائم شرعية لا يصح مطلقا وهو حوار مرفوض.. أما الحوار المفروض فهو مع من لم يرتكب جناية وإن كان يحمل أفكارا مشابهة لأفكار أولئك، لأن مبدأ الحوار لا يكون إلا مع المخالف، هذا أولا؛ وثانيا لأن الهدف ألا تتكرر مثل تلك الأفعال التي تسيء لمجتمعنا. فإذا كان الحوار يوصل إلى مثل هذا الهدف فما المانع منه؟ ثم إن مجرد التفكير في جريمة أيا كانت ثم ترك هذا التفكير بعد ذلك يعد حسنة ومزية، لأن الإسلام لا يعاقب على الأفكار وإنما على الأفعال.

الوطن ٢٠٠٣/١١/٢٥

الإرهاب الفكري المتجذر: المزيد من الأبطال!

قينان الغامدي

إذا أردنا الخروج من نفق التكفير وما ينتج عنه من إرهاب فإن علينا أن نتجاوز الفرح العارم بتراجع الشيخين (الخضير والفهد) عن فتاواهما التكفيرية، إلى ما هو أهم، فالخضير، والفهد نقطتان في بحر الإرهاب الفكري الواسع، الذي يضرب بجذوره العميقة في مجتمعنا. لا شك أن تراجعهما جيد ومفيد، لكن التعويل على هذا التراجع في اجتثاث بذرة الإرهاب من جذورها يعد وهماً كبيراً قد يقودنا إلى ما هو أفظع وأشنع. وأود هنا أن أقول تابعوا الفتاوى والأفكار التي يتحدث بها علماء وفقهاء سعوديون عبر الفضائيات والصحف لتعرفوا مدى عمق وخطورة ما أقصده، وتعلموا أن تراجع الخضير والفهد قد يذهب سدى في ظل هذا التيار المتجذر الذي يحيط نفسه بحصانة وقدسية وهمية.

الوطن ٢٠٠٣/١١/٢٥

(السؤال) المسكوت عنه

زياد بن عبدالله الدريس

السؤال هو: الأدلة والبراهين التي أوردها الخضير والفهد في الموقف من تكفير

المسلمين وقتل المعاهدين وطاعة ولي الأمر ليست جديدة علينا نحن البسطاء، فنحن نعرفها ونعهدها كثيراً، فكيف تكون جديدة على الشيخين؟! هذا التيار كان يبني فتاواه التكفيرية على أدلة وبراهين لا تقلّ عدداً عن الأدلة والبراهين التي يسوقها الآن في تراجعاته ونقض مبادئه السابقة، ولأننا نعلم أن (النص) حمّال أوجه فما الذي جعله يؤمن الآن بالوجه التسامحي للنص بعد أن كان يؤمن بنقيضه من قبل! إننا نطرح هذا السؤال المتداول لأننا لا نريد من الشيخين وغيرهما نقضاً للفتاوى فقط، بل نريد نقضاً لآليات تلك الفتاوى، نريد أن نعرف كيف ينساق هؤلاء إلى الفتاوى التحريضية المشتعلة، هل هي ضغوط الحزبية، أم ضغوط المشيخة والجماهير، أم ضغوط الظروف الفردية؟!

الوطن ٢٠٠٣/١١/٢٤

مدمن مخدرات أو مدمن أيديولوجيا

مجاهد عبدالمتعالي

اليد الأمنية قوية ولكن الإشكال في يد الأيديولوجيا. هؤلاء ليسوا سوى بقايا الخوارج. كلنا نعلم أن أزمة العدل متمثلة في عقول الخوارج على أساس أرضية ميثولوجية مزمنة، تستطيع جذب أي شخص ذا طبيعة ساخنة، وخصوصا شباب المناطق الجبلية. عندما يخنق الشاب ولا يتاح له توجيه طاقته يبحث عن خلاص ومتنفس لكن بمواصفات متسامية على القانون والعرف، وعندها فالأيديولوجية الوحيدة التي تقدم له هذا الخلاص هي ما يجده في فكر الخوارج منتقما في حقيقته للكبت الذي عاناه وخلاصا متساميا لحياته المخنوقة. الغريب أننا نفترض في شبابنا القفز لمرحلة الرشد الأربعينية مقدمين لهم ضغوطا مؤدلجة لكبسهم، مما يجعلنا ننتج أحد صنفين، إما مدمن مخدرات أو مدمن أيديولوجيا، ولهذا فنحن نخرج أجيالا حدية كحدة أفكارنا التي لا تقبل سوانا، فدواخلنا لا نسمع من خلالها سوى صوت نحن ونحن فقط.

الوطن ٢٠٠٣/١١/٢٣

(التوبة) هل ستنزع فتيل العنف؟

عبدالرحمن محمد اللاحم

زلزال إعلامي أحدثه التلفزيون السعودي بعرضه لقاءً مع أحد رموز الفكر التكفيري وكبير منظريه علي الخضير. الغريب أن بعض المتفائلين صنف ما حدث على أنه بداية لمغيب شمس التطرف! لأننا للأسف تعودنا أن نختزل العنف الفكري بأشخاص وراهنا على زوال الظاهرة فور تراجع أو توبة أولئك الأشخاص دون الالتفات إلى معين (التطرف) الذي لا يريد أن ينضب. ماكينة الإعلام لم تتحرك إلا عند وصول الخطر إلى المناطق المقدسة من تكفير الدولة ومؤسساتها ورموزها أما ما دون ذلك فيبقى الأمر متاحاً وملعباً مفتوحاً للهواة والمحترفين من حملة أفكار التطرف. لم يحرك الإعلام ساكناً لأن المعركة كانت بعيدة عن الحصون الرسمية كما أن مثل تلك الفتاوى لم تجد لها حيزاً في اهتمام المؤسسة الدينية التقليدية المنشغلة في إصدار فتاوى لا تقل تطرفاً.

الوطن ٢٠٠٣/١١/٢٣

يا أهل الحل والعقد: حددوا طبيعة المرض

عبدالله ناصر الفوزان

لا تهمني تلك الاستنكارات ولغة الشجب الغاضبة. قد يُقنع لو كانت المسألة لحال شاذة قوامها شخصان أو خمسة أو حتى عشرة، ولكننا نرى أن مئات من شبابنا، وربما آلاف منهم، سلكوا هذا المسلك الخطير لوجود أرضية صالحة، ووسائل مقنعة لهم، وأسلوب ومكان للتجنيد الفكري، ومرجعيات وبيئة خصبة تسمح بذلك، ولا يمكن أن يكون مقنعا لأي متأمل أن يقال له إنهم ضلوا أو أن الشيطان أغواهم، فنحن نواجه ظاهرة واضحة لا بد من أن تكون لها أسباب قوية، ومن المفروض أن نحلل هذه الظاهرة، ونتتبع أسبابها بطريقة مقنعة. كيف أصبح شبابنا صيدا سهلا لمصائد التجنيد، ولماذا تكاثرت الخلايا المنحرفة لدينا تكاثر الأرانب، وتفجرت على ذلك النحو المروع، وما هي المراجع الدينية المكتوبة التي استقى منها ويستقي هؤلاء الشباب أفكارهم، وأين هي يا ترى؟ وهل يعقل، أن تكون هي الأخرى شيطانية، لا وجود لها إلا في عقول الشياطين؟. ثم ألا يفترض أن تكون كثيرة ومنتشرة بمقدار تكاثر الشباب المنحرفين وانتشارهم؟.

الوطن ٢٠٠٣/١١/١٧

أفغانستان مصدر الشرور!

على الخشيبان

أفغانستان لم تكن سوي تجربة قاسية مررنا بها جميعا ولعبت السياسة العالمية فيها دورا كان أوله حرب على الشيوعية وأوسطه حرب داخلية وآخره فكر طالباني نما في كنف جماعة من المكفرين. ماذا جنينا من أفغانستان؟ الفكر الذي نما في مجتمعنا حول الظاهرة الأفغانية لم يكن سهل الاجتثاث بمجرد انتهاء الحرب واتضاح الحقائق، إن ما لم ندركه هو ذلك الكم الهائل من تأصيل المنهج الأفغاني في عقل المجتمع الذي خلا من متاريس التحصين الفكرية وصار المجتمع ينقاد خلف خطبة أو رسالة أو شريط وينسى أن لديه عقلا يفكر فيه. إن فكرا سياسيا لديه الرغبة في الثورة والقتل هو أحد أهم الشرور التي نجنيها من أفغانستان التي وجد فيها الفكر الخارجي مرتعه الجديد بعد أن تم القضاء عليه في صبح التاريخ الإسلامي.

الوطن ٢٠٠٣/١١/٢١

الخيار الأمني ليس حلا

حمزة قبلان المزيني

الحل الأمني ليس الأمثل في المدى الطويل. علينا أن نعالج الجذور التاريخية التي كانت هذه الهجمات الإرهابية ثمارا مرة لها. فهذه الهجمات هي النتاج الحتمي للأدلجة التي تعرض لها مجتمعنا لأكثر من أربعين سنة. كانت الخطوة قصيرة جدا بين هذا الغلو الأيديولوجي غير المتسامح والعمل على تغيير الوضع بالقوة إلى ما يتماشى مع هذا الغلو. وقد تطور هذا الغلو ليصل إلى تكفير أو تفسيق المخالفين ثم إلى تكفير الدولة وهو ما يسوغ الخروج عليها. البديل طويل الأمد للحل الأمني، هو العمل على تفكيك بنية الغلو التي تنتج الشخصية القابلة للانخراط في سلك التفجير والمفجرين.

الوطن ٢٠٠٣/١١/٢٠

حول مسألة الحوار

عادل بن زيد الطريفي

كثيرون تحدثوا بعد الهجمات عن مسألة الحوار، والذين رفضوا الحوار كانت حجتهم واضحة: كيف لنا أن نحاور من يقتلنا غيلة؟ وإذا ما أردنا الحوار فمع من نتحاور؟ مع من لا نراه إلا بآثاره التدميرية؟ وبعض الشيوخ الصحويين والسلفيين الذين كان خطابهم وقودا لهذه المعركة انطلقوا ينتقدون من لا يرغبون بالحوار، واصفين إياهم بالذين يحظرون حرية الرأي، ويهددون بالمقابل بأن ذلك قد يقود إلى جزائر أخرى. هم صادقون في ذلك ولكن السبب ليس كما يقولون بأنه ناتج عن عدم الحوار مع هؤلاء، بل في أن هذه الجماعات الإرهابية هدفها قلب المجتمع الجاهلي وإعادته إلى ما يعتقدونه الصواب (الإسلام الحق).

الوطن ٢٠٠٣/١١/١٩

ما يطلبه المجاهدون!

زياد عبدالله الدريس

الفرق كبير بين مفهومي: الحوار والتفاوض، إذ الحوار نسق عقلي والتفاوض نسق مادي. فالأخير يستدعي تقديم تنازلات والخضوع أحياناً لابتزازات غير مستحقة، بينما الحوار نسق فكري يتكئ على الاستدلالات والبراهين العقلية التي لا تخضع لدونية التفاوض. يقوم بعض دعاة الحوار بتقديم نموذج تفاوضي مشبع بالتنازلات والابتزازات، فيقوم دعاة القوة كرد فعل طبيعي، لا برفض هذا النموذج الملتبس فحسب، ولكن برفض فكرة الحوار برمتها! الدعوة هنا للحوار مع

المتطرفين وليست مع الانتحاريين، ويبقى سؤال موجه إلى الذين يدعون إلى إغلاق باب الحوار، ما هو البديل؟ لقد تكررت مقولة (الحديد والنار) كبديل عن الحوار، لكننا لم نفطن إلى أننا نهدد بالحديد والنار أناساً مدعوين من لدن الضفة الأخرى إلى الانتحار والموت.. بالحديد والنار أيضاً! سيناريو عجيب: فهؤلاء الملوثون فكرياً إن تمكنت منهم المؤسسة الرسمية عاملتهم بالموت عقاباً، وإن تمكنت منهم المؤسسة الإرهابية دعتهم إلى الموت انتحاراً. أي إن الصورة الموجزة للتهديد هي: إن فكرت في الانتحار فسأقتلك! إذا كان الذي تريد أن تخيفه وتهدده بالموت هو نفسه يلعب بالموت، فما الذي يبقى أن تخيفه به؟

الوطن ٢٠٠٣/١١/١٧

الفتوى أساس البلوى!

خالد صالح السيف

هذه الاقترافات الإجرامية قد سبقتها فقهيات تكفير ذات عقلية احترابية، تنزع إلى الأحادية وتحترف موبقات التصادم! وتستشرف مجتمعات ملائكية وتصر قولا وفعلا أنها تمارس الوصاية هدى واستقامة على بقية الخلق! ولا تجد غضاضة في أن تسفر عن يقينيتها بأنها تتحدث بالإنابة عن الله تعالى! هذه الفقهيات التكفيرية ليس لها أدنى أثارة من علم شرعي معتبر! غير أنها تجاسرت إذ توسلت بـ: القراءات الخاطئة لنصوص يتم اجتزاؤها بإجرائية تسويغية! صنعها العقل الباطن فيما بيت عمله سلفا!. الافتقار للفقه الراشد بآلياته الفاحصة، أوجد مناخا هشا من شأنه أن يهيئ لفهوم معوجة، اشتغلت على إجابات متعجلة لجملة كبيرة من أسئلة يترتب عليها مصير أمة. وأحسب أني ضامن في اجتثاث هذه الفهوم المعوجة متى ما تجاسرنا كلنا وبتنا نتكاشف بشفافية وكسرنا صنميات هالات التقديس.

الوطن ٢٠٠٣/١١/١٧

لعبة الموت

سليمان الهتلان

هكذا هي لعبة الموت في بلادي: اقمع كل الأصوات التي تحاول كشف فكر التطرف وثقافة الكره. كفر كل من يختلف معك. عزز خطاب التجهيل وكرس برامج التخلف. أصدر فتاوى التكفير ضد الدولة وكل من في محيطها. اعزل الناس عن النور طويلاً كي تصبح رؤية النور ضرباً من ضروب الكفر البواح والخروج عن الملة ومبررة للفتك بالأبرياء. اجعل حياة الناس ظلمة وكآبة. حاصر المجتمع بأسوار من الشك والريبة حتى في إنسانيته وبراءته. حول الحياة إلى سجن كبير من المحاذير والتحريم وفتاوى التكفير. ثم إن رأيت أو سمعت من يحاول الخروج من قفص التحريم والتجهيل، ألبسه إحدى التهم الظالمة وأدخله في قفص التصنيفات الجاهزة: (علماني وليبرالي وحداثي وعصراني وماسوني ورافضي).. وكلهم في جهنم خالدون إلا أنت وحدك وقلة من عصبتك. وحينما يقتلنا فكرك ويسفك دماءنا من تغذى على ثقافتك.. فليس عليك إلا أن تمد حبل تبريراتك: فهؤلاء (شباب ضلوا طريقهم) وأولئك (قلة اجتهدت وأخطأت) وهم جميعاً (يريدون الجنة ونعيمها)!

الوطن ٢٠٠٣/١١/١٦

من زرع حصد

قينان الغامدي

نحن الآن مع الإرهاب نحصد ما زرعه صمتنا، وطيبتنا، بل غفلتنا على مدار أكثر من عقدين من الزمن، فهؤلاء القتلة والانتحاريون بلا مبرر ولا منطق ولا عقل هم تلاميذ أولئك الذين استغلوا عباءة (الدعوة) و(تدثروا بمسوح الصحوة)، وأخذوا يهزون أعواد المنابر، ويصدرون الكتيبات والأشرطة التي تحمل أحكام التكفير وتهم الزندقة والعلمنة والمروق من الدين، ونجحوا في تقسيم المجتمع إلى قسمين: إسلاميين، وعاديين.الإسلاميون هم الفرقة الناجية التي حرّمت على غيرها التفكير فيما تقول، منطلقة من وهم صدقته وروجت له بأن الإسلام في خطر وحوله مؤامرات داخلية تحاك بالليل والنهار، حتى أصبح المجتمع كله موضع اتهامها، ورفعت سلاح الدين المسيّس، وأخذت تنفخ في (الشباب) بالونات الحماس والفداء والجهاد: (أنتم العلماء، أنتم القادة، أنتم جند الله في الأرض، أنتم دولة الخلافة القادمة، أنتم، وأنتم... إلخ) فصدق هؤلاء ما سمعوا ولم يعد يتراءى أمام أعينهم سوى رؤية تلك الأماني التي وعدهم بها أشياخهم أو تلك النعوش الملائكية التي تنقلهم بعد كل جريمة تفجير أو انتحار إلى جنان الخلد في رحاب الصحابة والشهداء.

الوطن ٢٠٠٣/١١/١٥

الإفاقة المتأخرة

علي سعد الموسى

فرغت للتو من تصفح السواد الأعظم من مقالات كتابنا وردود علمائنا وأئمة منابرنا وجل رموزنا الثقافية على أحداث ليلة السبت الدامية. لم يبق أحد إلا ونثر قارورة حبره كاملة هذه المرة وهي ظاهرة وإن كانت صحيحة إلا أنها تبرز شجاعة لم تأت للأسف في وقتها المبكر. هل كنا نحتاج لهذه الصفعات المتتالية لنعترف أن هذا الخلل نابع من ثقافة بيننا؟ وهل كنا في حاجة لأن تراق دماء الأطفال والنساء من المسلمين في سكن (عربي) خالص في قلب العاصمة لنصحو على الواقع المر الذي كنا نهرب منه؟ حينما جاءت أحداث ٩/١١ حوصر صوت العقل.. كنا في عالمنا حتى على المستويات الرسمية المسؤولة نتنصل عن دور لأبنائنا في هذه الأحداث. كان همنا حديث المؤامرة. ثم جاء ٥/١٢ ففتحنا فقط نصف العين وأغمضنا عيناً ونصفاً عن باقي الحقيقة المؤلمة وكلنا أغلقنا الأفواه طالما الضحية لا يحمل هويتنا ولا جواز سفرنا: كلنا سكتنا إذ لا بأس أن تذهب روح واحدة بريئة في مقابل السحنات الشقراء المذنبة. هذه هي الحقيقة لكل الإخوة الذين لم يفزعوا إلا على أطلال الكارثة الجديدة.

الوطن ٢٠٠٣/١١/١٤

المطلوب: معالجة ومراجعة الحالة الدينية

عادل بن زيد الطريفي

لا يمكن القول أن الحالة الدينية اليوم في السعودية متسامحة وعصرية، فالأحداث الإرهابية هي نتاج غلو ديني اشتركت المذهبية الدينية السلفية السائدة والأيديولوجيا الصحوية في صنعها في المقام الأول. ومظاهر التشدد الديني تُلمَس كل يوم في خطب الجوامع وأدعية القنوت، والفتاوى المتشددة، والخطاب الديني بمجمله مغرق في التزمت بعيد كل البعد عن حال التسامح واليسر. الحالة الدينية تحتاج إلى إعادة النظر على جميع المستويات، لتحديد الموقف الذي سيسلكه البلد في إطار علاقته مع العالم. إن دعوى الاعتدال الديني غير واضحة اليوم على مستوى المفهوم، أو مرئية على مستوى الممارسة. الغالبية يجب أن تعي أن رفض الإرهاب يجب أن يصاحبه تغيير للطريقة التي يتم التعامل بها مع الأفكار والطوائف أو الأديان بوصفها كافرة أو مبتدعة أو علمانية. ليست هناك مساحة لمثل هذه الأوصاف في مجتمع مدني متسامح وإيجابي يسعى للتعاون مع دول العالم. وينبغي أن ينظر إلى نقد وتقييم المناهج والمؤسسات الدينية وإصلاحها بالطريقة العصرية والحد من تضخم الأدلجة الإسلاموية بمثابة الحل الضروري للأزمة. هذا النوع من الإصلاح يجب أن يقوم جنباً إلى جنب مع الإصلاحي السياسي والاقتصادي.

الوطن ٢٠٠٣/١١/١٢

مجتمع حبيس الأحادية المذهبية

علي الخشيبان

ها نحن نحصد ثمن سكوتنا عن فئات اختطفت مجتمعنا منذ أكثر من عقدين وها نحن نعيد تساؤلنا الملح الذي رسم سذاجة صمتنا الطويل، من صنع الإرهاب في مجتمعنا؟ الكل مسؤول عن عدم مراقبة ذلك النزف الهائل لفكر تغلغل في العقول، إنها مسؤولية السياسي قبل الاجتماعي، لقد كان المجتمع وأفراده يقادون إلى جلاد جديد ففرضت الضرائب الفكرية وتم تهديد المخالفين وحلت التبعية وانتفت الاستقلالية في الفكر والمنهج، لقد استنزف هذا الفكر عقولنا ثم تحول إلى جيوبنا ليعود إلينا برموزه التي تساوم المجتمع على استقراره وأمنه، إن موقفنا

الصامت هو من دعا هؤلاء للحديث والمناورة باسم المجتمع. هل نحن مجبرون لنكون حبيسين لمذهب أو فكر محدد يجد فيه غيرنا أداة تقوض موقفنا؟
الوطن ٢٠٠٣/١١/١٤

خيار الإنتهازية: الطلبنة أو العنف

عبدالرحمن اللاحم

المثير للاستغراب أن اثنين ممن ساهموا في ترسيخ ثقافة العنف هذه وبدلاً من أن يكفّروا عن أخطاء الماضي انبروا لتقديم مشروع وساطة مع من تلطخت أيديهم بدماء الأبرياء مع أن أولئك المفاوضين الأشاوس ما زالوا يدعون إلى تكميم الأفواه ومصادرة حريات الناس بالأدوات نفسها وبالخطاب الإقصائي ذاته وكأنهم أصبحوا أوصياء على هذا المجتمع الذي لا نعلم متى يبلغ سن الرشد حتى يتخلص من هذه الوصاية المقيتة. أين تلك المبادرات السلمية يوم صدرت بيانات التكفير في حق الرموز الفكرية؟ وأين جهودهم السلمية هذه وهم يرون موجة الغلو تجتاح البلد وتهدد مقدراته؟ للأسف فإنهم ركبوا تلك الموجة ولم يصدوها بل ساهموا في زيادتها. ومع أن الوضع الديني السائد في السعودية متشدد في كثير من جوانبه، إلا أنه لم يشف غليل دعاة العنف وذراعهم السياسي فهم يطالبون بمزيد من التشدد وبالتالي بمزيد من العنف. وأنا لا أجد في تلك المبادرة سوى إخراج لطرف السكين ووضع المجتمع أمام خيارين إما الطلبنة أو العنف.
الوطن ٢٠٠٣/١١/١٣

هل بقيت لنا خصوصية مزعومة؟!

مازن عبد الرزاق بليلة

أحداث العنف الأخيرة، في مجمع المحيا، بالرياض، أثبتت لنا بما لا يقبل الشك، أننا طبيعيون، وأننا بشر، وأن ما كنا نقوله عن الخصوصية السعودية، لنقنع أنفسنا أننا غير البشر، أمر غير موجود، وأنها، أي هذه الخصوصية، وهم، وزال، إننا بشر، ويجب أن نعيش في مجتمع بشري، فيه كل المتناقضات: فيه مسالمون وفيه قتلة، فيه طيبون وفيه مجرمون، مجتمع يحمل في طياته استعداداً بشرياً، للخير وللشر. الشر، للأسف، قد ينجرف في تيار يؤدي لممارسة سلسلة أخطاء لا نهاية لها، أخطاء تقود إلى جرائم لا تختلف عما يحصل من حمامات دم في الجزائر، أوفي جنوب إفريقيا، أو في الشيشان، فإلى أين ستقودنا أحداث المحيا؟
الوطن ٢٠٠٣/١١/١٥

العنف يعلّق على مشجب (الجزيرة)!

علي سعد الموسى

أعتقد أنها وسيلة خطيرة وأداة إعلامية ساهمت ببشاعة في التحريض على العنف والتشجيع عليه في الشارع السعودي واعتبرها أيضاً أداة تضليل مؤثرة في نقل الحركة الاجتماعية والسياسية السعودية تحديداً. هذه القناة ساهمت في مشروع الإرهاب الذي يتعرض له المواطن السعودي عبر التحريض والتجييش واستضافة العشرات من هواة الإرجاف العرب. لست مبالغاً إن قلت إن (الجزيرة) وضيوفها الجوعى كانوا أكثر المحتفين والفرحين بأحداث الرياض. إن تأثير هذه القناة علينا وعلى شبابنا في حملاتها الإعلامية الكاذبة المضللة لا يمكن مقارنته مطلقاً بتأثير منظومة الإعلام الغربي.
الوطن ٢٠٠٣/١١/١٢

علمت أميركا ولم نعلم نحن

وفاء عبدالله الرشيد

تنبأت أمريكا مسبقا بتفجيرات الرياض الأخيرة قبل حدوثها. نصدم في الساعة الثانية عشرة والربع من ليلة الأحد أن بوش ورجاله كانوا على حق وكانوا يعلمون شيئا نحن حرمنا من معرفته أو لم نعلمه أصلاً. هم دائماً يعلمون ويدعون أنهم لا يعلمون عندما يريدون بعكسنا نحن الذين لا نعلم وندعي أننا نعلم دائماً. البلاد تعيش تحديا كبيرا، فإن كانوا يعلمون لماذا لم يوقفوا الحدث قبل حدوثه، ولماذا يحذر الأجانب ولا يحذر أهل البلد أو هل أصبح مواطنونا اليوم بدرجة أقل إنسانية من الرعايا الأجانب. إننا مطالبون اليوم بصحوة حقيقية ووقفة موضوعية للتعامل مع النفس والمستجدات لتجديد الخطاب الداخلي وتنقية الأجواء بطرح موضوعي يدعو لتقليص العوامل والممارسات المسببة لحالة الغليان التي تعيشها البلاد، والتي هي مستفزة لكل من هو محروم منا. فسياسة العزل لا تولد إلا الجفو والإحساس بالغربة واللا انتماء.
الوطن ٢٠٠٣/١١/١١

التراجع والمراجعة

عبد العزيز الجار الله

علينا أن نبدأ في التراجع والمراجعة لمسلكنا كأشخاص ومؤسسات وهيئات ومراكز ونعيد تقويم أنفسنا بعد تجربة عشنا فيها بعزلة عن محيطنا المتغير ونحن نعيش كما يقال ونقول خصوصيتنا، التي أعطت منتجاً غير مقبول. لقد فشلنا في تقويم أنفسنا ولم نعطِ الفرصة للآخرين في تقييمنا وتشخيصنا.. ورفضنا كل الأصوات الوافدة أو مكاتب الاستشارات ومراكز الأبحاث التي تشير إلى الخلل الذي نعانيه.. والتركيبة الذهنية وطريقة التفكير التي لا تقود إلا إلى المنتج الذي بين أيدينا الآن. خصوصيتنا المميزة بين شعوب الأرض كانت حاجزاً ما بيننا وما بين المكاشفة التي كنا نحتاجها والتي لو حصلنا عليها في زمن مبكر لأمكننا أن نتجاوز عقبات ما نجنيه هذه الأيام من تصادم وتضاد في الفكر والتوجهات.
الرياض ٢٠٠٣/١١/١٩

كل شيء حرام إلا الفتيا!

هيا عبد العزيز المنيع

هل الفتاوى تدخل المعامل ليثبت صحتها من عدمه؟ اصبح الكل يفتي بل ويوزع فتاويه عبر منشورات او اشرطة دون ان يخضع للمحاسبة او المساءلة وكأن ذلك فقط هو المباح في البلاد دون ضوابط؟ مع العلم انه اخطر في تأثيره من رواية او ديوان شعر تمنعه وزارة الثقافة والاعلام بحجة او اخرى. علينا الآن ان نرفض انتشار تلك الفتاوى المنفردة والمتطرفة في مجالها وليس فقط في مجال الارهاب بل في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والتي اعتمدت مبدأ سد باب الذرائع.
الرياض، ٢٠٠٣/١١/٢٢

الإصلاح السياسي هو الحل

عبد العزيز السويد

يجب ألا تؤثر مثل هذه الأحداث (العنفية) على سير حركة الإصلاح في بلادنا بل إنها تحث على السرعة والعمل الدؤوب في هذا الاتجاه، ويجب ألا نلتفت لمن يريد عرقلة هذه الجهود بالتهوين منها أو نسبها رد فعل لما حدث، بل إن مشاهدة ثمار الإصلاح رأي العين يقطع الطريق على العابثين والمشككين، فما يجب أن نفكر فيه هو الواقع الذي نعيشه، وإلى أين سنتجه؟.. وإذا كنا شاهدنا وعشنا ما حدث في دول عربية شقيقة قبل سنوات طويلة ولم نستفد منه في مواجهة الإرهاب، رغم أنه يكرر نفسه، فالأولى في الوقت الراهن ألا نكرر الخطأ الجسيم في قضية الإصلاح.
الرياض ٢٠٠٣/١١/١٥

جذور العنف متعددة

أحمد بن محمد العيسى

تتابع الأحداث واكتشاف مزيد من الخلايا النشطة ومزيد من الأسلحة والمتفجرات ثم تنفيذ التفجير الإرهابي الأخير، أكد ان الأمر أكبر من مجرد حدث عارض وأن التهديد أصبح حقيقياً. هذه الظاهرة هي تعبير عن أزمة في التربية.. كما أنها تعبير عن أزمة في الفكر والتنمية.. بل هي تعبير عن تخلف حضاري تراكم عبر السنين فانفجرت شظاياه في كل اتجاه. لقد نتجت عن تراكم الأخطاء خلال

عقود من الاستبداد والتزييف السياسي والمتاجرة بالدين من قبل حكومات وأحزاب وجماعات وعلماء دين. كما أنها نتيجة لتسييس الدين ومحاولة تطويعه لخدمة أغراض شخصية أو مطالب اجتماعية أو برامج سياسية. بل هي نتيجة لثقافة سياسية سطحية غوغائية. هي تعبير عن غضب عارم يعتمل في صدورنا منذ سنوات ولكنه لم يجد القنوات الصحيحة للتعبير عنه فانفلت عقال شباب متهور ليعبروا عن هذا الغضب بأبشع أنواع التعبير. كما انها نتيجة لغياب النقد الحكيم وغياب الشورى والحوار الجاد.

الرياض ٢٠٠٣/١١/٢٥

العراق مصدر الإرهاب

عبد العزيز السويد

غريب أمرنا نقبض على ثلاثة آلاف متسلل من العراق إلى بلادنا خلال ثلاثة أشهر ولا نسمع حساً ولا خبراً في هذا الشأن، وسلطات احتلال العراق ومن ينوب عنها يلقون التهم على بلادنا بألسنة طوال حداد كلما حدث تفجير في العراق المحتل. ماذا نتوقع من سوق للسلاح في العراء طوله أكثر من ثمانمائة كيلومتر، السلاح في العراق برخص التراب، فمن المتضرر إذن، وعلى من يقع اللوم، الا يقع على الذي حل حرس الحدود والجيش العراقيين؟

الرياض، ٢٠٠٣/١١/١٢

العنف يختطف الإصلاحات

عبد الله القفاري

لم يبق لدعاة الإصلاح الحقيقيين من مهلة لاكتشاف أن هذه الممارسات (العنفية) ستعطل حتماً كل دعوى إصلاحية حقيقية تستهدف نقل المجتمع من حالة الاختناقات والاحتباسات التي تثقب جدرانه إلى مستوى العمل الكبير والفاعل لادراك أن أي محاولة للتبرير أو السكوت أو التغاضي أو التشفي إنما هو تدمير لمشروعهم الإصلاحي. المتضرر الأكبر، هي عملية الإصلاح ودعاتها الناشطون، الذين سيجدون انفسهم في العراء أمام قوى الظلام. من المهم أن يدرك الناس أنه في أجواء المخاوف التي تصنعها هذه النشاطات، ستخفت اي مشروعية للحديث عن الاصلاح ومواجهة اختناقات الحاضر لصالح تقوية الجهاز الأمني الذي يحمل مشروعية التضخم في هذه الحالة. المهم أن يتم صناعة خطاب وطني رافض لهذه اللغة الدموية، ومدرك لخطورتها على مستقبله.. وفي نفس الوقت يدفع باتجاه الإصلاحات الحقيقية والفاعلة التي تصبح بذاتها خير رد على محاولات التغلغل إلى نسيج الوطن وتفتيت وحدته.

الرياض، ٢٠٠٣/١١/١٧

السلفية مخزن الظاهرة الإرهابية

محمد بن علي المحمود

الظاهرة الإرهابية ستبدأ في الضمور، وهذا ما سيعطي انطباعاً مغلوطاً بانحسارها، وانتهاء أمدها. لكنها في حقيقة الأمر لن تلفظ أنفاسها على المدى المنظور، مهما تلاشت مظاهرها، وتراجعت رموزها، وتغيرت قناعات منظريها، فما دام المخزون الاستراتيجي الفكري لها يحظى بالإمداد المتواصل، فإنها سوف تكفل لها الاستمرار. وقد لا تكون إعادة الإنتاج على هذه الصورة التي رأيناها، لكنها ستظهر على نحو ما، بأوجه متعددة، قد تكون أكثر بشاعة. السلفية التقليدية غير قادرة على تقديم الحلول لإشكالية التطرف/ الإرهاب، فالإرهاب يتكىء على مقولاتها، ويصدر عن وعيها. وفي حقيقة الأمر فإن السلفية تنطوي على تأزمات مزمنة تجعل من تموضعها في الواقع الراهن مصدر إشكال، لا حلاً له. إذا كانت السلفية تطرح خطاباً ترويضياً، بوصفه حلاً لإشكاليات التطرف الراهن، فإن ما يتراءى حلاً في المدى الزمني القريب، هو ما سيكون أحد مسببات الإرهاب في المستقبل، إذ ليس بوسعك أن تلغي الحراك الاجتماعي، وإنما أن تقدم الحراك البديل، فتملأ الفراغ، والسلفية لا بديل لديها، فهي في الحقيقة لا تحل الإشكاليات التي يعاني منها المجتمع المعاصر، وإنما تميت إحساس المجتمع بإشكالياته، وبهذا فهي لا تحل الإشكال، وإنما تؤجله إلى حين. السلفية التقليدية بطبعها أحادية الرأي، تسفه الآخر المختلف، وتبدعه، وتضلله، وأحياناً تكفره. وبهذا، فهي مهما أظهرت من مرونة، ومن تسامح، فهي تنطوي على جذر إرهابي، ينفي الآخر، فأنساقها الكامنة أنساق حادة، لديها القابلية الفائقة للإرهاب. السلفية التقليدية تطرح نفسها بوصفها البديل الوحيد لكافة أطياف التنوع الموجود ولا شك أن الوعي الذي يلغي الآخر المختلف وعي اقصائي في استراتيجيته العامة، سيولد الإرهاب ولو بعد حين.

الرياض ٢٠٠٣/١١/٢٧

الفرحة.. والعودة!

جهيّر بنت عبدالله المساعد

آمل الانتباه إلى أننا نواجه فكراً منحرفاً لا أشخاصا، هذا الفكر وليد مناخ عام من سماته الإفراط في قبول الغلو والتطرف. إن التطرف الإعلامي بعودة التائبين يعود بنا إلى (مناخ) نسعى جميعاً للتخلص منه. إن تحويل المذنب إلى عظيم، والتائب إلى إمام، والطالب إلى عالم، والفرحة إلى مغالاة.. بذور جديدة لنماء الغلو والتطرف. إن الإعلام في فرحته الغامرة وتسمياته الهوجاء.. وتحويله المخطئ إلى معصوم والتائب إلى زعيم.. كأنه يقول لمن هم على درب الدعوة ولم يتجرأوا على الفتوى ولم يبتدعوا ولم يبتكروا.. كأنه يقول لهم افعلوا حتى تصبحوا أبطالاً كغيركم.. تتصدر أسماؤكم افتتاحيات الصحف وتبرز جهودكم في عيون الناس!

عكاظ ٢٠٠٣/١١/٢٥

أين الطريق؟!

عيسى الحليان

الاحتفالية الصحفية التي صاحبت تراجع الشيخ علي الخضير عن فتاواه التكفيرية.. تدل بوضوح على مدى عمق الأزمة وتجذرها. مثل هذا التراجع وما صاحبه من تغطية إعلامية صاخبة يدفع باتجاه قفزة على حاضنة فكرية بكل تضاريسها المعقدة، كفيلة بإنتاج طبعات مختلفة للشيخ الخضير.. لا يضيرها من يتوب أو يتراجع. إبتسار الأزمة والتعامل فقط مع (منتجها النهائي) لن يصب إلا في إطار تكريس الأزمة وإطالة أمدها. فأعمال العنف نمت في أحضان خطاب اقصائي هادر.. حفل بكل مفردات التكفير والتحريض.. وهذه التفجيرات ليست أفدح منتجاته.. بل أكثرها دموية.. فيما نحتاج إلى وقت طويل لندرك مدى خطورة (المنتجات الأخرى) التي شوشت على فكر العامة وأصابتهم بلوثة فكرية مزمنة. أخطر مظاهر الأزمة اختزالها بهذه التفجيرات.. وأن يكون منتهى طموحنا الحيلولة دون تكرارها.. وتجاوز حصاد حقبة زمنية أطيح من خلالها بأحلام وردية للنهوض بعد تكريس روح الكراهية وشيوع ثقافة الخرافة وتغييب صوت العقل.

عكاظ ٢٠٠٣/١١/٢١

دوافع التفجير والعنف

غازي عبداللطيف جمجوم

ما الذي يدفع هؤلاء المجرمين إلى تبني هذه الحرب العشوائية؟ أقرب ما يتبادر إلى الذهن هو اقتناع مرتكبي هذه الحوادث بفكر الخوارج. وهذه الفرضية أقرب إلى التصديق من فرضيات أخرى مثل الخواء الفكري أو الفراغ أو البطالة واليأس بين الشباب. كيف نشأ هذا الفكر في بلادنا؟ هل فشل تعليمنا في تدريب كثير من الشباب على التفكير المستقل والنظرة الشاملة؟ هل فتحنا باب الفتوى أكثر من اللازم؟ هل قصّرت مؤسساتنا في التعريف بالحقوق العالمية للإنسان؟ هل أهملنا دراسة النواحي الفكرية والاجتماعية للحضارات الأخرى وبالغ البعض في تهميش إنسانيتها أو ذهب إلى معاداتها استناداً إلى منطلقات دينية؟ هل قادت طريقتنا في التعبير عن شعورنا بالظلم الواقع على المسلمين إلى عداوة مطلقة لكل الحضارات الأخرى؟ هل بالغت بعض مؤسساتنا في تمسكها برأيها وتهميش الآراء المخالفة؟ هل تأخرنا كثيراً في تعليم شبابنا أسلوب الحوار ومعنى احترام الرأي المخالف؟ هل حققنا ما سعينا إليه من خلال مناهج التربية الوطنية في تعليم شبابنا حقوق الوطن ومعنى المواطنة؟

عكاظ ٢٠٠٣/١١/١٦

البقاء لله!

فيصل الزامل

يضحك بعض كبار المسؤولين ممن تصلنا أخبارهم وحكاياتهم في مجالسهم الخاصة، يضحكون ويسخرون من الجمهور ومن دعوات الإصلاح، ومما يكتب في الصحافة المحلية والخارجية. كأنهم يريدون أن يقولوا باستهزاء لا تنقصه الصراحة: يا كل هؤلاء الصغار!: لقد نبتت لكم أضراس، وطالت ألسنتكم، وأصبحتم (شايفين روحكم!). الوضع هنا على حاله، نحن باقون الى الأبد، والأمر الذي أطلق ألسنتكم لا يعدو سحابة صيف، وقريباً نقطع الألسن ونكسّر الأقلام ونعيد (الضبّان) الى جحورها!

ما نسمعه ينبيء في جانب منه عن تضخّم في الذات، وشعور بالثقة فيها يفوق الوصف، تستصغر بسببه المشاعر والمصالح العامّة، ولا تقدّر بسبب ذلك الأخطار على حقيقتها، وتالياً لا تتخذ السياسات الصحيحة لمعالجة المشاكل من جذورها بغير الآليّة المعتادة وهي الأمن.

يتصور الأمراء الكبار بأن وجودهم على رأس الدولة قدرٌ تاريخي لا يستطيع أحدٌ تغييره أو الفكاك منه دونما إمعان للنظر في فلسفة نشوء الدول ورحيلها، وقيام النظم السياسية وزوالها. يرى هؤلاء أن سنن الكون لا تجري عليهم مهما اشتدّت الأوضاع، فالآخر (الشعب) هو الذي يجب أن يتغيّر ويُصلح ويتنازل، وليس هم. الخطأ في الآخر وليس فيهم، هو من تجاوز الحدود واعتنق الآراء الضالة وطالب بانتقاص حقوق سادته. أما مطالب الآخر فهي التي يجب أن تتقزّم لا أن يتعدّى على ما يعتبرونه (حقوقهم).

ويعتقد هؤلاء أن الشعب قد تمّت صياغته لتقبّل مختلف الظروف والمحن والسياسات، وأنه لن يجد أفضل من (الموجودين) لقيادته، وأنه سيتشبّث بهم الى الأبد. كما وينظرون الى أنفسهم، بأن الشعب يراهم كما هم يرون أنفسهم آلهة فوق المساءلة وفوق النقد وفوق المحاسبة. لا يسئلون عن أمرٍ، ولا يردّ لهم طلب، ولا يعلوهم إسم. وأن الشعب يؤمن بالفلسفة التي ابتدعوها، بأنهم ملاك للأرض والشعب ومقدرات الدولة، يفعلون بها ما يشاؤون. فإن أعطوا فذلك منحة ومكرمة (حتى جواز وحق السفر ـ يقولون فلان أعطيناه جواز السفر ولكنه ما يستاهل)! وإن لم يعطوا فذلك حقّهم وشأنهم.

في اللغة لفظة (دولة) تعني التغيير، والتحول المستمر، أي عدم البقاء وعدم الثبات. قيل أن (الدنيا دول) أي متغيرة متحولة، فهي يوم لك ويوم عليك. ولذا قيل: لو دامت لغيرك ما وصلت إليك!

المسؤولون الكبار لازالوا يشعرون باسترخاء في معالجة المشاكل، لا يرون أن هناك مخاطر حقيقية، وكل ما يجري يعتبرونه جزءً من تلك السحابة الصيفية، التي اعتادوا على رؤيتها وعلى رحيلها، إما بفعل الظروف المحيطة أو من تلقاء نفسها أو بنشاطهم وجدارتهم وإدارتهم العبقرية!

أمور كثيرة تزعجهم ولكن أعلاها انتشار العنف والضغوط الأميركية. أما الباقي فلا يعني شيئاً مهماً.

هم لا ينظرون الى الإصلاحيين والدعوات الإصلاحية نظرة جادّة. يعتبرونهم (زعران!) يمكن ـ وهم يفعلون ذلك ـ (بهدلتهم) بتلفون تهديد أو منع من السفر، أو لقاء مختصر مع واحدٍ من أمرائهم، أو الضحك عليهم بوعد من الوعود الكثيرة. الكلام ببلاش كما يقولون! فليكثر منه وليوضع الفائض في (الخرج)! طالما أن لا أسنان لهؤلاء ولا مخالب، فليتكلموا في مجالسهم الخاصة، وليكتبوا الرسائل الإستجدائية الإستخذائية العطوفة، ولينظروا ما شاء لهم الزمان من التنظير، فسيكون حبيس الدفاتر، وهمسات الأنفس، وحشرجات الروح.

الليبراليون (مقدور عليهم) يقول أمير من عظام الرقبة! والشيعة (عوام جهّال نرمي لهم عظمة فيسكتون) وأهل الحجاز (لو طالت بهم، أرسلنا عليهم كم قبيلة من ربعنا تؤدّبهم)!

لا يحتاج هؤلاء الأمراء الى حلول سحرية، فعندهم دواء واحد لكل شيء! إلا دواء الحب والإحترام والتقدير!

في احتفالات الرياض بعيد الفطر، ردد المشاركون في العرضة وعلى شاشة التلفزيون، عبارة تفيد بأن (ابن سعود أخذها بالسيف وليس بالإنتخاب)! وهذه فضيلة لم يكتشفها حراس الفضيلة!

دولة لم تتجدد، وعقول تقودها لم تتجدد!

هل هي دولة إذن؟!

مرافئ